196113

السياسة النرويجية
و
القضية الفلسطينية

Thesis
DL
459
.P3
G4
1997

مكتبة جامعة بير زيت
٣٣٩٩٨
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

إعداد : عماد غياظة .

الرقم : ٩٤/٥٠٣٧

تاريخ المناقشة : ١٩٩٧/١٢/٣

إشراف : د . إبراهيم أبو لغد .

لجنة الإشراف : د . علي الجرباوي .

د . هشام أحمد فرارجة .

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بير زيت - فلسطين .

اهداء الى مكتبة جامعة بيرزيت
عماد غياطة
١٩٩٧/١٢/١٥

السياسة النرويجية والقضية الفلسطينية

عماد غياظة

تاريخ المناقشة : ٣ / ١٢ / ١٩٩٧

المشرف : د . ابراهيم أبو لغد . .....

لجنة الإشراف :

د . علي الجرباوي . .....

د . هشام أحمد فرارجة . .....

الهدية طالب الماجستير ٩٧-١٢-١٥

الإهداء والشكر

إلى كل من قدم شيئا لهذا الوطن

وإلى

كل من عمل على مساندتي

قائمة المحتويات

الإهداء والشكر . ..... **ت**

قائمة المحتويات . ..... **ث**

ملخص باللغة الإنكليزية . ..... **ح**

المقدمة . ..... **د**

. الإطار النظري **١**

الفصل الأول : النرويج : تمهيد **١٣**

الأرض والسكان ١٤

أولا : نشأة وتطور دولة النرويج ١٥

أ . خلفية تاريخية ١٥

ب : مرحلة الإتحاد مع الدنمارك والسويد ١٥

ج : مرحلة الإستقلال والحرب العالمية الأولى ١٧

د : النرويج والحرب العالمية الثانية ١٨

ثانيا : النظام السياسي في النرويج ١٩

أ : الدستور ٢٠

ب : السلطات الثلاث في الدولة ٢٠

ج : الحياة السياسية ٢٢

د : الاقتصاد النرويجي ٣١

خلاصة ٣٣

الهوامش ٣٦

الفصل الثاني : السياسة الخارجية النرويجية **٣٨**

أولا : الإطار العام للسياسة الخارجية النرويجية ٣٨

١ . الجغرافيا ٣٩

٢ . التجربة التاريخية ٤١

٣ . الأوضاع والسياسة الداخلية ٤٣

٤ . النظام الإقليمي والدولي ٤٧

ثانيا : علاقات النرويج الخارجية ٥١

١ . العلاقة مع الدول الإسكندنافية ٥١

٢ . العلاقة مع أوروبا ٥٣

٣ . العلاقة مع القوتين العظميين ٥٥

٤ . العلاقة مع دول العالم النامية ٥٧

خلاصة ٥٩

الهوامش ٦٢

الفصل الثالث : النرويج والقضية الفلسطينية ٦٤

أولا : محددات الموقف النرويجي من الصراع العربي – الصهيوني ٦٥

١ . المسألة اليهودية في أوروبا ٦٦

٢ . العامل الثقافي والتوجه الأوروبي العام ٦٨

٣ . المحدد السياسي ٧٠

٤ . المحدد النخبوي والفردي ٧٠

ثانيا : علاقة النرويج مع طرفي الصراع ٧٢

١ . العلاقة مع الحركة الصهيونية وإسرائيل ٧٢

٢ . العلاقة مع الفلسطينيين ٧٩

خلاصة ٨٤

الهوامش ٨٦

الفصل الرابع : السياسة النرويجية إزاء القضية الفلسطينية ٨٩

أولا : الموقف الداخلي من القضية الفلسطينية ٨٩

١ . الرأي العام النرويجي والقضية الفلسطينية ٩٠

٢ . موقف الأحزاب والمنظمات غير الحكومية ٩٣

ثانيا : النرويج والقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ٩٦

١ . تصويت النرويج إزاء القضية الفلسطينية ٩٧

٢ . المشاركة في قوات الأمم المتحدة ١٠٨

خلاصة ١١٠

الهوامش ١١٢

الفصل الخامس : النرويج وإعلان المبادئ " أوسلو " ١١٤

أولا : النرويج في ميزان الطرفين ١١٥

١ . إسرائيل ١١٥

٢ . الفلسطينيون ١١٦

ثانيا : النرويج والاتصالات السرية الفلسطينية – الإسرائيلية ١١٧

١ . النرويج بدل السويد ١١٨

٢ . النرويج والبداية غير الرسمية ١٢٠

٣ . الموقف الأمريكي من القناة النرويجية السرية ١٢٣

ثالثا : إعلان المبادئ والعلاقة مع أطرافه ١٢٥

١ . إسرائيل ١٢٥

٢ . الفلسطينيون ١٢٦

خلاصة ١٢٩

الهوامش ١٣١

الخاتمة ١٣٣

قائمة المراجع ١٣٦

Abstract

The present research examines and answers the question of why was Norway successful in mediating the Palestinian - Israeli conflict where other powers failed? By a careful examination of the foreign policy of Norway as a Small Power concerned with its security, and by examining the principal actors in the formation of Norway's foreign policy especially regarding its policy toward Israel, Palestine and the Arab Israeli Conflict it become clear that Norway's historic (since the 1940's) interest and support for (1) the Zionist movement , (2) Israel and the personal involvement of the Norwegian Labor leadership with that of the Israeli labor leadership placed Norway as an ally of Israel in its conflict with the Palestinian. Israel thus was confident of Norway's support as a mediator. The Palestinians, not Knowing much about Norway's policies, accepted her as a mediator thinking that it would pursue a " neutral " policy.

To carry out this research , this writer utilized written sources in Arabic and English, and examined unpublished papers on Norway's foreign policy, and interviewed a number of Palestinians with Knowledge of Oslo process.

The first chapter of the thesis provides background information about the historical development of Norway and its political system. The second chapter deals with the foreign policy since WW II to illustrate its general political trends. The third chapter discusses the factors that affect the Norwegian policy as to the Palestinian issue. In chapter four, the

researcher illustrates the actual implementation of the Norwegian policy towards the Palestinian issue. In chapter five, the researcher tackles the Declaration of Principles, and how and why it was achieved.

The Norwegian policy vis-a-vis the Palestinian has always been in the Israeli interest, and is still so.

المقدمة

ستتناول هذه الأطروحة السياسة النرويجية وموقف النرويج تجاه القضية الفلسطينية ، حيث اتخذت النرويج في ذلك طابعا وشكلا جديدين بعد عام ١٩٩٣ . وقد جاء التغير في الموقف على ضوء الدور البارز الذي لعبته المملكة النرويجية في عملية المفاوضات السرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل ، حيث سميت هذه العملية بقناة أوسلو السرية ، وأدت في النهاية إلى توقيع إعلان المبادئ في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول ١٩٩٣ .

جاء إعلان المبادئ (أوسلو) ليحدث تغييرا في واقع الصراع الذي حكم المنطقة وفلسطين منذ بداية القرن الحالي ، إذ أدى هذا الإعلان إلى ابراز صياغات جديدة لها أثرها في مستقبل المنطقة بشكل عام ، ومستقبل الشعب الفلسطيني بشكل خاص . ومن هنا تبرز أهمية دراسة الموقف النرويجي والسياسات المرتبطة به ، وهو موقف أدى في افضل حالاته إلى فتح قناة اتصال بشكل مختلف عن السابق بين هذه الدولة وبين الفلسطينيين . ولهذا تبرز أهمية إجراء هذه الدراسة في الوقت الحاضر ، حتى نستطيع تبيان حقيقة هذا الموقف ، وما ترتب عليه من علاقة ، والمراحل التي مر بها، والمستقبل المتوقع له على ضوء واقع الأمر اليوم .

إن تناول موضوع الموقف النرويجي ، ومحاولة دراسته في الوقت الحالي ، قد لا يكتمل ، أو يكتب له النجاح ، إذا اقتصر على معطيات الدور الذي لعبته المملكة النرويجية في توقيع إعلان المبادئ المشار إليه سابقا . بل يستلزم ذلك توضيح كافة جوانب الموقف النرويجي على امتداد تاريخ الصراع في المنطقة ، حتى نستطيع توفير الصياغة الكاملة والمناسبة لهذا الموقف ، الذي أعطى هذه الدولة موقعا متميزا في عملية البناء والتنمية داخل مؤسسات ومشاريع السلطة الفلسطينية ، وهو أمر يعكس تنامي اهمية هذه الدولة وتصاعد دورها في فلسطين .

تكمن أهمية هذه الأطروحة ، في أنها تسعى لتوفير كم معلوماتي حول السياسة النرويجية تجاه الصراع الذي ساد المنطقة ، بحيث تغطي هذه الدراسة جزءا من النقص المعلوماتي حول هذه السياسة حتى الآن . وتزداد أهمية هذه الدراسة في ضوء عدم توفر دراسات أكاديمية كافية حول الدور النرويجي في الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي ، مع أن هذا الدور كان فاعلا ومهما منذ قيام إسرائيل . ومع أن النرويج تقع في أقصى شمال أوروبا ،

بعيدا عن أحداث المنطقة ، إلا انه كان لها موقف تميزت به ، ومن الضروري توضيحه ، وذلك حتى نتمكن من فهم دوافع وأهداف قيامها بالدور الذي لعبته في وضع الصراع على مسار جديد بعد الاتفاق الذي رعته . وكذلك يمكن التعرف من خلال ذلك على دور الدولة الصغيرة في حل النزاعات الكبرى ، بواسطة قدرتها على تحقيق ما تعجز عنه الدول الأخرى كونها ذات إمكانيات تساعد في ذلك .

من الواضح أن شح الدراسات أو عدم توافرها بين أيدي الباحثين ، منح أهمية مناسبة لدراسة توجهات ومعطيات السياسة النرويجية تجاه فلسطين والصراع في المنطقة . ومن المجدي ان تتم مراجعة كافة جوانب علاقات الدول المختلفة مع فلسطين الناشئة ، واستطلاع مواقفها من القضية الفلسطينية ، لمساعدة الجانب الفلسطيني على فهم طبيعة ومتطلبات هذه العلاقة ، والعمل على صياغة سياسة علاقات خارجية مناسبة ، وهذا يشمل النرويج كأحد حالات المراجعة.

وبما أن المملكة النرويجية أصبحت بفعل رعايتها لقناة المفاوضات السرية في أوسلو ، ذات دور واثر مهمين في العملية السياسية الدائرة في المنطقة بشكل عام ، وبين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل محدد، فإن الندرة المعلوماتية عن هذه الدولة ودورها السياسي في المنطقة يحتاج إلى معالجة إيجابية . وتتم هذه المعالجة عن طريق إيلاء دراسة الدور النرويجي والسياسة النرويجية المتعلقة بالمنطقة اهتماما جادا ، كي تتوفر المعلومات والتحليل الضروريين للتعرف بدقة على الدور السابق لهذه الدولة ، واستكشاف آفاقه مستقبلا.

إن محاولة تحليل الموقف النرويجي وتوضيحه بالنسبة للقضية الفلسطينية ، والدور الذي لعبته هذه الدولة في توقيع إعلان المبادئ ، لا يكتمل إذا ما تم التعامل مع هذه الدولة على قاعدة واحدة مع الدول الأوروبية الأخرى . وهذا يبين أهمية أخرى لهذه الاطروحة يجب الإشارة إليها ، حيث اختارت هذه الدولة البقاء خارج ما يتشكل حاليا في أوروبا تحت اسم " الاتحاد الأوروبي " ، فالشعب النرويجي رفض في الاستفتاء العام الذي تم في شتاء ١٩٩٤ ، الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كما فعل سابقا حيال السوق الأوروبية في مطلع السبعينيات من هذا القرن . ولهذا من المفيد القيام بدراسات خاصة عن هذه الدولة ، كونها لم تلتزم بالسياسة العامة لأوروبا في المنطقة حتى الآن ، وهي لن تقف منعزلة في إطار عالم متغير ومتصارع.

إن بقاء هذه الدولة خارج الإطار الأوربي المشكل ، يعطي أهمية اكثر لمحاولة دراسة سياسة هذه الدولة ، وعلاقاتها الخارجية ، بشكل منفصل عن أوروبا ، وبطريقة متخصصة اكثر . فلا يعقل معاملتها وهي ذات التوجه الخاص عن محيطها ، بآليات العمل الموجهة نحو أوروبا . ولهذا سيكون مجديا توضيح خلفية اختيارها البقاء خارج التشكل الأوروبي الجماعي ،

حتى نتمكن من تحديد آليات العمل الموجهة لها دون إخلال في السياسة الفلسطينية تجاه الدول الأوروبية الأخرى ، أو إخلال بتوجهات هذه الدولة نحونا . لذلك يفترض أن تتميز هذه الدولة عن أوروبا ، بأن نقوم بتشكيل قسم خاص للتعامل معها ، وصياغة سياسة خارجية نحوهـــا ، تكون اكثر نفعا وفعالية بما يتلاءم واهتماماتها وتوجهاتها نحو المنطقة والقضية الفلسطينية .

قامت مملكة النرويج بدور مهم في إدخال الصراع الفلسطيني / العربي – الإسرائيلي في مرحلة جديدة اختلفت عن سابقاتها من المراحل . وقد قامت هذه الدولة بدور لم تسبقها فيه أية دولة أخرى من دول العالم ، فقد استطاعت أن تجمع بين مركزي الصـــراع فـــي لقـــاءات متعددة أفرزت على أرض الواقع ما سمي بإعلان المبادئ .

إن تناول الدور النرويجي في إيجاد قناة الاتصال ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، يمكن أن يظهر لنا ما تمايزت به هذه الدولة عن غيرها لتقوم بدور الوسيط المقبول لدى الطرفين . ولهذا نجدنا أمام تصورات مختلفة، لأسباب ودوافع قبول طرفي الصراع لهذه الدولة ، لتلعب مثل هذا الدور في الجمع بينهما على قاعدة اللقاءات المبـــاشرة والرســـمية لأول مـــرة . وفيمـــا يلـــي التساؤلات التي تشكل محاور لهذه الدراسة :-

أولا : ما هو الموقف الحقيقي للنرويج من الصراع بين الأطراف ، وكيف مارســـت الـــنرويج موقفها هذا على مر سنوات الصراع في المنطقة ، وكيف تشكل هذا الموقف ولماذا ؟ .

ثانيا : ما هي العوامل والمحددات التي منحت هذه الدولة فرصة القيام بدور لم تســـتطع دولـــة أخرى القيام به ، ولماذا النرويج بالذات وليس غيرها من الدول . وكيف قبلت أطراف الصراع بالدور النرويجي ولماذا ؟ .

ثالثا : هل نستطيع ومن خلال إظهار الموقف النرويجي من الصراع وأطرافه اعتبارها دولـــة محايدة تجاه الصراع وأطرافه ؟ . وهل منحها هذا الموقف إمكانية تمايزت بها عن غيرها من الدول التي حاولت ان تلعب دور الوسيط في مراحل سابقة .

رابعا : ما هي الأهمية التي تكتسبها هـــذه الدولـــة فـــي تحقيـــق اتفاقيـــة بيـــن الفلســـطينيين والإسرائيليين، وكيف تنظر النرويج لدورها بعد توقيع إعلان المبادئ . والـــى اي مـــدى أدى دور النرويج في تحول سياستها إزاء فلسطين والصراع الفلسطيني الإسرائيلي . وهل يتحـــدد دور النرويج ، وفق اعتبارات سياسية داخلية تحكم السياق العام للسياســـة الخارجيـــة ، أم أن دورها جاء بناء على قبول طرفي الصراع به في مرحلة تاريخية محددة ؟.

إن المتتبع لتطورات الصراع (الفلسطيني / العربي) – الإسرائيلي ، يجـــد أن هـــذا الصراع محكوم بموازين القوى بين أطرافه ، وهي موازين لم تتغير منذ بداية هـــذا الصـــراع حتى يومنا هذا . فإسرائيل وعلى امتداد فترة هذا الصراع تمايزت بتفوق ميزان قوتـــها علـــى

الطرف العربي والفلسطيني، ومن هنا نجد أن قبولها بالنرويج لتلعب دور الوسيط قد يعتبر المحدد الرئيسي في إطار الاتصالات المباشرة بينها وبين الفلسطينيين . وقد لعبت النرويج دور الوسيط، بناءً على قبول إسرائيل لها وفق سياستها وعلاقتها معها ، ومن خلال رؤيتها لمواقفها تجاه الصراع القائم في المنطقة .

من الواضح أن هذه التساؤلات تمس العديد من القضايا التي تحتاج إلى إيضاح ، فهي تبرز قضايا عدة وجوانب مختلفة ، وذات أهمية في إيجاد القاعدة المعلوماتية حول التوجهات العامة، والمحددات الخاصة للسياسة النرويجية تجاه الصراع في المنطقة منذ انطلاقته وحتى الآن . ولهذا ، فإن الافتراض القائل بأن قبول طرفي الصراع بقناة أوسلو جاء نتيجة قبول الأقوى بذلك له ما يعززه ، إذ أن قبول الأضعف بهذه القناة كان على أرضية إدراكه لموازين القوى المختلفة ، كما أن قبول إسرائيل بدور النرويج جاء نتيجة لعلاقات إسرائيل بهذه الدولة ، وهي علاقات متميزة اكثر من العلاقة بين النرويج والفلسطينيين .

إن دراسة السياسة النرويجية تجاه القضية الفلسطينية ، تستلزم منا في سياقها ، سبر غور التفاعل الدائم والمستمر لهذه الدولة مع محيطها الإقليمي والدولي . وكذلك إيجاد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لها ، حتى ندعم دراسة علاقة الطرفين فيما بينهما . وبما أن أطراف الدراسة يخضعون لعوامل ومؤثرات عامة وخاصة لكل منها ، فإن الحاجة تبرز لتناول سياقات عامة وخاصة ، لها فعلها في توجهات هذه الأطراف تجاه نفسها وتجاه الآخرين.

تقوم هذه الأطروحة على استخدام منهجية دراسية تعتمد على تحليل الوثائق المتوفرة، والتي تناقش موضوع الأطروحة . وستعتمد طريقة مراجعة الأدبيات المختلفة ، والتي تتناول القضايا المتنوعة والمختلفة لهذه الأطروحة . بحيث تكون هذه من مرتكزات تدعيم هذه الأطروحة من حيث الأدوات والوسائل التي سنستخدمها ، دون الإيغال في عملية الوصف أو التوصيف ، معتمدين في ذلك على ما يمكن الحصول عليه من مصادر ومستندات ووثائق .

إن عملية تحليل الوثائق الخاصة بموضوع الأطروحة ، يأتي ضمن التصور الذي تنتهجه الدراسة ، بحيث يخضع إلى عمليات الربط ما بين هذه الوثائق ، والمحددات التي أدت إلى صياغتها . وهذا سيجيب على عدد من التساؤلات المستهدفة في الأطروحة ، بطريقة اقرب إلى التحليل منها إلى الوصف الشكلي لهذه الوثائق والقراءات . ولهذا سيكون مطلبا ، مراجعة

كافة ما توفر من أدبيات وكتابات تعالج المواضيع المختلفة في أقسام الأطروحة ، حتى تكـــون دعامة لما تفترضه وما توفر من استنتاجات .

إن عملية مراجعة ما يتعلق بالأطروحة من مواد ومواضيع ، يتطلب الابتعاد عن حالة الوصف الشكلي، والذي سينتج شيئا اقرب إلى التاريخ الدبلوماسي أو السياسي ، في حال عدم الربط ما بين تحليل الوثائق ومراجعة المواد. فعلى سبيل المثال يمكن التأكد من مواقف النرويج تجاه القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ، من خلال مراجعة توجهات تصويت النرويج فـــي هذه الهيئة حيال القضية الفلسطينية .

وسيبين الإطار النظري ما سيتم استخدامه من منـــاهج تحليليـــة للموقـــف الـــنرويجي وسياستها الخارجية ، ولماذا وكيف جاءت سياستها على هذا النحو . حيث سيتم دراسة السياسة الخارجية النرويجية ، وكيفية صياغتها وأدواتها والعوامل التي تشكلها . ولهذا ســـيكون مـــن الضروري وضع جزء من المعلومات عن هذه الدولـــة ، وتاريخـــها وتطورهـــا ، ونظامـــها السياسي، وسياستها الخارجية . وهذا ما سيبينه كل من الفصلين الأول والثـــاني . وســـتتناول الفصول المتبقية السياسة النرويجية تجاه القضية الفلسطينية ، وكيف تمت صياغة هذه السياسة ولماذا ، وصولا إلى الفترة الحالية .

الإطار النظري

يعي الدارسون في الدراسات الاجتماعية ، ان استخدامات الاطـــر النظريـــة تواجـــه اشكاليات عديدة لم يتم تخطيها ، رغم جهد المتخصصين في هذا المجال . وما ينسحب علـــى العلوم الاجتماعية بشكل عام ، يصيب دراسة السياسة الخارجية ، وغيرها من الفروع المختلفة للعلوم السياسية . ويتضح ذلك من خلال الترابط الجدلي بين العام والخاص في هذه العلـــوم ، التي أمست تواجه اشكاليات عملية الربط بين الاطار النظري المستخدم ، وبين الواقع العملـــي الذي لم يجد تفسيرات شاملة له في هذه الأطر .

تتميز الأطر النظرية بما يمكن تسميته بنسبية المعرفة المؤقتة ، التي تكون مقولاتـــها نســـبية التأكيد ، ومحدودة الشمولية والتعميم . وتكون بذلك قابلة للتعديل والتغيير ، كنتيجـــة للتطـــور والتقدم الذي يصيب الحياة الاجتماعية والمعرفة الانسانية . ويمكن استنتاج ذلك في كثير مـــن التعليقات التي تناولت العلم والمعرفة . فأوجست كونت يقول : " إن المعاني المطلقة تبدو لـــي مستحيلة جدا الى درجة انه على الرغم من دلائل الصدق التي اراها في نظرية الجاذبية ، فاني لا اكاد اجرؤ على ضمان استمراريتها " . فكيف ذلك في مجال العلوم الاجتماعية ، التي يمكن ان تكون اكثر تعقيدا وتداخلا من غيرها من العلوم الاخرى .(١)

والثابت حتى الان في هذا المجال ، هو محاولة توفير تفسير ، أكثر منه ايجاد اطر قادرة على التوقع . فأغلب الأطر النظرية في مجال العلوم الاجتماعية تمثل محاولات متنوعة ومختلفـــة لتحليل وتوضيح الوقائع التي تتم، وذلك كمحاولة لتحديد صياغات نظرية تستطيع اضفاء ســـمة التنبؤ، والقدرة على تحديد السياقات العامة في مجال العلوم التي تناقش السلوك الانساني غـــير المنمط او الثابت . وهنا يمكن القول ان الرغبة في ايجاد التعميمات ، هي الاكثر شيوعا مـــن غيرها في مجال الابحاث الانسانية والاجتماعية ، كخطوة متقدمة لتوفير اطر نظريـــة تكـــون اكثر قدرة على التعليل والتفسير ووضع افتراضات اكثر دقة للفعل الانساني .(٢)

والسياسة الخارجية تقع في الموضع ذاته ، الذي يخص الحقل العام " العلوم السياسية"، كونها جزءا منه ، واحد فروعه التي يمكن من خلالها ادراك العلاقات الدولية ، التي هي فـــي جلها علاقات انسانية في مجالات محددة مرت ايضا بالمراحل التي عاشتها بشكل اعم دراسات العلاقات الدولية ، وتطوراتها التي منحتها احيانا الديناميكية من ناحية ، واشكالياتها من ناحيـــة اخرى . ويشير بعض دارسي السياسة الخارجية في هذا الاطار ، الـــى ان دراســـة وتحليـــل السياسة الخارجية مرت بمراحل ، سميت المرحلة الأولى منها ، بمرحلة الجـــيل الأول

" The First Generation " الـذي ركـز على مـقـارنـة السياسات الـخـارجـيـة للـدول " Comparative Foreign Policy " ، والدولة تعتبر اللاعب الرئيسي والفاعل في ذلك .(٣)
وتأثر هذا الجيل بكل ما احاط العلاقات الدولية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانيـة، وبكل الأطر النظرية التي سادت قبل الحرب وبعد الحرب . وقد ساد في تلك الفترة ما اطلـق عليه المنظور الواقعي، الذي شدد وأكد على الدولة وقوتها . وكان للحرب الباردة وما رافقـها من احداث ، اثر بارز في توجهات دراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجيـة . فـالحرب فرضت توجهاتها ونسقها وانماط تفكيرها التي عززت حالة التحالفات بين الدول ذات التوجهات المشتركة ، وعززت حالة سباق التسلح بين معسكري النظام الدولي.
من جهة اخرى ، كان لازدياد عدد الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، التي جاءت في سـياق حركة الاستقلال عن الدول الاستعمارية ، دور في بروز دول جديدة لـها واقعـها وظروفـها وتوجهاتها التي تستلزم سياسة خارجية مغايرة لما يسود بين الدول المستعمرة . وكـون هـذه الدول تمتلك في معظمها موادا أولية تحتاجها الدول المتقدمة في تصنيعـها ، والحاجـة الـى اسواقها ، فقد عززت توجهات دارسي السياسة الخارجية لتناولها بشكـل متخصـص اكـثر ، خاصة بعد بروز دورها الاقتصادي بسبب النفط والغاز بشكل رئيسي.(٤)

اما الجيل الثاني " Second Generation " ، والذي يؤكد على اهمية ما وفره الجيـل الأول من دارسي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ، فهو يركز بشكل اكبر على مناهج البحث من حيث الكم والنوع ، ويعتبر اكثر تنوعا في استخدام اكثر من عامل في عملية التحليل للسياسـة الخارجية ، وقد ادى ذلك الى تناول قضايا وعوامل اكثر تعقيدا مما اسـتخدمه الجيـل الأول . وكان للجيل الثاني تركيز على العوامل والمؤثرات الداخلية للدول في تحديد سياساتها الخارجية كما ابتعد هذا الجيل عن تناول الحالة الأمريكية كشكل غالب على دراساتهم ، كدراسة حالـة. وهنا لا يمكن اغفال اثر المدرسة السلوكية على اطر التحليل التي استخدمها هذا الجيل ، بشكل يتناسب والتحولات التي طرأت على هذه المدرسة في بداية السبعينيات .(٥)

وتكمن اهمية الاطار النظري في أية دراسة ، في انه يوفر ادوات ومناهج وفرضيـات التحليل التي تستخدم في توضيح الجوانب المختلفة لها . ونحن هنا سنشير الى هذا الاطار من خلال ما يمكن ان يوفر اكثر السبل فائدة وتوضيحا لما نحن بصدد دراسته . لذلك ، وكما اشار الجيل الثاني في تحليله للسياسة الخارجية ، لا يمكننا تجاوز ما استخدم من قبل الجيـل الأول ، والذي لا يحبذ إطلاق اسم " المدرسة التقليدية " عليه ، كمـا هـو شـائع . فالاهميـة لادوات ومداخل الجيل الأول في تحليل السياسة الخارجية ، يمكن وصفها في انها وفرت قاعدة نظرية

ومعرفية في هذا الاطار ، ادت في النهاية الى التراكمية النظرية التي ساعدت دارسي اليوم على تطويرها والتفكير في عوامل وادوات جديدة للتحليل .

تهدف الدراسة التي نحن بصددها إلى توضيح الموقف النرويجي من القضية الفلسطينية ، وعلاقة هذه الدولة مع فلسطين والصراع عليها . ومن اجل ذلك سيتم تناول الدراسة وفق الاطار النظري المستخدم الذي يشمل جوانب من استخدامات الجيلين سابقي الذكر، والذي من خلاله نبين السياسة الخارجية النرويجية تجاه المنطقة وفلسطين ، والمحددات والعوامل التي ادت الى تبني هذه السياسة من قبل النرويج ، إن كان على المستوى الداخلي النرويجي، أو من خلال البيئة الاقليمية والدولية المؤثرة في اتخاذ القرارات الخاصة بفلسطين وصراعها .

وسيكون للاطار النظري المستخدم في هذه الدراسة تقسيمات وتفرعات ، نبين من خلالها ما يوضح ويحلل ما جاءت به على شكل مقبول .

أولا – الأوضاع والحياة السياسية الداخلية :

في كلا التوجهين المستخدمين لتحليل السياسة الخارجية ، يتم الاستناد الى العوامل الذاتية للحالة المدروسة ، كأحد مدخلات اتخاذ السياسة الخارجية ، أو ادوات تحليلها . ولكن يكمن الفرق في مدى الأهمية التي يوليها كل توجه لهذه العوامل على غيرها . والسياسة الخارجية تتخذ أشكالا مختلفة على ضوء المتغير والثابت في تحليل وتفسير الاتجاهات المختلفة، بناء على أهمية كل منهما لدى صانعي القرار ، أو الفاعلين في ذلك .

فلدى الجيل الأول كانت الدولة والامن والقوة والمصلحة القومية تعتبر عاملا رئيسيا في فهم وتحديد اتجاهات وصياغات السياسة الخارجية لهذه الدولة . وهكذا ، فإن هذا الجيل تجاوز الى حد ما التفاعلات الداخلية المتشابكة وتعقيداتها ، واتخذ من الشكل الرسمي اداة للتحليل والدراسة . ولكن وإن اتهم الجيل الأول بالتقصير في قضايا وجوانب التفاعلات الداخلية ، أو فصل بين السياسات الداخلية والخارجية ، فقد تعامل هذا الجيل مع ذلك وفق المرحلة التي سادت ، والمنظور الذي ناسب هذه المرحلة .(٦)

ويمكن فهم اثر السياسة الداخلية والعوامل الذاتية في صنع السياسة الخارجية واتجاهاتها لدى الجيل الثاني ، الذي يعمل على ايلاء دور اكبر لها في فهم السياسة الخارجية ، وكذلك يربط بين ذلك وبين الاطار العام للنظام الدولي السائد ، محاولا تبيان هذه العلاقة التبادلية والمعقدة. وكون هذا الجيل يدرك ان التفاعل اليوم بين المكونات الصغيرة والكبيرة في النظام الدولي

مترابطة ومتفاعلة ومتداخلة فيما بينها . وكيف تؤثر البيئة الخارجية على توجـــهات السياســة الداخلية ، والبيئة الداخلية ومكوناتها المختلفة في النظام الدولي ، الذي يحكـم العلاقـات بيـن الجزء والكل في اطار المفاهيم والمسوغات التي تحكمه . فهو لا يتعامل مع الداخل والخـــارج في صنع السياسة الخارجية، والتوجهات التي تحكمها بشكل رسمي ومحدود ، بل يولي اهميـــة كبرى لكافة التفاعلات المتداخلة ، مع السعي الدائم لتحليل جدلية العلاقة ما بين الطرفين .(٧) ونحن بدورنا في هذه الدراسة ، سنعمل على استخدام تحليل ودراسة العوامل الذاتية والسياســة الداخلية، في محاولة لتحديد سياسة النرويج تجاه المنطقة والقضية الفلسطينية . ولهذا ســـيكون هناك تركيز على عوامل عدة داخلية ، وميزات تختص بها هذه الدولة ومجتمعها ، وذلك مـــن اجل فهم حقيقة التوجهات التي تحكم سياستها تجاه الاخرين وتجاه منطقتنا . وستكون دراســـة هذه العوامل والمؤثرات على النحو التالي :

١ – العامل الجغرافي والمقدرات :

من الممكن تناول سياسة الدول الخارجية ، دون الاطلاع على خصائص هذه الدولة أو ميزاتها التي تمنحها لها الطبيعة، ولكن لا يمكن تفسير كافة جوانب هذه السياسات دون ذلـك . وبما ان التفسير يشكل مرحلـة من المراحل التي تساعد على ايجاد تعميمات ، تكـون قـادرة على خلق قاعدة نسبية للتنبؤ ، فإن الاطلاع على ما سبق يكون مفيدا في هذا الاطار .

في هذا السياق يمكن ان يكون حجم الدولة من حيث اتساعها او ضيقها مـن العوامـل التي قد تسبب الضرر أو الفائدة لها . فالدولة كبيرة المساحة وقليلة العدد السكاني قد لا تستطيع حماية نفسها ، كما ان الدولة محدودة المساحة وكثيفة التواجد السكاني قد لا تســـتطيع توفـير متطلبات قاطنيها . فالتوافق بين حجم الدولة وعدد سكانها يوفر جزءا من متطلبات قوة الدولة ، واحتياجاتها الاساسية من مواد اولية . وهذا يسمح للدول اما بحركة مقتـــدرة فـي علاقاتـها الخارجية ، أو بحركة محصورة تفرض عليها صياغات لا تستجيب لرغبتها أو انها لا تستطيع تحقيق مصالحها بالكامل .

وهنا يمكن النظر الى تضاريس الأرض والطبيعة الطبوغرافية ، كأحد العوامل التـــي تبين اثر العامل الجغرافي في توجهات سكان الدولة . والموقع الجغرافي للدولة من العوامـــل الفاعلة في اختيار السياسة الخارجية ، من حيث الدول المحيطة ، والمعابر والممـــرات التـي تسيطر عليها ، واهميتها للمحيط الاقليمي والدولي. وكذلك في بعض الحالات التي يسود بـــها نظام دولي تسوده الصراعات، فقرب الدولة وابتعادها من اقطاب النظام الدولي ، تخلق وقـائع لا يمكن تجاوزها في السياسة الخارجية .(٨)

ويشار ايضا الى القوة المادية للدولة ، بما توفره لها مواردها ، بحيث تكون موارد الدولة قادرة على تحقيق متطلبات سكانها واحتياجاتهم . اما اذا افتقد ذلك ، فيمكن ان تخضع الدولة وسكانها الى اعتبارات تجبرهم على انساق سياسية، تمس حرية اختيارهم للسياسة الخارجية . واعتبر كارل دويتش في كتابه تحليل العلاقات الدولية The Analysis of International Relations ، أن ذلك من مصادر قوة الدولة ، أو احد معضلاتها التي تواجهها في مجال العلاقات الدولية.(٩)

٢ – الحياة السياسية والنظام السياسي :

يمكن من خلال مراجعة الحياة السياسية في الدولة الاطلاع وفهم مجمل ما يرتبط بالصياغات السياسية العامة فيها . ومن خلال ذلك يتم التعرف على النظام السياسي ، الذي يتأثر بشكل أو بأخر بهذه الحياة ، التي تشكل في غالبيتها شكل وطبيعة النظام وتوجهاته . فبالرغم من كونها جزءا من النظام السياسي ، الا انها قد تحدد اهدافه ، واولوياته ، والقواعد العامة التي تحكمه . وهنا يصبح النظام السياسي بمجمل مكوناته واجزائه ، التي تتصف فيما بينها بالاعتمادية والتكاملية ونزعة الحفاظ على الذات كجزء وكل ، أحد وحدات صنع السياسة الخارجية .(١٠)

وتشمل عملية دراسة الحياة السياسية كل ما يتعلق بالنشاط السياسي المباشر ، أو النشاطات الاخرى التي ترتبط بذلك وتؤثر فيه . ويتم ذلك من خلال دراسة دور المؤسسات الرسمية في الدولة ، والاحزاب ، وجماعات الضغط والمصالح ، والبنية النفسية والتاريخية للمجتمع ، مع الاخذ بعين الاعتبار الثقافة السائدة والتوجهات المجتمعية . كما نلحظ تأثيرا لصانعي القرار وعلاقاتهم بالرأي العام ووسائل الاعلام ، في توجيه السياسة الخارجية للدولة ، مع اتخاذهم ما يلزم للاخذ بالحسبان للمعارضة ، وطبيعتها وحجمها وادواتها التي تعبر من خلالها عن نفسها . وهنا يتم التمييز بين صناعة السياسة الخارجية ، في النظم والمجتمعات الديمقراطية وغير الديمقراطية بشكل عام .(١١)

ومن خلال الاطار النظري المستخدم ، سيتم توضيح ترابط ما سبق طرحه من محددات في السياسة الداخلية في الاطار التطبيقي للدراسة ، حتى نتمكن من فهم اثرها في اتخاذ القرارات السياسية في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، مع التركيز على دور المصلحة القومية ، والفهم الخاص بذلك .

٣- البنى والإمكانات الاقتصادية :

تحتل إمكانات الدولة الاقتصادية واحتياجاتها ، دورا فاعلا في نمط توجهاتها الخارجية، معتمدة في ذلك على الصفة العامة المتبناة داخليا في المجال الاقتصادي . فالاقتصاد ودوره في العلاقات الدولية ازداد تأثيرا في العقود الاربعة الاخيرة ، مما دفع الدارسين الى بحث ذلك وايجاد انماط نظرية لتفسر العلاقة بينهما ودراسة تأثيرها على السياسة الخارجية . ونجد في هذا السياق مدارس تعالج ذلك ، كالاعتمادية المتبادلة ، والتبعية ، والامبريالية ، التي تأخذ الاقتصاد كعامل رئيسي في تشكيل السياسات الدولية بشكل عام .(١٢)

فمن خلال ما يتوفر في الدولة من موارد وانتاج ، وما تحتاجه من الدول الاخرى ، تتشكل توجهاتها . فهي بجانب عوامل اخرى ، نستطيع من خلال عمليات تبادلها التجاري والقوانين الخاصة بذلك ، ادراك السمة العامة لما تتبناه من سياسة خارجية . وهذا كله يرتبط بقوتها الاقتصادية أو ضعفها ، ودورها ومركزها في النظام الاقتصادي الدولي، الذي سيكون مدار تناولنا في اثر البيئة والنظام الدولي على السياسة الخارجية. وبما ان العالم يعتمد على بعضه البعض، في توفير احتياجاته ، فإن الاقتصاد يتأثر ويؤثر بشكل كبير بالسياسات السائدة داخليا وخارجيا .

ثانيا - العامل الدولي وأثره في السياسة الخارجية :

يسود دائما لدى الدارسين في مجال العلاقات الدولية تساؤل يثير الانتباه ويخلق الاضطراب حول العلاقة بين صنع القرار السياسي الداخلي والنظام الدولي . والى أي مدى تتأثر الدول في تبنيها لسياساتها المختلفة بالبنى الاقليمية والدولية، وما يسيطر عليها من قوى مهيمنة ومسيطرة. وهناك عدد من الدارسين في مجال السياسات المقارنة ، يعتبرون ان البنى الداخلية متغير مستقل في الدراسة ، وهذا يبقى محط تساؤل ، باستثناء أولئك الذين يعتقدون ان البنى الداخلية تتشكل بناء على النظام الدولي .(١٣)

ويعرف النظام الدولي " على انه نماذج تفاعل تتواجد بين اللاعبين حول العالم ، وتكون مصممة على خدمة مصلحة واهداف هؤلاء " .(١٤) وهذا النظام له مكوناته ، كالدول لدى الجيل الأول ، وكالشركات متعددة الجنسيات في المنظور " الحديث " لدى الجيل الثاني، ويتميز بخصائص محددة لكل نظام سائد . والنظام الدولي تحكمه حركته الخاصة به ، وتسوده انماط صراع تتوافق والمرحلة التي يعبر عنها في العلاقات الدولية . وقد يمتد ليشمل افاقا تكون خارج نطاق الكرة الارضية ، كمشروع حرب النجوم ، وكذلك يشمل ادنى مستويات التفاعل

الانساني ، كالبرامج اليومية لحياة المواطنين في الدول غير " الناميـــة " ، كمـــا يشترطـــها أو يصيغها البنك الدولي .

١ – النظام الدولي :

بما أن السياسة الخارجية تصاغ من اجل التعامل مع الاخرين ، فهي بحد ذاتها تخضع لقوانين البيئة العامة التي تسود النظام الدولي ، ولا يمكن تجاوز هـــذه البيئـــة بشكـــل يتســـم بالانعزالية أو الانغلاق . فمسرحها قد ينطلق احيانا من الداخل ، ولخدمة الاهداف والمصـــالح الذاتية ، ولكن في ظل ما يوفره الواقع الدولي والقدرات الذاتية لتجـــاوز هـــذا الواقـــع بكافـــة مدخلاته ومخرجاته. وتكون السياسة الخارجية لدولة ما ، كغيرها للدول الاخرى ، جزءا مـــن النسيج الذي يكون ويشكل الاطار العام للعلاقات الدولية واحكامها .(١٥)

وكذلك تتأثر صناعة السياسة الخارجية بالنسق الدولي السائد بوحداتـــه ونوعيتـــها وعددهـــا ، وكذلك العمليات السياسية التي تسوده كالتحالفات والتكتلات الدولية . وكما تمت الاشارة ايضـــا في العوامل الذاتية حول الموقع الجغرافي الذي يتأثر بقربه وبعده من مراكز النظام الدولـــي . وهذا يرتبط ايضا بتفاعلات الدولة مع اقطاب النظام ، وسلوكياته وتفاعلاته كسباق التسلح ، أو التبعية الاقتصادية لأحد اقطابه ، أو العقائدية ، كما ساد بعد الحرب العالمية الثانيـــة . وتتـــأثر القرارات الخارجية، بالأزمات التي تحكم النظام وطبيعتها ، والظواهر التي تحكمها من حيـــث الموقف منها .(١٦)

وبما أن الاقتصاد العالمي اليوم يتسم بمستويات نمو مرتفعة وكبيرة ، وذلك من خـــلال التفاعلات بين وحدات النظام الدولي ، وازدياد الترابط بين الاقتصاد الجزئي والكلـــي ، فـــإن الحديث يدور حول عدم قدرة الدولة تجاوز اثار ذلك على المستوى المحلي . وهذا يمكـــن ان يتضح في قضية ازمة النفط عام ١٩٧٣ ، وكذلك الازمات الاقتصادية الدولية ، التي تصيـــب في مجملها كل وحدات النظام الدولي ، ولكن بدرجات متفاوتة تعتمد على قدرة ومقدرات كـــل منها .(١٧)

وفي هذا المجال نستطيع ابراز دور التكتلات الاقتصادية الدولية ، كمجموعـــة الـــدول السبع الصناعية ، أو النمور السبعة ، والاتفاقيات والمعاهدات التجارية المختلفة ، التي تحـــدد توجهات التجارة الدولية ، وكمياتها واسعارها ، من خلال الاجراءات التي يتم الاتفاق عليـــها . ونجد ان النظام الدولي وبيئته يشمل تأثيرهما مجمل البنى داخل الوحدات المختلفة المكونة له ، كصانعي القرارات في هذه الوحدات ، والمجموعات المختلفة المكونة لهذه الوحدات ، وكذلـــك التوجهات القيمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية .(١٨)

٢ - " نظرية " القوى الوسطى :

يشير بعض المتخصصين في دراسة السياسة الخارجية ، الى ما اطلق عليه "نظريـــة" القوى الوسطى التي لم تصغ من قبل المتخصصين في الأطر النظرية ، بل جـــاءت كتطـــور لوصف رجال السياسة في هذه الدول نوعية دولهم في النظام الدولي ، أو ما يسعون لتحقيقـــه. وهذا التصور قد يستخدم من قبل الجيل الثاني لدارسي السياسة الخارجية ، من اجـــل تحليـــل الربط بين نوع الدولة وسلوكها السياسي الخارجي . وتميز هذه الدول نفسها، برغباتـــها فـــي تعزيز التعاون الدولي ، وحفظ السلام في المناطق المتوترة والعالم ، وتعتبر نفســـها ملتزمـــة اخلاقيا بالدفاع عن النسق الدولي من محاولات الدول المهيمنة لتغيير ذلك .

والقوى الوسطى هي : كندا ، استراليا ، وبعض دول أوروبـــا الغربيـــة كـــالنرويج وهولنـــدا والسويد، وكذلك بعض القوى الاقليمية كالبرازيل والمكسيك والجزائر أو مصر والهند . وقـــد سعى اصحاب هذا التوجه " صانعو السياسة في الدول " ، الى حماية انفسهم ومواقعـــهم فـــي النظام الدولي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية . وبالرغم من هذه المحاولة ، الا ان طـــابع النظام الدولي والصراع الذي حكمه، لم يوفر لهذه الفكرة النجاح . ويمكن فهم ذلك من خـــلال مواقف معظم هذه الدول في الأزمات الدولية كحرب الخليج ١٩٩١ ، التي كانت خـــير مثـــال على مدى جدوى هذا التصور .

ويمكن الافادة من هذا التصور من خلال محاولات هذه الدول لايجاد مسارات سياسية خاصـــة بها ، لتكون معبرة عن مصالحها وتصوراتها ، كمدخل لابراز استقلالها واختلافها عن مكونات النظام الدولي من قوى كبرى ودول صغرى ، تحكمها علاقات تمس شخصيـــة الضعيـــف أو الصغير دوليا وداخليا .(١٩)

٣ - المستوى الإقليمي :

يمكن أن نتبين من خلال الواقع الاقليمي الذي يسيطر على الدولة قضايا عدة كالعلاقة بين مكونات هذا النظام الاقليمي إن وجد . وكذلك مستويات التفاعل بين وحداتـــه واتجاهاتـــه العامة المتماثلة والمتناقضة على المستوى الداخلي للأقليم أو الخارجي . وهل تحكمـــه علاقـــة التنافس بين وحداته، وما يمكن لهذا التنافس ان يؤثر على تماسكه وترابطه . أم تحكمه علاقـــة التعاون المتبادل ، التي قد تؤدي الى التبادلية الاعتمادية التي تحقق سياسة خارجيـــة متشابهـــة نسبيا . وكيف يمكن للمكونات الداخلية لكل وحدة من وحدات الاقليـــم أن تؤثـــر فيـــه كلـــه ، ومؤثرات النظام الدولي في المستوى الاقليمي .(٢٠)

يمكن للدارسين في مجال السياسة الخارجية استخدام تصويت الوحدات المراد دراستها في الأمم المتحدة أو المنظمات الاخرى المنضوية تحتها . وهذا كمؤشر للسياسة الخارجية قد يعطي امكانية لاستخدام المعطيات الناتجة عن اتجاهات التصويت فرصة لاستخدام الوسائل الرقمية والبيانية في مجال السياسة الخارجية . ولكن معالجة التصويت في هيئات الأمم المتحدة بشكل عام يؤكد بصفة رئيسية على ان الدول ، وما يمثلها من مؤسسات رسمية ، هي التي تتخذ القرارات بهذا الخصوص .

ففي الدول التي تعتمد نظما داخلية تسمح بالمشاركة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر ، دائم أو مؤقت ، نجدها تتأثر بقراراتها بذلك . اما الدول محدودة المشاركة في سياستها داخليا ، فانها تتصف بالقرارات الرسمية ومحدودة المدخلات والمخرجات . وهنا يمكن ادراك مدى ارتباط واستقلال الدول عن المؤثرات التي تدفعها لاختيار تصويتها بدرجات متفاوتة فيما بينها، وبقدر ارتباطاتها التحالفية ، أو الاعتمادية ، على دول ذات هيمنة اقليمية ودولية سياسيا واقتصاديا .(٢١)

وبهذا يمكن ان نتلمس اتجاهات الدول المختلفة في سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية ، من خلال اقتراب وابتعاد اتجاهات تصويتها من الدول المسيطرة أو المهيمنة على النظام الدولي. وبذلك نستطيع توضيح تأثير النظام الدولي على اتجاهات الدولة الخارجية ، وكذلك فهم علاقاتها وتوجهاتها القائمة على اعتبارات داخلية وخارجية عدة . وهذا ما يمكن ان يوضح درجة استقلال الدولة ، أو عدم استقلالها لدى الدول الصغيرة أو الضعيفة .

وبالرغم من انتقادات بعض الدارسين لهذا التحليل ، المتمثل في ان التصويت داخل هيئات الأمم المتحدة قد لا يعبر عن موقف الدولة بشكل متكامل. كما انه لا يمثل سوى جزء صغير من السياسة الخارجية، بحيث لا يمكن اعتباره دلالة جازمة لتوجهات الدولة الخارجية . وكما يشير اصحاب هذا الرأي الى ان التصويت في الأمم المتحدة، قد لا يعبر عن توجهات الدولة الحقيقية، بسبب اعتبارات التصويت الخاصة ، والارتباط بمؤثرات غير فاعلة في الممارسة الحقيقية.(٢٢)

وهذا يمكن ان يكون صحيحا في حال اعتماد التصويت كمحدد رئيسي ووحيد لدراسة السياسة الخارجية لدولة ما . ولكن في حال استخدام ذلك ضمن اطار اعم ، وتوجهات تحليلية تبين الترابط بين التصويت وصناعة القرار الخارجي ، والبيئة الداخلية والخارجية المؤثرة في اتخاذه، فانه يمكن ان يوفي الدراسة حقها .

لقد تمت الاشارة في هذا القسم الذي تعلق بالاطار النظري للدراسة ، الى عدة وحدات تحليل مختلفة ، وتم التعامل معها كوحدات للتحليل التطبيقي . وقد يلاحظ ان هذه الوحدات ،

تغلب عليها صفة التعددية والاتساع ، مما قد يخلق اشكاليات منهجية تعاني منـــها الدراســة . ولكن كما اشير في مطلع هذا القسم، فان البحث عن اطار أو منظور واحد لتحليـــل السياســة الخارجية ، سيجعلها اسيرة الحالة التي سادت تشكيل هذا المنظور . وسنقع من خـــلال ذلـــك باشكاليات اكثر ضررا واشد تعقيدا من استخدام اكثر من وحدة تحليل واحدة .

وستكون الدراسة اسيرة الافاق المحدودة لهذا المنظور ، الذي سيجعلها عرضة للنقد من جهة ، والنقص والسلبية من جهة اخرى . فكيف يمكن اغفال الدور الذي تعلبه مقومـــات وظـــروف الدولة من ناحية، والحياة السياسية ونظامها السياسي وتفاعلاته من ناحية اخرى . وهل يمكـــن دراسة ذلك بمعزل عن البيئة الخارجية ، التي تحيط بهذه المكونات ، وتؤثر بها وتتـــأثر وفـــق قاعدة العلاقة التي تربط بينهما ؟.

أما الوحدات المكونة لهذه الأطر العامة ، فلا يمكن تجاوزها جميعـــا ، أو اســـتخدامها كلية . وحتى نتجنب الخلط والتشابك الذي يؤدي الى عدم الدقة ، فقد تم تحديد الوحدات الداخلية لهذه الأطر ، بشكل يتناسب وغاية الدراسة التي بين ايدينا . وتمت الاشارة الى بعض المميزات لما استخدم من وحدات، وكذلك الانتقادات عليها وفق ما يرتأيه دارسو السياسة الخارجية مـــن الجيل الثاني، أو المعاصرون .

هوامش الإطار النظري

(١) ابراهيم ابراش . **البحث الاجتماعي : قضاياه ، مناهجه ، إجراءاته** . مراكش : كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،١٩٩٤. ص ٣٨-٣٩ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٣٨ .

(٣) Laura Neack,Jeanne A.K. Hey,and Patrick J. Haney."Generational Change in Foreign Policy Analysis."In Laura Neack,Jeanne A.K. Hey,and Patrick J. Haney,eds. , **Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation**. (New Jersy: Prentice- Hall,1995).pp.2-3.

(٤) Ibid.p. 6.

(٥) Ibid.p.10-12.

" ويمكن كذلك الاطلاع بشكل اوسع في هذا الكتاب من خلال ما تم تناوله في الاوراق الذي تحتويها صفحاته ، مبينة اسس ومناهج هذا الجيل . مع الاخذ بعين الاعتبار ان النصوص العربية في السياسة الخارجية تتعامل بتقسيم اخر في السياسة الخارجية ، وهي المنظور التقليدي ، والمنظور الحديث . ويشير الى ذلك د. محمد السيد سليم في مقالته التحليل العلمي للسياسة الخارجية : إطار نظري ، المنشورة في مجلة الفكر الاستراتيجي الصادرة عن معهد الانماء العربي في بيروت ، العدد (٤٠)/ نيسان ١٩٩٢. مع التأكيد على ان النص المستخدم بين ايدينا نشر في عام ١٩٩٥ ، في الولايات المتحدة الأمريكية ."

(٦) نادية محمود مصطفى . نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة الى منظور جديد . **السياسة الدولية** ٨٢ ، (١٩٨٥) . ص ٦١ .

(٧) Deborah J. Gerner. "The Evolution of Study of Foreign Policy" . In Laura Neack,Jeanne A.K. Hey,and Patrick J. Haney,eds., **Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation** .(New Jersy: Prentice- Hall,1995).pp.20-21.

(٨) اسماعيل صبري مقلد . **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات** ط٥. الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ١٩٩٣ . ص ١٧٤ - ١٧٨ .

(٩) احمد يوسف احمد . تحليل العلاقات الدولية . **السياسة الدولية** ٣٣ ، (١٩٧٣) . ص ١٨٥ . وهي بمثابة مراجعة لكتاب Karl Deutsch. **The Analysis of International Relations**.(U. S. A. 1968) .

(١٠) فتحي عثمان . تحليل السياسات الخارجية . **السياسة الدولية** ٢٦ ، (١٩٧١) . ص ١٧٤. وهي بمثابة مراجعة لكتاب Roye Jones. **Analysis Foreign Policy: An Introduction to Some Conceptual Problems .** (London, 1970)

(١١) Deborah J. Gerner. op. cit .pp.22-27.

(١٢) نادية محمود مصطفى . مصدر سابق . ص ٥٦-٥٧ .

(١٣) Peter Gourevitch."**The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics**, International Organization. 1976,pp.900.

(١٤) John M. Rothgeb." The Changing International Context for Foreign Policy." In . Laura Neack,Jeanne A.K. Hey,and Patrick J. Haney,eds. **Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation**.(New Jersy: Prentice- Hall,1995).pp.34.

(١٥) فتحي عثمان . مصدر سابق . ص ١٧٤ .

(١٦) محمد السيد سليم . التحليل العلمي للسياسة الخارجية : اطار نظري . **الفكر الاستراتيجي العربي** ٤٠ ، (١٩٩٢) . بيروت : معهد الانماء العربي . ص ١٤٥-١٤٦ .

(١٧) نادية محمود مصطفى . مصدر سابق ، ص ٦٨-٦٩ .

(١٨) Jerel A.Rosati." A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy." In . Laura Neack,Jeanne A.K. Hey and Patrick J. Haney,eds. **Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation** .(New Jersy: Prentice- Hall,1995).pp.49-51.

(١٩) Laura Neak." Linking State Type With Foreign Policy Behavior." **In Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation**. Ibid .pp.224-226.

(٢٠) Bengt Sundelius. Foreign Policies of Northern Europe.(Colorado Westview Press,Inc,1982). pp.3-5.

(٢١) Jeane A. K. Hey. " Foreign Policy in Dependent State." **In Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation,**ed. Op. Cit .pp.206.

(٢٢) Ibid.pp.207-208.

الفصل الأول

النرويج

تمهيد

يعتبر هذا الفصل مدخلا لتوضيح عدة جوانب تخص دولة النرويج ، بحيث يتم من خلاله التطرق لعدد من القضايا التي لها دور في تحديد جوانب سياسة هذه الدولة على المستوى الداخلي والخارجي . وسيتم التطرق فيه إلى نشأة وتطور هذه الدولة ، وكيف اثر ذلك على أنماط السياسة المتبعة فيها ، وعلى شكل الدولة وأولوياتها .

ويمكن القول أن دراسة نظامها السياسي بشكله القائم ، سيوفر جزءا من المعلومات التي تساعد في تحديد آليات اتخاذ القرار على الأصعدة المختلفة . خاصة إذا تم ذلك من خلال مراجعة تشكل هذا النظام ، والعمليات التي مر بها خلال الحقب الزمنية المختلفة ، التي بدورها أدت إلى تكرسه إلى ما هو عليه الآن ، مما وفر للنظام خصوصيته وتميزه عن غيره من النظم . وهذا سيعطي إمكانية لمعرفة وتحديد اثر ذلك على قرارات هذه الدولة ، وعلى أنماط سلوكها السياسي العام .

وبهذا يمكن أن يتوفر لدينا المداخل المناسبة لمراجعة التاريخ النرويجي ، من حيث تطوره ، وتوجهاته العامة التي تبين القضايا الرئيسية التي حددت حاضر هذه الدولة . فلهذه الدولة كغيرها من الدول تاريخ خاص، وتاريخ عام شاركت به محيطها الجغرافي . وسنبين التداخل الذي ساد ذلك ، ونتائجه على الحياة النرويجية العامة . ولهذا كله علاقة بموقع النرويج ، وعلاقاتها بمحيطها الإقليمي الأوروبي .

من اجل ذلك سنقدم هذه الدولة ، من جوانب الجغرافيا والسكان والتاريخ ، كي نستطيع إدراك خصوصيتها أو تماثلها مع غيرها من الدول . وسنبين النظام السياسي الذي يحكمها ، والذي يعمل على تحديد مستقبلها ، من خلال مراجعة له تشمل الدستور ، والسلطات الثلاثة التي تحكم حركته رسميا. ومن خلال مراجعة سريعة للحياة السياسية في هذه الدولة ، سنلقي نظرة على الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ، وعملية استخدام الاستفتاء في الممارسة السياسية النرويجية .كما سنتطرق أخيرا إلى الاقتصاد النرويجي القائم حاليا ، ومكوناته وقطاعاته البارزة ، وكيف يؤثر ذلك على صياغة سياسة هذه الدولة الداخلية والخارجية.

الأرض والسكان

تقع دولة النرويج الاسكندنافية في شمال أوروبا ، وتقع بين خطي عرض ٥٨ - ٧١ شمالا ، بحيث تتشابه في ذلك مع أجزاء من جرينلاند وسيبيريا والاسكا ، وخطي طول ٥ - ٢٢,٥ شرقا . وتبلغ مساحة النرويج الكلية ٣٢٤,٢٢٠ كم٢ ، وهي بذلك تكون الدولة ذات الترتيب الرابع من حيث المساحة في أوروبا. (١)

وتأتي حدودها مع الدول المجاورة على النحو التالي : فنلندا ٧٢٩ كم في الشمال الشرقي ، والسويد ١٦١٩ كم في الشرق، أما حدودها مع روسيا فتبلغ ١٦٧ كم وهي في أقصى الشمال الشرقي . ويحدها كذلك كل من بحر الشمال ، وشمال المحيط الأطلسي من الغرب ، وهذا يوفر لها شريطا ساحليا طويلا نسبيا مما يؤدي إلى وجود ٥٠ ألف جزيرة تابعة لهذه الدولة ، تقع غالبيتها في القسم الشمالي للدولة ، منها ٢٠٠٠ جزيرة مأهولة بالسكان . (٢)

يبلغ عدد سكان النرويج حوالي ٤,٣٨٣,٨٠٧ نسمة ، وذلك وفق تعداد تموز ١٩٩٦. وتعتبر هذه الدولة من الدول الأقل كثافة سكانية في أوروبا ، حيث تصل إلى (١٣,٥) نسمة لكل كم٢ . وتصل الزيادة السكانية السنوية إلى (٠,٤٨%) ، ونسبة الولادات (١١,٩٦) لكل (١٠٠٠) ، والوفيات (١٠,٦٨) لكل (١٠٠٠) . ويأتي التوزيع العمري للسكان على النحو التالي :

من (٠ - ١٤) = ١٩% من السكان .
من (١٥ - ٦٤) = ٥٦% من السكان .
فوق ٦٥ سنة = ١٦% من السكان .

وتعتبر ديانة أغلبية السكان المسيحية اللوثرية الانجيلية ٨٧,٨% ، وهي كنيسة الدولة هناك . أما بقية السكان فيتوزعون بين البروستانتية والكاثوليكية ٣,٨% ، وبدون ديانة ٣,٢% ، وهناك ما نسبته ٥,٢% غير معروفين . (٣)

ويتواجد في النرويج وفق تقديرات عام ١٩٨٠ ، ما يقارب من ٨٠ ألف مقيم غير نرويجي ، وهذا يعتبر عددا غير كبير مقارنة مع غيرها من الدول الأوروبية أو الاسكندنافية . مما يمنح هذه الدولة التجانس السكاني المناسب ، بجانب تجانس الديانة والقومية واللغة ، بالرغم من وجود مجموعتين اثنيتين صغيرتين مجموع تعدادهما ٢٧٠٠٠ نسمة (*) . وهنا نجد

(*) اللاب "Lapps" ، والكيفنر "Kvener"

أن المجتمع السكاني في النرويج ينقسم إلى قسمين من حيث التواجد ، فهناك ٥٥% من السكان يقطنون المناطق الريفية ، و٤٥% يقطنون المدن والبلدات المنتشرة ، وهذا أيضا يمثل تميز عن بعض دول أوروبا التي تزيد بها نسبة سكان المدن على الارياف .

أما اللغة السائدة فهي اللغة النرويجية الرسمية ، والتي تعتبر من عائلة اللغة الجيرمانية (Germanic Language Family) . وهنا يمكن الإشارة إلى أن النرويج بها نوعان من اللغة ، الأولى متأثرة بالدنماركية (Bokmal) ، والنرويجية الحديثة التي تطورت في القرن التاسع عشر (nynorsk) . (٤)

أولا – نشأة وتطور دولة النرويج :

أ – خلفية تاريخية :

بالرغم من أن هناك العديد من الروايات عن بدايات الاستيطان البشري في النرويج ، إلا أن هذه الروايات تفتقد في كثير من الاحيان إلى الإثباتات المادية . إلا أن الحياة البشرية تواجدت في المناطق الجنوبية من البلاد ، والقريبة من الحدود السويدية قبل غيرها من المناطق الأخرى ، وهي ذات طابع متنقل يعتمد على الصيد .

وتعتبر الفترة الممتدة من عام ٨٠٠ – ١٠٥٠ م ، فترة قبائل الفايكينغ (Viking) التي استوطنت المناطق الجنوبية والغربية من البلاد كونها تلائم التواجد البشري من حيث المناخ. وخضعت البلاد إلى حكم هذه القبائل ، التي تأثرت بمحيطها من حيث الديانة وغيرها من المؤثرات . فكان لبريطانيا والمانيا والدنمارك دور في نقل الطبائع الأوروبية السائدة إلى هذه البلاد ، من خلال التجارة وغيرها من العلاقات التي اعتمدت على أنماط العلاقة السابقة للقرون الوسطى في أوروبا .

ب – مرحلة الاتحاد مع الدنمارك والسويد :

في الفترة الممتدة من ١١٣٠م إلى ١٢٢٧م بدأت الاوضاع تستقر في النرويج ، وتتشكل بنى اجتماعية مغايرة لما سبقها. وتعتبر نهاية هذه الفترة ، نهاية للحقبة المسماة بحقبة الفايكينغ، التي بدأت تظهر فيها نشوء المدن والبلدات والقرى ، حيث أصبحت أوسلو عاصمة للدولة عام ١٢٠٠م زمن الملك هاكون (King Hakon) . وقد دخلت في اتحاد مع الدنمارك في عام ١٣٨٧م ، نتيجة المصاهرة والوراثة بين ملوك الدول الاسكندنافية ، واستمر ذلك حتى عام ١٨١٤ م .(٥)

استمر حكم النرويج من قبل الملوك المختلفين ، حتى وقعت أحداث مطلع القرن التاسع عشر، حين بدأت مرحلة نابليون الذي اصبح قوة كبرى في أوروبا . وأدى هذا إلى تأثر النرويج والدنمارك بما ساد أوروبا ، خاصة حين طلبت بريطانيا من المملكة الدنماركية – النرويجية إرسال سفنها إلى الموانئ البريطانية ، بعد الشكوك التي راودت البريطانيين بان المملكة عقدت سرا معاهدة مع نابليون بعد التحالف الروسي – الفرنسي عام ١٨٠٧ ، بعد الاجتماع بين قيصر روسيا ونابليون في ٢٥ حزيران . وكان رد بريطانيا على رفض الدنماركيين والنرويجيين ان قصفوا كوبنهاجن بالمدفعية ، وتم اسر السفن التابعة لهذه المملكة بيد الإنكليز .

أدى ذلك إلى أن اتجهت المملكة لعقد معاهدة تحالف مع نابليون عام ١٨٠٧ . وعلى ضوء ذلك تم إعلان الحرب على مملكة النرويج – الدنمارك من قبل بريطانيا بعد خمسة أيام من توقيع المعاهدة . وقام الملك الدنماركي – النرويجي فريدريك السادس بإعلان الحرب على السويد بتحريض من فرنسا وروسيا ، مما دفع إلى تغيير في الحكم بالسويد من قبل قيادتها السياسية التي اختارت أميرا نرويجيا دنماركيا (كريستيان اغسطس) ابن فريدريك السادس ملك المملكة الدنماركية – النرويجية خلفا لملكها . إلا أن وفاته وانقسام الرأي السويدي بين مناد لملك دنماركي ، ونظام عسكري متشدد ، أدى في النهاية إلى مطالبة المارشال برنادوت أحد أفراد عائلة نابليون ومن ضباط جيشه ليصبح وليا للعهد في السويد ، الذي حضر عام ١٨١٠ إلى السويد وغير اسمه إلى كارل يوهان . (٦)

وكنتيجة لسياسته الجديدة التي تمثلت في التحالف مع روسيا عام ١٨١٢ ، طلب يوهان من ملك الدنمارك تحويل النرويج إلى التاج السويدي . وبعد هزيمة نابليون من قبل الحلفاء في موقعة ليبزج (أكتوبر عام ١٨١٣) ، اصبح مصير الاتحاد النرويجي – الدنماركي واضحا . فقد تنازل ملك الدنمارك عن النرويج إلى ملك السويد وفق معاهدة كيبل عام ١٨١٤ ، وأصبحت النرويج مملكة متحدة مع السويد ، ولكن تم إغفال الممتلكات النرويجية في كل من ايسلاند وجرينلاند وجزر فارو .

استمر الحكم السويدي للنرويج حتى عام ١٩٠٥ ، بما رافقه من أحداث وتطورات داخلية أدت في النهاية إلى استقلال النرويج عن السويد ، وقيام مملكة نرويجية مستقلة عن غيرها من الدول الاسكندنافية الأخرى . وتم في بداية هذه الفترة صياغة الدستور عام ١٨١٤ ، من قبل ١١٢ مندوبا نرويجيا اجتمعوا في آيدزفولد النرويجية ، وقد تم طرح عشرة مبادئ اعتبرت المبادئ الأساسية للدستور المفصل ، الذي اقر في السنة نفسها من قبل المندوبين أنفسهم .

وفي نفس اليوم انتخب المؤتمر الأمير كريستيان فريدريك لاعتلاء عرش النرويج ، مما دفع ملك السويد إلى محاربتهم وإجبارهم وفق معاهدة موس على العودة إلى الاتحاد مع السويد ، مع احتفاظهم بالدستور والمجلس الناشئ . وكان على ملك النرويج التنازل عن حقه في العرش النرويجي ، وتم ذلك بموافقة المجلس النرويجي في ٢٠ أكتوبر عام ١٨١٤ .(٧)

ج - مرحلة الاستقلال والحرب العالمية الأولى :

منذ بداية الاتحاد مع السويد ، سيطر الملك السويدي على كافة شؤون النرويج ، وخاصة الشؤون الخارجية والدبلوماسية . وفي النصف الثاني من ثمانين القرن التاسع عشر ، أدت التغيرات في الدستور السويدي إلى وضع الشؤون الخارجية بيد البرلمان ، وهو أمر اعتبر مجحفا بحق النرويج ، خاصة إزاء مصالحها الاقتصادية التي قد تتعارض ومصالح السويد . وعلى ضوء التمثيل المحدود للنرويج في الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، تبنى حزب الأحرار الخلصاء برنامج التمثيل الخارجي المستقل ، وحصل بذلك على أغلبية مقاعد البرلمان.

وفي عام ١٨٩٢ ، اصدر البرلمان النرويجي مطالبته بإنشاء نظام قنصلي مستقل عن السويد ، وبدوره رفض الملك السويدي هذا المطلب . وبقي النقاش بين الطرفين لسنوات حتى عام ١٩٠٥، حين وصلت المفاوضات والنقاشات إلى طريق مسدود بين الطرفين . وعلى اثر ذلك أعلن النرويجيون نظامهم القنصلي المنفصل. ومرة أخرى رفض الملك ، فاستقال رئيس الوزراء النرويجي الذي رفض بعده أي أحد تكليف الملك السويدي ليحل مكانه . فأعلن البرلمان النرويجي حل الاتحاد مع السويد ، وذلك في ٧ حزيران ١٩٠٥ ، الأمر الذي دفع السويديين إلى المطالبة بإجراء استفتاء نرويجي على ذلك.

وجاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانفصال ، إذ صوتت أغلبية كبيرة من النرويجيين مع الانفصال. وفي تشرين الثاني عام ١٩٠٥ تم اختيار الأمير الدنماركي كارل ملكا على النرويج، وسمي (هاكون الخامس)، حيث بدأت النرويج مرحلة جديدة غابت عنها لسنوات طويلة منذ اتحادها القديم مع الدنمارك ومن ثم السويد ، حتى بلغت الاستقلال الكلي عن جاراتها .(٨)

في السنوات التي تلت عام ١٩٠٥ حدثت تغيرات كثيرة في النرويج ، إذ طرأ ارتفاع ملحوظ على الدخل القومي ، ولوحظ نمو اقتصادي متسارع ، ودخل التصنيع إلى الدولة كون مصادر الطاقة الطبيعية ملائمة لذلك . وكنتيجة لهذا تم تسجيل انخفاض في عدد المهاجرين النرويجين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد أن كانت هناك حركة هجرة نحو الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الوضع الاقتصادي المزدهر هناك . وكذلك أدى الوضع الجديد

للنرويج ، إلى إقامة شبكة علاقات خارجية ، وتمثيل قنصلي منفصل يحافظ ويعمل على تحقيق مصالح هذه الدولة .

تبنت النرويج سياسة محايدة في علاقاتها مع الدول الأوروبية وخلافاتها منذ بداية استقلالها عام ١٩٠٥ . إلا أن ذلك لم يكن سهلا على هذه الدولة الجديدة ، خاصة على ضوء الصراع الذي ساد أوروبا بعد اختلال التوازن الدولي والاقليمي في هذه المنطقة ، في مطلع القرن العشرين .(٩)

شكلت طبيعة البلاد وموقعها الاستراتيجي ، وطول سواحلها وكثرة جزرها وانتشارها ، أهمية بارزة في الصراع الذي ساد الحرب العالمية الأولى ، وكان من العوامل التي أدت إلى معاناتها طوال فترة الحرب . مما أدى إلى تراجع اقتصادي بارز ، وارتفاع نسبة البطالة ، وتعرض أراضيها لاعتداءات على سيادتها من الأطراف المتحاربة .(١٠)

ولكن هذه الدولة أصبحت في نهاية الحرب عضوا في عصبة الأمم ، حيث غادرت سياسة العزلة التي تميزت بها في الفترة السابقة، وكان رئيس عصبة الأمم نرويجي ، عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية . (١١)

د – النرويج والحرب العالمية الثانية :

لقد اشغلت النرويج اهتمام كلا الطرفين المتحاربين ، فهي تعتبر من المواقع الاستراتيجية في شمال أوروبا . والسيطرة عليها ستؤدي إلى توفير أفضلية في الحرب للطرف المنتصر، كونها تطل على بحر الشمال والمحيط الأطلسي ، وتراقب وتسيطر على التحركات في الجبهة الشمالية الأوروبية . وهي بذلك تشابهت مع مواقع الدول الاسكندنافية الأخرى ، التي أثارت اهتمام المانيا وبريطانيا في تلك الحرب .

وبالرغم من سياسة الحياد التي حاولت التمسك بها هذه الدولة اثناء الحرب ، إلا أن حدة الحرب واتساعها أدى في النهاية إلى التورط بها دون الرغبة في ذلك . فقد سعى تشرشل رئيس الوزراء البريطاني في عام ١٩٣٩ إلى منع احتلال المانيا للدول الاسكندنافية، بقصدية استمالتها للوقوف بجانب بريطانيا في هذه الحرب ، كونها ستدفع إلى تغير ميزان القوى في شمال أوروبا . (١٢)

وللأهمية الاستراتيجية لموقع النرويج ، ولضرورات الحرب وتجاوبا مع السياسة الألمانية العسكرية ، قامت المانيا بمهاجمة الشواطئ النرويجية باتجاه أوسلو في ٩ نيسان عام ١٩٤٠ . واستطاع هتلر بذلك حسم المعارك في الشمال ، والسيطرة على النرويج ، بالرغم من المقاومة

النرويجية لهذا الغزو . وقد غادر الملك وحكومته وأعضاء من البرلمان النرويج باتجاه بريطانيا ، من اجل إدارة المقاومة من هناك ، وكذلك لمتابعة شؤون النرويج على المستوى الدولي ، والمحافظة على الرموز النرويجية السياسية أمام الاحتلال الألماني .

وقد عملت المانيا على إيجاد حكومة موالية لها ، فتم تعين " فيدكون كويزلنج " رئيسا للوزراء، وهو يعتبر من زعماء الفاشية، وزعيما لحزب الوحدة الوطنية النرويجية . وقد جوبه التواجد الألماني في النرويج ، والحكومة المعينة من قبلها بالرفض من قبل الشعب النرويجي . (١٣)

ولعل من القضايا البارزة في هذا السياق ، أن النرويج لم تشارك بشكل فعال في نشاطات الحرب ، لا داخل النرويج أو في بريطانيا خلال تواجد ملكها وقيادتها . إلا أن أسطو لها البحري التجاري قام بالمشاركة بالمجهود البحري الحربي للحلفاء ، مما أدى إلى فائدة كبيرة في هذا الإطار . ويمكن الإشارة إلى أن أسطول النرويج البحري يعادل تقريبا نظيره البريطاني عام ١٩٤٠ . وقد فقدت النرويج خلال الحرب ، ما يقارب نصف أسطولها ، وهذا ما أصاب الأسطول النرويجي أيضا في الحرب العالمية الأولى . (١٤)

وتم تحرير النرويج في مرحلة التراجع الألماني التي بدأت في عام ١٩٤٤ وبذلك استطاع السوفييت تحرير جزء صغير من أراضي النرويج الشمالية . وكذلك استطاعت قوات الحلفاء والمقاومة النرويجية بعد التراجع الألماني العام في الحرب ، من تحرير النرويج وعاد الملك إليها من بريطانيا في ٧ حزيران ١٩٤٥. وقد عانت النرويج من هذا الاحتلال في كافة الجوانب ، حيث اعتبرت هذه الفترة وما رافقها من أحداث من اكثر العوامل المؤثرة فيما بعد في تاريخ هذه الدولة وتوجهاتها الداخلية والخارجية . (١٥)

وعملت النرويج على ضوء ما حدث إبان الحرب على إعداد نفسها بطريقة مختلفة عما ساد قبل الحرب ، وهذا سيظهر في إطار التطورات المختلفة التي تعالجها الفصول القادمة .

ثانيا – النظام السياسي في النرويج :

يعتبر النظام السياسي النرويجي من الأنظمة المتميزة في أوروبا ، ولكنها تتشابه في ذلك مع الأنظمة السائدة في الدول الاسكندنافية الأخرى . وهذا نابع من التشابه في أنماط التطور التي سادت هذه البلاد ، وترابطها مع بعضها البعض خلال حقب تاريخية طويلة كما ظهر سابقا .

وبالرغم من أن التجربة الملكية النرويجية طويلة نسبيا ، إلا أن التقاليد الملكية ، وأنماط حكمها التي سادت في مناطق أوروبا الأخرى، لم تكن قوية جدا في النرويج . ويعود ذلك إلى تاريخ

النرويج الخاص الذي ارتبط على فترات طويلة مع ملوك لا يحكمونها وحدها ، بل كانت أحيانا تحت حكم ملك الدنمارك ، أو ملك السويد .

فاستمرارية سلالة واحدة لحكم النرويج لم تتوفر بشكلها الدارج في المناطق الأخرى ، وهذا ظهر في عدة مناسبات، منها عامي ١٨١٤ و ١٩٠٥ ، حينما أصبحت الدولة ملكية دستورية لملك كان أميرا دنماركيا ، لا تربطه مع الأسرة المالكة النرويجية التي حكمت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر سوى صلة طفيفة جدا . (١٦)

وقد مر النظام السياسي النرويجي بعمليات تطور خلال القرنين الاخيرين أدت إلى تبلوره على الشكل الذي اصبح عليه اليوم ، لدرجة انك لا تشعر بوجود الملكية في هذه الدولة على مستوى السياسة الفعلية .

أ – الدستور :

يعتبر الدستور النرويجي من اقدم الدساتير الحديثة التي تستخدم حتى اليوم ، وقد تم إقراره في ١٧ ايار عام ١٨١٤ ، وعدل في عام ١٩٦٣ . وقد أكد على قضايا رئيسية ثلاث هي السيادة الشعبية، والفصل بين السلطات ، والتأكيد على حقوق الانسان والحرية . والنظام الملكي الدستوري ، هو نظام الدولة ، واللوثرية الانجليكانية دين الدولة الرسمي ، مع التأكيد على وحدة النرويج . ويشتمل الدستور على ١١٢ مادة ، توضح مختلف الجوانب التي من شأنها أن تعزز نظام الدولة وتوجهاتها الداخلية والخارجية بالشكل الذي يتلائم والمرحلة التي وضع بها الدستور ، والوضع الحالي الذي يتشابه مع النمط الانكليزي . فالنرويج اليوم تعتمد النص الدستوري ، وكذلك الممارسة القانونية الدستورية .(١٧)

ب – السلطات الثلاث في الدولة :

شدد النظام السياسي النرويجي على عملية الفصل بين السلطات ، وجاء ذلك نتيجة التأثر بالدساتير الحديثة الأخرى ، كالدستور الأمريكي وغيره ممن تبنوا فصل السلطات حسب ما دعا إليه المفكر مونتسيكو . ولهذا نجد أن عملية الفصل بين السلطات الثلاث ، كانت مع البدايات لوضع الدستور ، واستمرت عملية التعزيز تلك على مدار السنوات اللاحقة حتى يومنا هذا .

١ – البرلمان :

تعتبر الحياة البرلمانية في النرويج من القضايا التي شغلت الحياة السياسية النرويجية والنرويجيين منذ عام ١٨١٤ ، خاصة أن مسألة الفصل بين السلطات تم التأكيد عليها في

صياغة الدستور آنذاك من قبل واضعيه . ولكن الملك كان دائما يقف حائلا دون تعزيز الحياة البرلمانية حتى عام ١٨٨٤ ، وذلك عندما استطاع حزب الأحرار " الليبرالي " فرض رأيه بوجوب مسؤولية الوزارة أمام البرلمان ، بعد أن حقق نصرا كاسحا في الانتخابات العامة .

وبعد عام ١٩٠٥ لم يقم الملك باختيار وزارة لم يوافق عليها البرلمان ، أو لا تتفق مع توزيع القوى بداخله بين الأحزاب المختلفة ، وأصبحت الوزارة تخضع مباشرة في مسؤولياتها أمام البرلمان . (١٨)

ويبلغ عدد أعضاء البرلمان النرويجي حاليا ١٦٥ عضوا وذلك منذ عام ١٩٨٩ ، وكان عدد الأعضاء حتى عام ١٩٦٩ يبلغ ١٥٠ عضوا ، وارتفع العدد إلى ١٥٥ عضوا في عام ١٩٧٣ ، واستمر العمل بذلك حتى عام ١٩٨٥ حين اصبح العدد ١٥٧ عضوا . ويحق لكل مواطن بلغ من العمر ١٨ عاما التصويت في الانتخابات . وتجري الانتخابات في نهاية شهر ايلول كل أربعة أعوام.(١٩)

٢ – السلطة التنفيذية (الحكومة) :

منذ قيام النظام البرلماني في عام ١٨٨٤ ، والحكومة مسؤولة أمام البرلمان ، هذه المسؤولية جاءت على حساب صلاحيات الملك التي بدأت تتناقص في زمن سابق لذلك، إبان المواجهة بين البرلمان النرويجي والملك السويدي . ولهذا تستقر السلطة التنفيذية اليوم بيد الحكومة الحائزة على الثقة من البرلمان ، أو غير المحجوب عنها الثقة . ففي عام ١٩٠٥ كان عدد أعضاء الحكومة ثمانية من ضمنهم رئيس الوزراء ، أما في التعديل الذي تم عام ١٩٦٣ اصبح العدد ١٥ عضوا . (٢٠) والحكومة اليوم مكونة من ١٩ عضوا ، تحتل منها النساء ثماني مقاعد وزارية، وتم تشكيل هذه الحكومة في تشرين الثاني ١٩٩٦ ، بعد استقالة رئيسة الحكومة السابقة.(٢١)

ويتم تشكيل الحكومة بناء على نتيجة الانتخابات ، والتي تحدد الحزب الذي يستطيع تشكيل الحكومة ، إذا توفرت لديه الأغلبية اللازمة لذلك . ولكن منذ عام ١٩٦١ فقدت الأحزاب قدرتها على تحقيق الأغلبية ، خاصة حزب العمال النرويجي الذي حكم منذ نهاية الحرب العالمية الثاني حتى عام ١٩٦١ بأغلبية منفردة .

وبعد ذلك اصبح الاعتماد على الأغلبية إما للإشتراكين ، أو المحافظين ، وهذا يتم من خلال تحالف ، أو دعم من خارج الائتلاف كما هو معهود في النرويج لعدم اتفاق المعارضة على موقف موحد . وهنا تنشأ في النرويج حكومة لا تتمتع بالأغلبية البرلمانية ، ولكنها تبقى في الحكم كونها لم تتعرض لحجب الثقة من المعارضة . وسيتم تناول الأحزاب لاحقا بسياقات أخرى ، منها ما يختص بالسياسة الخارجية النرويجية . (٢٢)

لقد استطاع حزب العمال النرويجي أن يحقق أطول فترات في الحكم منذ الحرب العالمية الثانية، بينما لم تستطع الأحزاب الأخرى السيطرة على الحكومة سوى مرات قليلة ، وكانت نتيجة تحالفات تعتمد على عدم توفر الأغلبية للاشتراكيين ، كما حدث في عامي ١٩٦٥ و ١٩٦٩ حيث شكل غير الاشتراكيين الحكومة . وكذلك في عام ١٩٨١ ، وخسر غير الاشتراكيين في عام ١٩٨٦ ، ثم عادوا للحكم في ١٩٨٩ لمدة عام واحد فقط .(٢٣)

من هنا نجد أن الحكومة النرويجية ، ووفق أولويات الاهتمام الداخلي ، تستطيع ممارسة عملها كنتيجة للقوة الممنوحة لها من قبل الناخبين . حيث أن نظام مسؤولية الحكومة أمام البرلمان تدفعها إلى المحافظة على توازنها في سياساتها المختلفة ، خاصة بعد عام ١٩٦١ ، بسبب عدم قدرة حزب واحد على أن يشكل الحكومة. ونجد أيضا أن حزب العمال له ممارسة أطول من غيره من الأحزاب على مدار الفترة التي تبعت نهاية الحرب العالمية الثانية ، كونه سيطر على الحكومة فترة طويلة ، وبذلك تكون الحكومة صاحبة السلطة التنفيذية الأولى في النرويج، ولكن تحت مراقبة البرلمان الذي ينتخب من الشعب .

٣ – السلطة القضائية :

يلعب الجهاز القضائي دورا مهما في الحياة النرويجية ، خاصة لدى المحكمة العليا التي تتخصص في قضايا عامة قد تكون صادرة عن السلطة التنفيذية أو التشريعية . ويتم اختيار القضاة من قبل السلطة التنفيذية ، ولكن لا تستطيع هذه السلطة أو السلطة التشريعية إقالة القضاة ، ويبعد القضاة عن عملهم من قبل محكمة .

والنظام القضائي النرويجي يتكون من محكمة عليا ، وخمس محاكم استئناف ، ومئة محكمة محلية تنتشر في المدن والتجمعات السكانية . وهناك أيضا عدة محاكم خاصة ، كمحكمة العمل والتأمين الصحي التي تختص بقضايا تناقش هذه القضايا لأهميتها في بناء المجتمع النرويجي ، القائم على أساس الرفاه . (٢٤)

ج – الحياة السياسية :

يصف " جيمس أ. سترونج " في كتابه **الديمقراطية في النرويج** ، أن هناك سمتين متعارضتين للشعب النرويجي : " أولهما التجانس القائم على عدم وجود مجموعات أقلية، ووجود دين مشترك ، والأخرى التغاير في الطباع الناشئ عن الوضع الجغرافي ".(٢٥)

ويشير أيضا إلى أن النرويجي كفرد يتصف بفردانية قد تصل إلى حد إهمال أخيه المواطن ، وكذلك بعدم الاطمئنان، ولربما ينبع هذا من قلتهم العددية والبيئة الطبيعية القاسية ، وما

تعرضت له النرويج تاريخيا من سيطرة الدول المجاورة عليها ، أو وقوعها تحت الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية .

ولكن هذه العوامل دفعت أيضا إلى خلق تعاون متكامل بين أفراد ومجموعات المجتمع النرويجي ، كونها حوافز للتجميع أيضا ، وهي بحاجة للتضامن من اجل تجاوز مصاعبها . ومن الضروري هنا الإشارة إلى أن النرويجيين شعب متعلم ، فالأمية تصل بين أفراده إلى اقل من ١% ، بحيث تكثر المكتبات والصحف والمجلات التي تناقش مجمل القضايا المختلفة في النرويج . (٢٦)

والحياة السياسية في هذه الدولة ظهرت من خلال تطور النظام السياسي ، والعملية التي رافقت مجمل المنعطفات التي واكبت تطور هذه الدولة منذ سنوات مبكرة. ويمكن ملاحظة ذلك إبان الانفصال عن الدنمارك ، أو مرحلة الوقوع تحت حكم الاتحاد مع السويد ، أو مرحلة الاستقلال عام ١٩٠٥ . وسنتمكن من معرفة ذلك من خلال مراجعة الحياة الحزبية في الدولة وتطورها ، وكذلك في مجموعات الضغط التي لها دور بارز في تحديد معالم مستقبل هذه الدولة السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

١ - الأحزاب في النرويج :

لا تختلف الحياة الحزبية في النرويج كثيرا عن مثيلاتها في العالم الغربي ، وخاصة الأوروبية منها ، في كونها لا تخرج عن التقاليد الأوروبية الغربية من حيث نوعية الأحزاب وتوجهاتها العامة ، سوى أن النرويج لا يتواجد فيها أحزاب يمينية متطرفة كغيرها من دول أوروبا ، وهي بذلك تقترب من بريطانيا . أما التوجهات الاشتراكية الديمقراطية ، فهي ذات خصوصية اسكندنافية ،اكثر منها أوروبية عامة . (٢٧)

وقد بدأ ظهور الأحزاب في النرويج ، في بداية سبعينيات القرن التاسع عشر . ففي حوالي عام ١٨٧٠، تشكل الحزب الحر " الليبرالي " المعارض في المجلس " Storting " ، من قبل الفلاحين والبرجوازيين في المدن والبلدات النرويجية وكان في مقابلهم المحافظون كجماعة متواجدة في المجلس. هذا وقد ظهر حزب العمال النرويجي في عام ١٨٨٧ ، ولكنه لم يكن قويا لدرجة تؤهله لمنافسة المجموعتين السابقتين .

ومنذ العام ١٩٠٠ ازدادت قوة العمال في النرويج نتيجة ازدياد انتشار التصنيع والمشاريع الصناعية، التي بدأت تزداد في النرويج كغيرها من الدول الأوروبية السابقة لها في هذا المضمار. فقد ارتفعت نسبة الطبقة العاملة في النرويج ، مما أهل حزب العمال الوصول إلى المجلس وتمثيل هذه الفئة الناشئة في عام ١٩٠٣ بأربعة ممثلين عنه . (٢٨)

حزب العمال :

تعتبر فترة منتصف القرن التاسع عشر مرحلة تحول في نمط الاقتصاد النرويجي ، فقد بدأت تنمو عملية التصنيع في هذه الدولة وتتطور عمليات التجارة والتصدير . وحين عانت الدولة من كساد اقتصادي في ثمانينيات القرن التاسع عشر، أدى ذلك إلى ازدياد البطالة التي أصابت قطاعات كثيرة في الاقتصاد النرويجي المتواضع . وفي الفترة ذاتها بدأت تتشكل المنظمات والهيئات التي تمثل مصالح فئات مختلفة كالتجار مثلا . فمن خلال تجمع ممثلي التجار ، وممثلي أصحاب المهن المختلفة في عام ١٨٨٧ ، تم إنشاء حزب العمال النرويجي الذي استمر وجوده حتى اليوم . (٢٩)

ولم يتبن الحزب الاشتراكية منذ سنته الأولى ، بل بعد سنتين من ذلك ، وتعزز هذا الاتجاه في سنوات لاحقة كعام ١٨٩١ حين تبنى الحزب برنامجا اشتراكيا شاملا . وكذلك لم يصل الحزب للبرلمان حتى عام ١٩٠٣ ، حين مثل بأربعة ممثلين عنه ، ويمكن تعليل ذلك بزيادة عدد العمال الناتج عن ازدياد حالة التصنيع ، وكذلك لحصول الرجال جميعا على حق التصويت منذ عام ١٨٩٨ .(٣٠)

وقد اعتبر حزب العمال بعد الحرب العالمية الأولى من أقوى الأحزاب النرويجية ، خاصة بعد العام ١٩٢٧ . ولهذا استطاع الوصول إلى الحكم منذ عام ١٩٣٥ حتى عام ١٩٤٥ حين تم تشكيل حكومة وحدة وطنية لمواجهة متطلبات الحرب العالمية الثانية . وبالرغم من انه لم يمتلك الأغلبية اللازمة للحكم في الفترة السالفة الذكر ، إلا انه دعم من قبل حزب الفلاحين دون تحالف أو تمثيل له في الحكومة .

كان الحزب في فترة الثلاثينيات منتسبا للاشتراكية الثالثة في موسكو ، لكنه فيما بعد اصبح اكثر اعتدالا من ذلك، خاصة في قضايا الملكية العامة والنشاطات التي على الدولة أن تقوم بها أو توفرها وتتحمل مسؤولياتها . (٣١) أما بعد الحرب العالمية الثانية ،فقد جاءت نتيجة حزب العمال في الانتخابات كما يظهر الجدول على النحو التالي:

السنة	عدد المقاعد	مجموع مقاعد البرلمان
١٩٤٥	٧٦	١٥٠
١٩٤٩	٨٥	١٥٠
١٩٥٣	٧٧	١٥٠
١٩٥٧	٧٨	١٥٠
١٩٦١	٧٤	١٥٠
١٩٦٥	٦٨	١٥٠
١٩٦٩	٧٤	١٥٠
١٩٧٣	٦٢	١٥٥

١٩٧٧	٧٦	١٥٥
١٩٨١	٦٦	١٥٥
١٩٨٥	٧١	١٥٧
١٩٨٩	٦٣	١٦٥
١٩٩٣	٦٧	١٦٥
١٩٩٧(*)	٦٥	١٦٥

المصدر : جدول خاص قدم للطلبة عام ١٩٩٤ في برنامج صيفي في جامعة أوسلو ، وإعلان نتائج انتخابات ١٩٩٧ من قبل وزارة الخارجية النرويجية .

ومن خلال الجدول السابق ، نجد أن الحزب استطاع توفير أغلبية لازمة للحكم منذ ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦١ حين خسر أغلبيته بمقعد واحد ، ولكن هذا لم يخرجه من الحكم كونه اكبر حزب ، ولم تتفق المعارضة على حجب الثقة عنه وتوفر لديه أغلبية اشتراكية في البرلمان . ومنذ عام ١٩٦١ وحتى اليوم، لم يستطع الحزب العودة إلى أغلبية في البرلمان ، ولهذا تكون حكوماته اغلب الاحيان حكومات أقلية تقوم على الدعم غير المباشر من الأحزاب الأخرى ، أو عدم اتفاقها لحجب الثقة عن الحكومة . ولكن في مراحل مختلفة لم يكن الحزب في الحكم ، بل كان تحالف اليمين في الحكومة من خلال توفر أغلبية برلمانية قائمة على التحالفات .

الحزب الحر " الليبرالي " :

نشأ هذا الحزب في الفترة التي نشط بها العمل البرلماني النرويجي ، وجاء على شكل معارض في المجلس منذ عام ١٨٧٠ ، ولكنه سرعان ما توفرت له الأغلبية أمام المحافظين ، وبقيا كحزبين مسيطرين على المجلس حتى عام ١٩١٨ . (٣٢)

وقد شارك هذا الحزب بعد الحرب العالمية بحكومات قامت على أساس تحالف غير اشتراكي ، ففي الأعوام ١٩٦٥ - ١٩٧١ ، و ١٩٧٢ - ١٩٧٣ كان جزءا من الحكومات المشكلة ، أما حكومة ١٩٨١ - ١٩٨٥ فلم يشارك فيها الحزب في الحكومة غير الاشتراكية بالرغم من وجوده في المجلس . وكان من أسباب تراجع موقعه الموقف الذي اتخذه من قضية الانضمام إلى السوق الأوروبية عام ١٩٧٢ ، مما أدى إلى انقسام وتراجع في عدد المؤيدين له ، على خلفية موقفه المشار إليه ، وللحزب ٦ مقاعد الآن بعد انتخابات ١٩٩٧(**) ، بعد أن كان له مقعد واحد فقط في البرلمان السابق .(٣٣)

(*) وفق نتائج انتخابات ايلول ١٩٩٧ ، والتي نشرت من قبل وزارة الخارجية النرويجية بالحاسوب .

(**) وفق المصدر نفسه .

حزب المحافظين :

يعتبر هذا الحزب من اقدم أحزاب النرويج القائمة حتى الآن ، وهو يعمل للمحافظة على مصالح الطبقة المستقرة اقتصاديا وسياسيا ، الموسرة منها والأرستقراطية . وهو يمكن أن يستخدم الدولة لحماية هذه المصالح كالتجارة والصناعة عن طريق القيود الجمركية والإعانات والرسوم للحماية . وتعتبر بدايات ظهوره منذ الاتحاد مع السويد عام ١٨١٤ ، حيث فضل رجاله التعاون مع السويد على البقاء تحت الحكم الدنماركي ، وذلك لمصلحة النرويج وفق رؤية رجال الحزب . وقد كان منافسهم في تلك الفترة حزب الأحرار الذي مثل تجمع القوى الأخرى ، كالمزارعين والعمال والصحاب المهن . (٣٤)

وقد استطاع هذا الحزب تشكيل الحكومات في سنوات ١٨٩٠ -١٩٠٥ حيث قاد الاستقلال ، وكذلك قاد الحكومة ثلاث مرات في سنوات ١٩٢٠ . وفاز أيضا بقيادة التحالف أمام الاشتراكيين في العام ١٩٦٣ ، وكذلك منذ عام ١٩٦٥ حتى ١٩٧٢ كان في الحكومة . وفي عام ١٩٨١ عاد الحزب إلى الحكم من جديد ، وفي عام ١٩٨٣ شكل الحزب تحالفا مع حزب المركز " المزارعين " ، والحزب الديمقراطي المسيحي . بينما في انتخابات ١٩٨٩ تراجع في التمثيل وعدد مقاعده إلى ٣٧ مقعدا. (٣٥) وفي الانتخابات الأخيرة التي جرت في ايلول عام ١٩٩٧ ، حصل الحزب على ٢٣ مقعدا بخسارة ٥ مقاعد عما حقق في عام ١٩٩٣(*) .

حزب المركز " المزارعون " :

استطاع هذا الحزب أن يحقق نجاحا ملحوظا في انتخابات عام ١٩٩٣ ، حيث حصل على ٣٢ مقعدا من مقاعد البرلمان ، أي بنسبة ١٨,٥% من الأصوات . وبذلك استطاع أن يضاعف ممثليه بنسبة كبيرة عن انتخابات ١٩٨٩ التي حصل بها على ١٢ مقعدا فقط . أما اليوم وفي انتخابات ١٩٩٧، خسر الحزب ٢١ مقعدا من مقاعده ، وهو يشغل ١١ مقعدا من مقاعد البرلمان فقط . وكان هذا الحزب قد تراجع في سنوات السبعينيات والثمانينيات تراجعا ملحوظا ، لكنه استطاع أن يعيد لنفسه المكانة في انتخابات عام ١٩٩٣، على ضوء الجدل الذي لازم الانضمام للاتحاد الأوروبي،خاصة وان الحزب كان معارضا لذلك كونه يتعارض ومصلحة المزارعين وصيادي الاسماك . (٣٦)

وقد أنشئ الحزب سنة ١٩٢٠، تحت اسم المزارعين ، حيث كان بمثابة إطار حزبي لتمثيل مصالح طبقة خاصة وهي طبقة المزارعين . وكان أتباعه فقط ينتشرون في المناطق الزراعية، دون غيرها من المناطق الأخرى التي لا ترى في هذا الحزب ممثلا لمصالحها . وهو يعتبر

(*) وفق المصدر السابق .

محافظا بالنسبة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والدينية، ويصل إلى حد التطرف في القضايا التي تخص القطاع الذي يمثله، ونجد لهذا صدى في استفتائي ١٩٧٢ و١٩٩٤ بالنسبة لعلاقة النرويج بأوروبا . (٣٧)

وكان للمزارعين دور مهم في القرن التاسع عشر بتأسيس حزب الأحرار " الليبرالي " ، حيث شكلوا أحد مكوناته الداعمة في تلك الفترة . ولكن في عام ١٩١٩ تمت الدعوة من قبل اتحاد المزارعين إلى إنشاء حزب منفرد ، حتى يستطيع المحافظة على مصالحهم بشكل افضل.(٣٨) وبالرغم من أن الناتج الزراعي من إجمالي الناتج القومي يصل فقط إلى ٢,٩% ، فان لهذا الحزب فاعلية كبرى في تحديد السياسة التي تتبناها الدولة. والقطاع الزراعي لا يشغل سوى ٦% من الأيدي العاملة في النرويج، مشاركة مع الصيادين ، بحيث تعتبر هاتين المجموعتين من أقوى المجموعات الضاغطة في الدولة .(٣٩)

الحزب الديموقراطي المسيحي(*) :

حاز هذا الحزب على ١٣ مقعدا في انتخابات ١٩٩٣ ، ويتضح من خلال هذه النتيجة أن الحزب عانى من حالة تراجع منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٣، فقد حصل في العام ١٩٧٧على ٢٢ مقعدا في البرلمان النرويجي ، أي بزيادة مقعدين عن انتخابات ١٩٧٢ . وقد ارتفع رصيد الحزب في انتخابات ١٩٩٧ بشكل ملحوظ حيث حقق ٢٥ مقعدا وبزيادة عن دورة ١٩٩٣ بـ ١٢ مقعدا . أما الفترة التي سبقت ذلك ، ومنذ الحرب العالمية الثانية ، نجده لم يتجاوز ١٥ مقعدا في البرلمان كما كان في دورتي ١٩٥٧ و١٩٦١ . وكان الحزب قد وصل المجلس في عام ١٩٤٥ ، حين حصل على ٨ مقاعد .(٤٠)

ونجد جذور هذا الحزب في الحزب الحر ، ففي عام ١٩٣٠ اصبح هذا الحزب قائما بذاته ، وتشكلت قاعدته من المجموعات المسيحية المتواجدة في الشاطئ الغربي كونها شعرت بعدم تمثيل الحزب الحر لمصالحهم بشكل مناسب. وكان رئيس الوزراء في عام ١٩٧٢ – ١٩٧٣ من هذا الحزب ، كما كان متحالفا في حكومة اليمين ١٩٨٦-١٩٨٩ ، مع شريكيه حزب المحافظين ، وحزب الوسط . (٤١)

(*) في انتخابات ايلول ١٩٩٧ شكل هذا الحزب الحكومة غير الاشتراكية ، وقد حصل على ٢٥ مقعدا في البرلمان وذلك بزيادة ١٢ مقعدا عما كان عام ١٩٩٣ . وبتحالفه مع حزب المركز صاحب ١١ مقعد ، والحزب الليبرالي ٦ مقاعد ، شكل الحزب المسيحي الديمقراطي الحكومة ذو قاعدة اقلية ، حيث حصل على ٩ اعضاء في الحكومة ، وحزب المركز على ٦ اعضاء ، والليبرالي على ٤ اعضاء.

أحزاب أخرى :

أما الأحزاب الأخرى القائمة في النرويج ، فهناك حزب الشعب الاشتراكي (The Socialist Left Party)[*] ، الذي بدأت عملية تأسيسه بعد الحرب العالمية الثانية وعلى خلفية انضمام النرويج لحلف شمال الأطلسي . وانشق هذا الحزب عن حزب العمال بناء على ما سبق ، اثر خلافات سياسية وأيديولوجية مع الحزب الأم . وقد حصل على مقعدين في البرلمان عام ١٩٦١ ، وفي عام ١٩٩٣ كان الحزب ممثلا بثلاثة عشر مقعدا بعد أن فقد أربعة مقاعد في انتخابات ١٩٨٩.

أما الحزب الآخر فهو الحزب التقدمي[**] ، الذي أنشئ عام ١٩٧٣ منجزا أربعة مقاعد في الانتخابات التي جرت في العام نفسه . ويركز الحزب على قضايا الضرائب والرفاهية للسكان. وقد تراجع الحزب في انتخابات ١٩٩٣ إلى ١٠ مقاعد في البرلمان ، بعد أن كان في عام ١٩٨٩ حاصلا على ٢٢ مقعدا .

وهناك في النرويج حزبان شيوعيان ، الأول هو الحزب الشيوعي الذي تأسس عام ١٩٢٣ ، وارتبط مع موسكو . وقد حصل هذا الحزب في الانتخابات بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، على ١١ مقعدا له في البرلمان ، وهذا يعتبر أقصى ما حققه من نتيجة . ولكنه في الانتخابات التالية فقد كافة مقاعده ، في غمار بدايات الحرب الباردة .

أما الحزب الثاني ، فهو حزب العمال الشيوعي الماركسي – اللينيني ، الذي تأسس عام ١٩٧٣، وشارك أعضاؤه سابقا في عدة مجموعات وحركات طلابية وعمالية . وهو بعكس السابق فقد ارتبط مع الصين ، ومع ألبانيا وعادى موسكو ، وقد حاز هذا الحزب على مقعد واحد في انتخابات ١٩٩٣ ، واليوم فقد كافة مقاعده . (٤٢)

٢ – مجموعات ضغط مختلفة :

ظهر من خلال توجهات الأحزاب النرويجية أن لها دورا سياسيا مباشرا من خلال ممارستها العمل السياسية ، وأنها تعبر عن مجموعات وفئات مجتمعية ذات مصالح وتوجهات مشتركة تمثل في حد ذاتها جماعات ضغط . وهذا ما ظهر في قضية المزارعين والصيادين ، وفي الاستفتاءات الخاصة بالانضمام إلى أوروبا في عامي ١٩٧٢ و ١٩٩٤ .

وهناك أيضا اتحادات مختلفة تمثل كلا منها قطاعا مهنيا محددا ، أو عمريا ، كالعمال والطلاب، والتجار ، وأصحاب السفن والمهن المختلفة . ويعتبر المزارعون والصيادون من أقوى التجمعات الضاغطة في هذه الدولة ، بالرغم من صغر حجم هذه المجموعة بالنسبة

---

[*] تراجع الحزب في عام ١٩٩٧ الى ٩ اعضاء في البرلمان النرويجي بعد ان كان ١٣ عضوا في برلمان ١٩٩٣ .

[**] حصل على ٢٥ مقعدا في انتخابات ١٩٩٧ ، اي بزيادة ١٥ مقعدا عن انتخابات ١٩٩٣ .

لغيرها من القطاعات الإنتاجية أو السكانية . ويمكن القول إن هناك ما يزيد عن ١٠٠٠ منظمة وجمعية في النرويج ، وهي تشمل كافة الجوانب المختلفة في ذلك . (٤٣)

ومن الجدير ذكره هنا أن للمرأة دورا كبيرا في إدارة شؤون الدولة السياسية والإدارية ، وهي بذلك تتميز عن غيرها من الدول الأوروبية . وتصل نسبة مشاركة المرأة في الخدمة العامة إلى ٤٤% من العاملين بذلك ، و نسبتهن كمدراء عامين للوزرات تصل إلى ١٣% . وهن يمثلن ٦٥% ممن يعملون في البلديات والمجالس المحلية ،أما العمل السياسي فتصل نسبتهن فيه إلى ٤٠% من المشاركين في هذا المضمار .(٤٤)

ومن المنظمات الكبرى التي تعتبر من جماعات الضغط والمصالح ، اتحاد الرياضة النرويجي ، الذي يضم تحت لوائه ما يقارب من ٤٣ مؤسسة رياضية نرويجية ، ويضم ما يقارب ١,٢٠٠,٠٠٠ عضو . ونجد أيضا أن اتحاد التجارة وأصحاب المهن ورجال الأعمال ، يشكلون ثلثي المنظمات والهيئات النرويجية . (٤٥)

٣ – الاستفتاء في السياسة النرويجية :

في شهر آب عام ١٩٠٥ ، جرى في النرويج استفتاء لتحديد مستقبل الدولة في علاقتها مع السويد بناء على طلب الأخيرة . وذلك حتى تكون عملية الانفصال عن السويد عملية لا تعبر فقط عن مصالح الفئات المتنفذة في السياسة النرويجية ، أرادت السويد بذلك أن تخلق حالة مغايرة لأغلبية المجلس النرويجي . وتم الاستفتاء في التاريخ المشار اليه ، وكانت النتيجة لصالح الانفصال بنسبة عالية جدا فاقت التوقعات . (٤٦)

ومما سبق ، نجد أن النرويج استخدام الاستفتاء كأحد الوسائل الداخلية التي تحدد مستقبل البلاد، وبشكل لا تكون فيه المستويات السياسية مطلقة التصرف دون الرجوع إلى الشعب . وقد كانت هناك استفتاءات ذات طابع عام تخص قضايا مصيرية لهذه الدولة ، كما جرى في عام ١٩٧٢ عندما أشار البرلمان إلى ضرورة إجراء استفتاء ، حول الانضمام أو عدمه إلى السوق الأوروبية المشتركة .

وقد تم الأخذ بذلك ، وجرى الاستفتاء في ايلول عام ١٩٧٢ ، وجاءت النتيجة برفض أغلبية المشاركين بالاستفتاء بنسبة ٥٣,٥% ، مقابل ٤٦,٥% مؤيدين للانضمام للسوق الأوروبية . وهنا نجد من جديد أن المجموعات الضاغطة قد تظهر بشكل آني ومباشر في قضايا خاصة، كما حدث عام ١٩٧٢ وغيرها من المناسبات ، بجانب المنظمات والهيئات الضاغطة القائمة في النرويج . (٤٧)

وجاء الانقسام في النرويج تجاه موضوع السوق المشتركة ، ليعزز نمط التوجهات الداخلية السائدة ، كون الأحزاب السياسية نفسها انقسمت حول ذات الموضوع . وقد أشار مؤيدو

الانضمام إلى الجدوى من ذلك ، كونها ستوفر التعاون والأمن الدولي ، وسيكون من صالح النرويج اقتصاديا حتى لا تبقى في عزلة عن العالم في حال عدم الانضمام . في المقابل أشار الاتجاه المعارض للانضمام، إلى عدة أمور ستعود بالضرر على هذه الدولة مستندين في ذلك إلى نتيجة المفاوضات غير المشجعة ، الخاصة بالزراعة وصيد الأسماك . كما أن الانضمام سيؤدي في النهاية إلى تعزيز المركزية السياسية والبيروقراطية في الدولة ، وتكون تابعة لبروكسل اكثر منها للعاصمة أوسلو ، وسيفقد المواطنون الحياة الجيدة والرفاهية إذا ما تم الانضمام .(٤٨)

في مطلع التسعينيات عاد النقاش حول الانضمام إلى المجموعة الأوروبية من جديد ، وذلك بعد ١٨ عاما على الاستفتاء الذي جرى حول الموضوع نفسه في ١٩٧٢، والذي تقرر فيه رفض الانضمام إلى البرنامج الأوروبي . وكان لاستئناف النقاش في هذا الموضوع اثر كبير على موقع وموقف النرويج ، تجاه البرامج الأوروبية التي تطورت بعد انتهاء الحرب الباردة .

ومن جديد اتخذ الشعب النرويجي قرارا مشابها لما تم اتخاذه سابقا ، فكانت نتيجة الاستفتاء الذي جرى في نهاية عام ١٩٩٤ ، رفض ٥٢,٥% من المشاركين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، وتأييد ٤٧,٥% . وهذا أدى إلى بقاء النرويج بعيدة عن أوروبا اقتصاديا وسياسيا من حيث البرامج المشتركة ، من اجل تعزيز فكرة مفهوم الاطلسية وتوجهاتها السائدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وبخلاف السويد وفنلندا التي انضمت إلى أوروبا ، بقيت النرويج خارج الاصطفاف الأوروبي الواعد .(٤٩)

وهناك نوع آخر من الاستفتاء تم في النرويج ، وهو ما يختص ببعض القضايا الداخلية التي تحتاج إلى إقرار مجتمعي اكثر منه إلى إقرار سياسي . ومثال ذلك النقاش حول الكحول والمسكرات " النبيذ ، والليكر " بداية القرن الحالي ، حيث اتخذ قرار بإجراء استفتاء في ذلك عام ١٩١٩، وصوت بجانب تحريم التصنيع والتعاطي ٦٠% من المشاركين . وتم إلغاء ذلك في استفتاء آخر عام ١٩٢٦ ، بسبب قرار الدول المصدرة للمشروبات رفض شراء السمك النرويجي أو استيراده بناء على القرار السابق في عام ١٩١٩ . وكذلك كان لعملية المنع اثار جانبية خطيرة ، فقد عمل البعض على انتاج الكحول في البيوت ، مما أدى إلى بروز مخاطر اخرى ادت إلى منعه ، وتقرر مرة اخرى في الستينيات صياغة قوانين متشددة تجاه تجارة وتعاطي الكحول . (٥٠)

د – الاقتصاد النرويجي :

يصف بعض المراقبين السياسة الاقتصادية للدول الاسكندنافية بأنها " الطريق الوسط ". فالمتتبع لتاريخ النرويج بعد الحرب العالمية الثانية ، يجد أن حكومة اشتراكية سيطرت على

الحكم في هذه الدولة لسنوات طويلة ، وساهمت في تعزيز توجهاتها الاقتصادية خلال فترة حكمها. ولكن نجد أن هذه الحكومة لم تتبن برامج اشتراكية كاملة تسعى لتطبيقها في البلاد ، خصوصا في مجال الاقتصاد وسيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية ، وهي بذلك تشابه حكومات العمال في بريطانيا . (٥١)

وفي هذا السياق نجد أن القطاع العام النرويجي في عام ١٩٦١ ساهم في ١٦% فقط من الإنتاج القومي الكلي ، وكان نصيب القطاع الخاص في ذلك ٨٤% . وسيطرت الدولة على بعض المشاريع العامة كالبريد والسكك الحديدية ، وبعض محطات توليد الكهرباء ، من مساقط المياه ، وأماكن بيع المشروبات الروحية آنذاك . ويمكن القول أن إدارة هذه المنشآت تتشابه مع إدارة الهيئات الخاصة ، مما يمنحها إمكانية المراقبة والمحاسبة المباشرة ، والإنتاجية المناسبة.(٥٢)

إن هذه الدولة تعتمد بشكل كبير جدا على التجارة في توفير مستلزماتها الحياتية ، فهي لا تنتج سوى القليل من الإنتاج الزراعي اللازم لتغطية حاجاتها، وهي غير قادرة على تغيير ذلك نتيجة لعوامل طبيعية تحد من تغيير الواقع ، كالطقس وطبيعة الأراضي الجبلية الصخرية. ويمكن القول أن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في هذه الدولة تبلغ حوالي ٣% من مجمل المساحة العامة ، ولكن الأراضي التي تحتلها الغابات تبلغ ما يقارب ٢٧% من أراضي النرويج.

وتساهم الزراعة كقطاع من قطاعات الاقتصاد النرويجي بما نسبته ٢,٩% من الإنتاج القومي الكلي، وتساهم بما نسبته ٦% من القوى العاملة مشاركة مع العاملين بالصيد ، وتبلغ القوى العاملة ٢,١٣ مليون في النرويج . (٥٣)

أما الصناعة التي نمت في بداية هذا القرن ، فتبلغ نسبة مساهمتها في الإنتاج القومي الكلي ٣٤,٧% ، فالبترول والغاز ، وصناعة السفن وصناعات الورق وتعليب الأسماك ، والصناعات الكيماوية ، تشغل ما نسبته ٢٣% من القوة العاملة . وتبلغ مساهمة البترول والصناعات البترولية في التصدير ٤٣% ، بينما الغاز الطبيعي ٦% ، والصناعات الغذائية "سمك" ٩%، والمعادن ١١% ، والصناعات الكيماوية والمواد الخام ٢٥% ، أما صناعات السفن فتبلغ ٥,٤% ، وقد بلغ الدخل من التصدير ٣٤,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٤.

أما ما تبقى من الناتج القومي الكلي ، فهو يغطى من قبل قطاع الخدمات الذي يساهم ٦٢,٤%، بحيث يشغل العاملون في هذا القطاع ٧١% من القوى العاملة في النرويج ، وهو اكبر القطاعات في هذه الدولة . (٥٤)

وفي مجال الاستيراد والتصدير نجد أن الأولوية في ذلك مع دول أوروبا ، وخاصة دول الاتحاد الأوروبي، التي تصدر للنرويج ما يقارب ٤٦,٦% من وارداتها ، وتستورد ٦٤,٩%

من صادراتها. وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من حيث تصدير النرويج لها ، فنسبة ما تصدره النرويج لهذه الدولة من إجمالي صادراتها يبلغ ٦,٥% ، وتستورد النرويج منها ما نسبته ٨,١% من إجمالي استيرادها . ونرى أن النرويج تصدر ما نسبته ٧٠% من نفطها لأوروبا ، و١١% من الغاز كذلك .

وتصدر النرويج للاتحاد السوفييتي سابقا ١,١% ، وتستورد منه ٢,٢% . أما اليابان فان النرويج تصدر لها ما يقارب ١,٧% من صادراتها ، وتستورد منها ٤,٤% ، والقيم المتبقية من الاستيراد والتصدير موزعة على اكثر من دولة واحدة .(٥٥)

ويمكن هنا الإشارة إلى أن قيمة صادرات النرويج بلغت عام ١٩٩٤ (٣٤,٧) بليون دولار ، بينما بلغت قيمة ما استوردته هذه الدولة في العام نفسه (٢٧,٣) بليون دولار.(٥٦)

وفي المجال الاقتصادي ، يتضح أن اكتشاف النفط والغاز الذي ظهر في مطلع الستينيات ، على شواطئ النرويج ، أدى إلى دفع اقتصاد هذه الدولة إلى الأمام بشكل كبير . وسيبقى إلى أمد بعيد من أهم قطاعات الاقتصاد النرويجي ، كونه يوفر مدخولا كبيرا لهذه الدولة من العملة الأجنبية ، ويساعد على بقائها اقتصاديا ، خاصة بعد عدم انضمامها للاتحاد الأوروبي .

وبهذا تستطيع هذه الدولة تعزيز رفاهية مواطنيها ، وتكريس ما يسمى بالاشتراكية الاسكندنافية التي تختلف في تجربتها عن غيرها من الدول الأخرى . فملكية آبار البترول والغاز تعود للدولة ، وهذا يعزز مدخول الدولة بالشكل الذي يمنحها استقرارا اقتصاديا واجتماعيا مناسبا ، سيؤدي في النتيجة إلى استقرار سياسي طالما لا تتعرض الدولة لعدوان خارجي . (٥٧)

خلاصة

من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل ، تبلور ما يميز النرويج عن غيرها من الدول الأوروبية، وجاراتها الاسكندنافية . فالنرويج ذات خصائص طبيعية مميزة ، فهي ذات طبيعة جبلية صخرية ، ومناخ بارد جدا ، ويقطنها عدد محدود من السكان، بالرغم من احتلالها الترتيب الرابع في أوروبا من حيث المساحة. وهي دولة تنتشر فيها الجزر والبحيرات بشكل كثيف جدا ، فتحتل مساحات واسعة منها ، وهناك من لا يستطيع تحديد عدد بحيراتها بسبب كثرتها .

نجد أن هذه الدولة تتميز بموقع جيو – ستراتيجي مهم بالنسبة لأوروبا والأطلسي وبحر الشمال . وكذلك تتميز النرويج بحدودها مع السويد وفنلندا وروسيا حاليا . ولهذا تأثير على النرويج حاليا ومستقبلا ، كما كان في الماضي أيضا ، حيث عانت جراء ذلك إبان الحقب التي تميزت بالصراعات في أوروبا والمحيط الاقليمي التي تشغله . فكان له أثره على رؤية سكان هذه البلاد تجاه ما يحيطها من دول وأحداث وتطورات ، فهم دائما أوجسوا خيفة من مطامع الدول الأخرى بهم، لأهمية أراضيهم بالرغم من قلة مواردها سابقا . وبما انهم قليلو العدد ، ومحدودو الإمكانات والموارد ، لم يستطيعوا الدفاع عن بلدهم بما يتوفر ، كما حدث في فترة حروب نابليون ، والحربين العالميتين الأولى والثانية .

وتعزز هذا الشعور لدى النرويجيين ، من خلال الفترات التي حكمت بلادهم من قبل دول وملوك غير نرويجيين ، تحركهم هموم ومصالح تخص بلادهم دون بلاد النرويج التي حكموها بجانب بلادهم . فالحكم الدنماركي الذي امتد لقرون عدة ، والحكم السويدي منذ عام ١٨١٤ حتى عام ١٩٠٥ حتى استقلت البلاد ، كان خير شاهد على مخاوف النرويجيين من الدول المجاورة . والاستقلال النرويجي عن السويد جاء بابتعاد الشعب النرويجي عن العنف في ذلك، أو الممارسة السياسية التي تعبر عن تطرف مجتمعي تجاه السويد . وهذا نتاج تطور سياسي خاص بهذه الدولة ، ونشاط أحزابها وقياداته السياسية ، مع اثر خصوصية أنظمة الحكم الاسكندنافية ، التي أدت في النهاية لاستقلال سلمي دون إراقة الدماء .

ويظهر أيضا اثر العوامل السابقة ، من موقع وتضاريس وسكان وموارد ، في مرحلة الحرب العالمية الأولى والثانية ، التي عانت خلالها النرويج ، رغم محاولاتها البقاء على سياسة الحياد التي تبنتها ، وتبقى خارج إطار الصراعات التي سادت القرن العشرين . وكان لهذا أثره على المواقف والتوجهات السياسية التي تبنتها النرويج بعد الحرب العالمية الثانية خاصة ؛ لحماية أراضيها بعد تجربة الاحتلال الألماني لها إبان الحرب العالمية الثانية .

وتم في هذا الفصل أيضا إلقاء نظرة على النظام السياسي الذي يحكم هذه الدولة ، فهو لم يختلف عن الأنموذج الاسكندنافي من حيث الملكية الدستورية، التي تطورت خلال سنوات طويلة اغلبها في ظل الحكم السويدي . ورغم ذلك لا نجد في النرويج تقاليد ملكية تاريخية ، كغيرها من الدول الملكية الأوروبية، كون ملكية النرويج تطورت في خصوصية مغايرة عن الدول الأخرى. فملكية النرويج لا تمارس دورا مباشرا أو قويا في الحياة السياسية منذ إعلان الاستقلال ١٩٠٥ ، رغم دستور النرويج وابرازه للملك .

وكغيرها من النظم الغربية ، نجد في النرويج حياة برلمانية نشطة ، تحدد سياسة الدولة الداخلية والخارجية . فمسؤولية الحكومة (السلطة التنفيذية) أمام البرلمان عملية تم تحقيقها في ظل الحكم السويدي . والحكومة في هذه الدولة تتحمل مسؤولية السلطة التنفيذية ، التي تعمل على إدارة البلاد لمدة أربع سنوات في حال توفر أغلبية لها ، أو عدم حجب الثقة عنها في البرلمان.

وللنرويج تميز خاص في حكومات الأقلية ، فمنذ عام ١٩٦١ لم يحقق حزب نرويجي أغلبية برلمانية تؤهله لقيادة الحكومة ، ولكننا نجد عددا من الحكومات قامت ولم تمتلك أغلبية ، بسبب عدم اصطفاف الأحزاب الأخرى لحجب الثقة عنها ، أو بسبب توافر دعم خارجي لها دون ائتلاف . فيبقى الحزب الأكبر في الحكومة ، طالما لم يتم حجب الثقة عنه .

الحياة السياسية في هذه الدولة ، ترتبط ارتباطا كبيرا في قضاياها الداخلية ، وقيمها التي تحكم نتيجة المصالح لفئات المجتمع النرويجي . فنجد فيها حياة حزبية نشطة وعريقة شيئا ما، رغم عدم اختلافها عن نظيراتها في الدول الاسكندنافية كثيرا . واشتراكية أحزابها تعتبر وسطية ، لا تتميز بالتطرف أو البرامج الشاملة والمغلقة . وهي تخلو الآن من الأحزاب اليمينية المتطرفة ، كما في غيرها من الدول الأوروبية كونها لا تعاني إشكاليات تلك الدول ، كالهجرة والأجانب ، أو الوضع الاقتصادي السيئ.

وتاريخيا ومنذ نشأت التوجهات الاشتراكية في النرويج ، التي نمت مع نمو التصنيع والتحديث، كانت المنافسة بين الاشتراكين واللإشتراكين من أحزاب وحركات، ولكن هذه المنافسة كانت تختفي أحيانا في قضايا عدة تواجه النرويج ، كما حصل في موضوع أوروبا والعلاقة معها .

ونجد أيضا في النرويج العديد من المنظمات والهيئات التي تشكل أطرا شعبية ، بجانب الأحزاب المنتشرة بشكل يمثل فئات ومجموعات مختلفة. هذه المنظمات كثيرة بالنسبة لعدد السكان القليل، وتلعب هذه المجموعات دورا بارزا في الحياة الداخلية النرويجية ، والخارجية أيضا حين ترتبط بمصالح وآثار على الوضع الداخلي .

وللاقتصاد النرويجي خاصية عن غيره من الدول الأوروبية الأخرى ، كونها لا تمتلك كميات كبيرة من المصادر والموارد الطبيعية باستثناء مصادر الطاقة الطبيعيـــة ، وســواحلها الطويلة وغاباتها التي توفر السمك والأخشاب . ولهذا عانت في فترات سابقة ، وقبل دخولـــها مرحلة التصنيع من هجرة مواطنيها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، بحثا عن حياة افضـــل ، واستمر ذلك حتى طرأ نمو على الاقتصاد النرويجي اثر التصنيع .

والنرويج تعتبر من البلدان التي تملك أسطولا بحريا تجاريا كبيرا ، وهذا أدى إلى توفير قســم من العملة الصعبة ، وتوفير العمل قبل أن يتم اكتشاف النفط والغاز في هذه الدولة . ففي مطلع الستينيات عاش الاقتصاد النرويجي افضل لحظات تطوره ، حين تم اكتشاف النفط والغاز تحت مياه شواطئها. فتميز اقتصادها أوروبيا ودوليا وداخليا عاش نموا زاهرا أدى إلى إحداث نقلـــة نوعية في شكل دولة الرفاه " Welfare State " السائدة الآن . وكان لذلك اثر في دورها الاقليمي والدولي ، الذي نما وتطور نتاج توفر عامل جديد لقوتها ، وتأثيرها العام .

هوامش الفصل الأول

(١) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. **Political Life and Institutions in Norway**. (Oslo University ,1980) , pp.9-11.

(٢) The Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs .**The World Factbook Page on Norway** . 1997,pp. 1,2.

(٣) Ibid . pp.2,3.

(٤) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op.cit. pp.13.

(٥) Tor Dager . **The History of Norway** . Norway information , Ministry of Foreign Affairs,1996,pp.1,2.

(٦) جيمس أ . سترونج . **الديمقراطية في النرويج** . ترجمة علي ابراهيم السيد . نيويورك : ١٩٦٣ . ص ٣٣ - ٣٦ .

(٧) نفس المصدر . ص ٣٧ - ٤٨ .

(٨) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen.Op. cit. pp.18.

(٩) Tor Dager . **The History of Norway**. Op. Cit. pp.5

(١٠) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op. Cit. pp.18

(١١) Tor Dager . Op. Cit. pp.5

(١٢) فاروق الحريري . **حملات الحرب العالمية الثانية** . بغداد : ١٩٨٣ . ص ٨٢ .

(١٣) جيمس أ. سترونج . مصدر سابق . ص ٥٩-٦٠ .

(١٤) المصدر نفسه . ص ١٩ .

(١٥) Tor Dager . Op. Cit. pp.5,6.

(١٦) جيمس أ . سترونج . مصدر سابق .ص ٦٤،٦٥ .

(١٧) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op. Cit. pp.24.

(١٨) جميس أ. سترونج . مصدر سابق . ص ٨٣ .

(١٩) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op. Cit. pp.25,26.

(٢٠) جميس أ. سترونج . مصدر سابق . ص ٦٤، ٧٤ .

(٢١) Ministry of Forein Affairs . **The Norwegian Government** .1996,pp.2.

(٢٢) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties**. Norway information , Ministry of Foreign Affairs,1995,pp.5

(٢٣) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties.**Op. cit. p.3.

(٢٤) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op. Cit. pp.30.

(٢٥) جيمس أ. سترونج . مصدر سابق . ص ٢٠ .

(٢٦) المصدر نفسه . ص ٢١ .

(٢٧) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties**. Op.cit. p. 1.

(٢٨) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op.cit. pp.46,47.

(٢٩) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties**. Op.cit .pp. 4.

(٣٠) Ibid.p. 4.

(٣١) جيمس أ. سترونج . مصدر سابق . ص ٢٠٢ .

(٣٢) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op.cit. . p.46.

(٣٣) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties**. Op.Cit. .p. 2.

(٣٤) جيمس أ. سترونج . مصدر سابق . ص ١٦٧ ، ٢٠٤ .

(٣٥) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties**. Op. Cit. .pp. 2,3.

(٣٦) Henry Valen. **The 1993 Election in Norway** . Foreign Affairs ministry ,1994 .p.4.

(٣٧) جيمس أ. سترونج . مصدر سابق . ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٣٨) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties**.Op.cit. .p. 4.

(٣٩) The World Factbook Page on Norway. Op.cit. . p.5.

(٤٠) الجدول في صفحة ١٧ ، الخاص بالمقاعد التي حققها حزب العمال النرويجي منذ ١٩٤٥ .

(٤١) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties**.Op.cit. .p. 8.

(٤٢) Ibid. pp. 5,6.

Henry Valen. **The 1993 Election in Norway** .Op.cit. .p.4. ويمكن الاطلاع ايضا على ...

(٤٣) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op.cit.p.61.

(٤٤) Pernille Morkhagen. **The Position of Women in Norway** . Foreign Affairs Ministry ,1996,p.3.

(٤٥) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op. Cit. . p.63.

(٤٦) Tor Dagre. **The History of Norway**. Op.Cit. p.4.

(٤٧) Sten Sparre Nilson. **Use of the Referendum in Norway** . University of Oslo , 1995, p.3.

(٤٨) Jon Gunnar Arntzen, Bard Bredrup Knudsen. Op.cit. . pp.98,99.

(٤٩) Tor Dagre. **The History of Norway**. Op.cit .p.7.

(٥٠) Sten Sparre Nilson. **Use of the Referendum in Norway**. Op cit. .p.3.

(٥١) جيمس أ. سترونج . مصدر سابق . ص ٢٨٥ .

(٥٢) المصدر نفسه . ص ٢٨٦ – ٢٨٧ .

(٥٣) **The World Factbook Page on Norway**. Op. Cit. . p.5.

(٥٤) Ibid . p.5.

(٥٥) **Map and Fact** , Computer Program, 1991 .

(٥٦) **The World Factbook Page on Norway**. Op.cit. . p.5.

(٥٧) Egil Helle. **Norway as an Oil Producer**. The Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs , 1993,p. 1.

الفصل الثاني

السياسية الخارجية النرويجية

في الغالب لا تخلو دولة من الدول ، أو مجتمع من المجتمعات من علاقات خارجية ، تكون بمثابة التعبير عن رؤى وقيم وأهداف هذا المجتمع أو الدولة تجاه الآخرين . والنرويج ، مجتمعا ودولة ، لها تراثها وتاريخها الخاص في هذا الإطار، الذي بفاعليته وتفاعله الداخلي والاقليمي والدولي ، أدى إلى صياغة توجهاتها العامة حيال ذلك . فهي عملت على تحديد اولوياتها ، وأدواتها وأهدافها من سياستها الخارجية ، وفق ما يشكلها كدولة من قيم ، وتاريخ ومصالح تتفاعل بين بناها المجتمعية والمؤسسية .

ومن خلال هذا الفصل سيتوفر لدينا المداخيل المناسبة لمراجعة سياسة النرويج الخارجية ، من حيث تطورها ، وأدواتها ، وتوجهاتها العامة في الإطار الاقليمي والدولي . بحيث يمكننا من تحديد أولويات هذه السياسة وتداخلاتها والمؤثرات فيها ، حتى نتمكن من معرفة الدوافع التي تشكل هذه السياسة . وكيف كان لذلك اثر على سياستها تجاه محيطها الخاص والعام ، والقضايا المختلفة ،والمناطق الموزعة في العالم .

ولهذا كله علاقة بموقع النرويج وتشكيلها ، وبناها الداخلي ، وتوجهاتها العامة ومحيطها الاقليمي . وأوروبا هي الإطار الاقليمي الأوسع ، الذي تقع به هذه الدولة ، بينما هناك إطار إقليمي أضيق يسمى الدول الاسكندنافية أو دول شمال أوروبا (Nordic State) ، وكنتيجة لتداخل المؤثرات بين العام والخاص، نجدنا أمام محاولة تحديدية لهذه العلاقة ، وما مرت به من مراحل مختلفة حتى نتمكن من مجاراة تطور الصياغات العامة لهذه الدولة في علاقتها مع جاراتها وأوروبا . وصولا إلى تحديد مواقفها من النظم الدولية ، التي مرت بها في تاريخها السياسي الحديث ، وكيف شكلت سياستها تجاه مختلف هذه النظم ، بحيث مكنتها من تبني سياسة محددة أدت بها إلى ما وصلت اليه اليوم ، من مواقف تجاه مختلف القضايا الداخلية والاقليمية والدولية .

أولا – الإطار العام للسياسة الخارجية النرويجية :

إن تحديد الإطار العام لسياسة النرويج الخارجية ، يستوجب فهم مختلف العوامل والمؤثرات ، التي تعتبر المداخيل الأساسية لصنع سياسة هذا البلد الخارجية . وهذا يشكل

بمثابة مراجعة شاملة ودقيقة ، لكافة المدخلات التي تسود عملية صنع القـــرار ، والموجـــهات التي تحكمه ، والتفاعلات التي تنشأ عن هذه السياسة داخل البلد وخارجها .

وهنا سنعمل على تقييم العوامل التي تحرك السياسة الخارجية، مستندين بذلك إلى أطر تحليـــل المنظور التقليدي والحديث في السياسة الخارجية . فمن خلال منظـــور المصلحـــة الوطنيـــة المحددة من قبل المؤسسة الرسمية ، سنتمكن من مراجعـــة توجـــهات الـــنرويج الخارجيـــة بالمنظور التقليدي الذي يعتبر الدولة الفاعل الرئيسي في ذلك .

أما المنظور الآخر ، فمن خلال مراجعة اثر مقدرات الدولة المختلفة ، ونظامـــها السياســـي، وبيئتها الاقليمية ، والنسق الدولي المحيط ، يمكن فهم دورها في تحديد سياســـتها الخارجيـــة ، ويمكن إدراك الأسباب التي تدفع هذه الدولة لتحديد سياستها على ما هي عليه . (١)

ويمكن الإشارة إلى قضايا عدة ، تعتبر محددات رئيسية في علاقات وتوجهات النرويج الدولية، كما أنها تمثل مبررات لمجمل أنماط السياسة المتبعة في علاقاتها الخارجية . وهي قد تكـــون محددات ثابتة ، أو سكونية لفترة طويلة من الزمن ، مما يجعلها قاعدة دائمـــة الحضـــور فـــي صناعة وبلمرة القرار السياسي الخارجي المبلور . فهذه تشكل للدولة والحكومـــة والأحـــزاب السياسية ، وجماعات المصالح والرأي العام ، المنظور دائم الحضور الذي يشكـــل توجهاتـــها جميعا تجاه الخارج .

وهي على النحو التالي :

١ – الجغرافيا :

وتشمل هذه كافة القضايا التي ترتبط بجغرافية النرويج ، وتمت الإشـــارة إليـــها فـــي الفصل الأول ، الذي لاحظنا من خلاله أن الموقع الذي تحتله هذه الدولة ، كان عـــاملا مـــهما دائما منذ عقود عديدة ، فكانت أحد الأسباب الرئيسة لتعرض هذا البلد للمخاطر . فما جرى في الحرب العالمية الأولى والثانية ، وما تعرضت له النرويج من مساس بكيانتها وسلطتها بســـبب أهميتها الجغرافية ، في أحداث الصراع التي سادت أوروبا ، تبقي النرويج والمنطقة المحيطـــة بها ، إحدى مرتكزات تحقيق التفوق في أي صراع يدور في أوروبا أو تكون هي جزءا مباشرا فيه .

فقد ظهر في الحربين العالميتين ، ان طرفي الصراع عملا جاهدين على استمالة هذه الدولة كل لجانبه ، أو السيطرة عليها كما في الحرب العالمية الثانية ، حين احتلتها المانيـــا خوفـــا مـــن توجهات بريطانيا تجاه النرويج ، كما ظهر في مخططات تشرشل . (٢)

كذلك نجد تفاعل الموقع الجغرافي ، الذي تحتله النرويج في إطار السياسة الاقليمية والدولية ، يشغل حيزا كبيرا في تحديد أولويات هذه الدولة، من خلال إدراك المخاطر التي تعرضت لـــها عبر مراحل طويلة . فالمساحة التي تشغلها في شمال القارة الأوروبية ، وحدودها المشتركة مع

عدة دول ، وامتداد شواطئها على اكثر من تجمع مائي مهم في العلاقات الدولية ، كاستراتيجية لها أولويتها في زمن السلم والحرب . (٣)

وبما أنها تحتل المرتبة الرابعة من حيث المساحة في أوروبا " ٣٢٤,٢٢٠ كم٢ "، فهي تشغل حيزا لا يمكن إغفاله في إطار العلاقات الاقليمية والدولية وتفاعلاتها المختلفة ، التي قد تؤدي إلى احداثات غير مستحسنة للدولة وسكانها . وهذا ارتبط دائما بتوزيع السكان داخل هذه الدولة، وعدد السكان الذي يعتبر قليلا نسبيا بالنسبة لمساحتها . فنجد أن الكثافة السكانية في هذه الدولة لا تزيد عن ١٣,٥ نسمة لكل كم٢ ، مما يعني عدم توفر عدد مناسب من السكان يكون قادرا على توفير مقدرة مناسبة للدفاع عن أراضيها الممتدة .(٤)

وكنتيجة لامتداد حدودها التي تشارك بها مع عدد من الدول ، وامتدادها على مساحات شاسعة عملت هذه الدولة على تشجيع التوزيع السكاني في كافة المناطق المختلفة، خاصة في الشمال والمناطق التي تشترك بحدود فيها مع الاتحاد السوفييتي سابقا . فالحكومة النرويجية كغيرها من الدول الاسكندنافية ، تنفق مبالغ كبيرة في سياسة المحافظة على تواجد سكاني موزع في كافة المناطق ، حتى تستطيع تأكيد سيادتها أمام أطماع جاراتها .(٥)

ولطبيعة البلاد الطبوغرافية دور في توضيح واقع هذه الدولة ، والمؤثرات التي تلعب دورا ما في تحديد توجهاتها العامة . فتميز النرويج بطبيعتها الجبلية ، وضيق أراضيها السهلية ، وامتدادها الطويل ، تجعل من عملية التنقل والاتصالات بين أجزائها صعبة . وهذه قد تكون ميزة في حالات الغزو ، ولكن لعدم توفر العدد الكافي من السكان ،فإن هذه الميزة لا تلعب دورا في الدفاع عن الدولة ، مما يدفعها لتبني سياسة خارجية توفر لها القدرة على تجاوز ذلك.(٦)

وقد وفرت هذه الطبيعة التي تسيطر على النرويج ، مصادر مختلفة توصف في مجملها بندرة المصادر الطبيعية ، التي يمكن أن تجعل من هذه الدولة قوية في توفير احتياجاتها . فباستثناء المصادر الطبيعية الرئيسية، كالأسماك التي توفرها البحار والمحيطات والبحيرات التي تتميز بها النرويج . وكذلك الغابات المنتشرة في جبال الدولة ، بجانب مصادر إنتاج الطاقة الهيدروليجية ، لا نجد مصادر طبيعية تذكر قبل اكتشاف النفط والغاز في ستينيات القرن الحالي.

وهذا فرض تأثيره على اختيار النرويج لسياستها الخارجية ، التي ارتبطت بمقدراتها الذاتية الشحيحة ، وذلك بدفعها إلى تبني توجهات تسمح لها بتوفير احتياجاتها الأولية من جاراتها والدول الأخرى . وأدى ذلك إلى عدم توفر حركة تصنيع كبيرة ، كغيرها من الدول الأوروبية التي وفرت موادها الأولية إما من أراضيها، أو من خلال حركة الاستعمار التي لم يسبق للنرويج أن مارستها .(٧)

نجد أن لطبيعة النرويج وموقعها وحدودها والمنطقة التي تحتلها اثر في تحديد سياستها الخارجية وعلاقتها بمحيطها المباشر أو البعيد . فقد عانت جراء ذلك ، مما أدى إلى تبنيها سياسات مختلفة ارتبطت بمؤثرات مباشرة وغير مباشرة تجاه الآخرين . فموقعها المهم في شمال أوروبا خاصة بمراحل الصراع ، دفعها إلى تبني سياسة الحياد في الحرب العالمية الأولى والثانية. ولكن هذا لم يحمها من التعرض للمس بسيادتها في الحرب العالمية الأولى ، أو الاحتلال في الحرب العالمية الثانية من قبل بريطانيا . فسيطرتها على عدد كبير من الجزر، وإشرافها على طرق المواصلات البحرية في شمال أوروبا والمحيط الأطلسي وبحر الشمال، جعلها عرضة لما سبق .

وكذلك قامت النرويج بعد الحرب العالمية الأولى بالانضمام إلى عصبة الأمم على خلفية ما يمكن أن تتعرض له هذه الدولة الصغيرة من اعتداءات ، لم تستطع من خلال قدراتها الذاتية منع حدوثها . فهي تبحث من خلال انضمامها للهيئات الدولية أو الاقليمية ، عن وسائل تحد من تعرضها للخطر . وهذا امتزج مع الرغبة السائدة لدى المجتمع النرويجي في الاستقلال ، أو الانعزال بشكل يحفظ لهذا المجتمع خصائصه ، أو مصالحه الناشئة عن واقعه البيئي . (٨)

بناء على ما سبق تبيانه من اثر لموقع النرويج ، وإمكانياتها الذاتية المحدودة ، نجدها دولة تتميز بامتلاكها أسطولا بحريا كبيرا ؛ مكنها من ذلك كونها دولة محاطة بالمياه من جهات ثلاث ، مما وفر لها دخلا اقتصاديا جيدا قبل اعتمادها على النفط والغاز . و تمتلك النرويج أسطولا تجاريا بحريا كبيرا ، يقدر بـ ٧١٢ سفينة كبيرة ، فهي تشارك بشكل بارز في كافة النشاطات الدولية التي تختص بصياغة القوانين المتعلقة بالبحار والملاحة الدولية، فكان لذلك اثر في مشاركتها بالحرب العالمية الثانية، بعد احتلالها من قبل المانيا . (٩)

٢ – التجربة التاريخية :

تعرضت هذه الدولة لسلسلة من الأحداث التاريخية ، كان لها اثر في تحديد أولويات سياستها الخارجية ، التي جاءت في غالب الأحيان معبرة عن الشعور الذي انتاب الشعب والقيادة النرويجية إزاء ذلك . فلا يمكن العثور على كتاب يتناول التاريخ النرويجي ، لا يتحدث عن تجربة هذه الدولة في المراحل التي مرت بها تحت حكم الآخرين .

فقد بدأت رغبة النرويجيين تبرز في توفير علاقات لهم مع الدول الأخرى ، إبان الحكم السويدي لبلادهم. فرغم تمتعهم بالحكم الفعلي للشؤون الداخلية ، وسيطرتهم على مقاليد الامور وناصيتها منذ عام ١٨١٤ ، إلا انهم شعروا بنقصهم أمام المجتمعات الأخرى . كون شؤونهم الخارجية بخلاف الدول الأخرى ، تدار من قبل الملك السويدي والممثلين السويديين ، الذين امتلكوا الصفات التي تؤهلهم للتمثيل، لكن ليس بطريقة توازن بين مصلحة المجتمعين . ومع نمو وتطور الشعور القومي للنرويجيين ، وعمليات التوسع في المصلحة الخاصة لسكان هذه

مكتبة جامعة بيرزيت

المنطقة اقتصاديا ، اتجه البرلمان النرويجي لاتخاذ قرار عام ١٩٠٥ بخصوص التمثيل القنصلي لهم.(١٠)

وهذا أدى في مراحل لاحقة إلى استقلال النرويج، وخروجها من الاتحاد مع السويد ، معتبرة ذلك نهاية الحقب التي أديرت بها من قبل الدول الأخرى المجاورة وفق مصالحها . ورغم ذلك بقيت تحمل صفات السياسة السويدية الخارجية، التي تميزت بالحياد منذ القرن التاسع عشر . وهذا ما تم التأكيد عليه في المعاهدة المبرمة بين كل من فرنسا وبريطانيا عام ١٨٥٥، شرط أن تحافظ دولة الاتحاد السويدي النرويجي على حيادها . واستمرت هذه السياسة النرويجية حتى عام ١٩٣٩ ، حين واجهت مصيرها في أحداث الحرب العالمية الثانية ، بقيام المانيا باحتلالها منهية بذلك تقليدا سياسيا نرويجيا واسكندنافيا عاما .(١١)

كان لوقوع النرويج تحت الاحتلال الألماني لمدة خمس سنوات ، وقع كبير على توجهاتها الخارجية التي تبعت الحرب . وأدى ذلك إلى إحداث تغيير في التوجهات العامة لدى النرويجيين في تحديد الأولويات التي يفترض تبنيها على ضوء فقدان السيطرة على الدولة ، وإدراك عدم القدرة الدفاعية عن النفس . إذ تعتبر تجربة الاحتلال تحولا في النظرة التي سادت قبل الحرب والقاضية بوجوب تبني سياسة الحياد تجاه الصراعات المختلفة التي تسيطر على أوروبا والعالم .(١٢)

بناء على ذلك ، وما أدركته هذه الدولة من عدم قدرتها على تجنب تعرضها لحالة مشابهة لما حدث ، وبسبب ضعفها وعدم توفر القوة اللازمة لمنع تكرار ما كان ، عملت النرويج على تحديد أولويتها في إطار توفير الأمن لها ، في ظل مرحلة جديدة تمثلت في انبلاج النظام الدولي الجديد ، الذي تبع الحرب العالمية الثانية ، ودخول العالم مرحلة الحرب الباردة .

وفي ظل تصارع وتصادم القوى الكبرى الجديد ، ووقوع النرويج في منطقة تعرضها لاحتمالات الخطر ، ومع بروز تجربة برلين وحصارها ، والحدود المشتركة مع الاتحاد السوفييتي، اتخذت النرويج على ضوء ذلك قرارها بالانضمام لمنظمة حلف شمال الأطلسي ، بناء على تجربتها التاريخية في الحرب الأخيرة ، ورغبة منها في توفير الأمن لها .(١٣)

بهذا ، وكنتاج لتجربة النرويج التاريخية التي مرت بها ، اتخذت خيارها في أن تكون للمرة الأولى في إحدى المعسكرات المتصارعة في النظام الدولي الذي يحكم العلاقات الدولية . وقد تبنت الرؤية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، مقابل المعسكر الشرقي الذي تخشى من قيادته الواقفة على حدودها ، رغم أنها داخليا تتبنى بأغلبية نسبية التوجهات الاشتراكية .

٣ - الأوضاع والسياسة الداخلية :

تستخدم بعض المدارس المتخصصة في السياسة الخارجية ، وغيرها التي تناقش القضايا الدولية ، وكيفية نشوء توجهات الدول تجاه المحيط الاقليمي ، مدخلا تحليليا يرتبط بشكل أساسي بالسياسة الداخلية ، والتركيبة الداخلية للدولة وتوزيعها . ومن خلال هذا التوجه ، يمكن فهم العديد من القضايا التي تلعب دورا مهما في تحديد سياسات الدول تجاه الخارج والقضايا الدولية المختلفة .

فعلى سبيل المثال ، لا نستطيع إدراك السياسة الخارجية لدولة ما ، دون فهم نظامها السياسي، وما يسمى بالمصالح القومية فيها ، أو الإطلاع على دور جماعات الضغط والمصالح فيها ، وكما ظهر سابقا من اثر الواقع الجغرافي للدولة على سياستها. نجد أن فهم تركيب المجتمع ، وقيمه وثقافته ، وتوجهاته العامة ، يشكل عاملا فاعلا في دفع الحكومة والهيئات الأخرى الفاعلة في مجال السياسة الخارجية ، إلى أخذ ذلك بعين الاعتبار .(١٤)

نجد في النرويج نظاما اجتماعيا مستقرا ومعافى ، لا يعاني من الإشكاليات التي تحكم مجتمعات أوروبية أخرى، كالفروقات الواسعة بين طبقات المجتمع ، أو المكونات الاثنية التي لا تذكر في هذه الدولة . فمعدل الدخل للفرد يعتبر من أعلى النسب في العالم ، ورفاهية الدولة تتميز عن مثيلاتها من الدول الاسكندنافية . فعدد السكان قليل ، ويتوفر حاليا دخل عام للحكومة يساعد في قيامها بتنشيط وتعزيز رفاهية المواطنين نتيجة عائدات النفط ، والنظام الاقتصادي المتبع من قبل الدولة .(١٥)

وهذا يجعل المجتمع بحالة تكسبه استقرارا داخليا ، يسمح بتبني توجهات عامة في السياسة الخارجية، دون أن تتعرض لمخاطر الانقسامات المتعارضة على خلفيات اجتماعية حادة بين فئاته . ويعكس هذا تأثيره على النظام السياسي ، والأحزاب ، وجماعات الضغط الفاعلة في مجال التحركات السياسية المختلفة ، فنجدها لا تعاني من تعارضات فيما بينها كما هو في غيرها من الدول الأوروبية الأخرى. مما يكسب سياستها الخارجية ، صفة التماثل النسبي في القضايا الرئيسة ، ويجعلها اكثر استقرارا في توجهاتها ، إلى درجة قد تصل إلى طابع المحافظة بطيئة التحول .

والنظام السياسي النرويجي ، يظهر منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم ، بكامل حيويته المتجددة، دون تعرضه لاهتزازات قد تؤدي إلى جموده أو انهياره . وبالرغم من أن الحكومة تأخذ على عاتقها السياسة الخارجية للدولة ، بناء على افرازات النظام السياسي المعبر عن التفاعلات السياسية الداخلية ، إلا أنها تتعرض للتأثير من مجموعات وقوى خارجها .

ويمكن أن يتأثر صانعو القرار السياسي للدولة ، من خلال مسلكين يتم استخدامهما كأدوات تسمح للمشاركة في توجيه صنع القرار. الأولى ما يمكن إدراجه ضمن اللعبة الديموقراطية ، إن كان في الانتخابات العامة ، أو الانتخابات الداخلية للأحزاب المختلفة . والثانية من خلال التضامن أو التعاون من قبل مجموعات الضغط والمصالح ، والأعضاء والمنظمات والبيروقراطية السائدة . واستخدام قنوات التأثير السابقة ، يعتمد على طبيعة القضية المثارة ، وأهميتها على الدولة والمجتمع بشكل عام .(١٦)

ونستطيع إدراك ذلك من خلال الموقف النرويجي العام من قضية الانضمام لحلف شمال الأطلسي ، وكذلك من خلال قضية العلاقة مع أوروبا كسوق مشتركة ، أو الاتحاد الأوروبي . ففي حالة الانضمام لحلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٧ ، حاز ذلك على موافقة أغلبية الأحزاب النرويجية ، باستثناء الأحزاب اليسارية المتشددة ، وكذلك حاز على موافقة أغلبية الشعب ، الذي تأثر بأحداث الحرب العالمية الثانية ، ومواقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية خلالها .

فالجناح اليساري في حزب العمال النرويجي في تلك الفترة لم يستطع التأثير على التوجه العام للحزب، وكذلك لم تستطع الأحزاب الأخرى من تغير التوجه العام للمجتمع النرويجي . وهذا وفره النظام السياسي السائد الذي يسمح باستقطاب المجتمع بشكل عام ، دون الالتزام بموقف الحزب العام والرسمي . وظهر هذا في قضية السوق الأوروبية المشتركة ، في سبعينيات القرن الحالي،حيث أن الحزب الواحد لم يستطع إلزام توجهات أعضائه للتصويت وفق رؤية الحزب . فعلى سبيل المثال نجد أن ما نسبته ٥٦% من أعضاء حزب العمال صوتت لصالح الانضمام ، أما البقية فقد عارضت ذلك . وكذلك كان مع الأحزاب الأخرى التي أصابها الانقسام النسبي الداخلي حول الموضوع نفسه . والجدول التالي يبين توزيع التصويت داخل الأحزاب النرويجية في عام ١٩٧٢ ، بخصوص الانضمام للسوق الأوروبية المشتركة .(١٧)

الحزب	نعم %	لا%
حزب العمال	٥٦	٤٤
حزب المحافظين	٨٧	١٣
الحزب الجمهوري المسيحي	١٨	٨٢
حزب المركز	٥	٩٥
الحزب الاشتراكي الجمهوري	٨	٩٢
الحزب الحر " Liberal "	٤٤	٥٦

ولطبيعة النظام السياسي النرويجي أهمية في تحديد السياسة الخارجية ، فهذا النظام يسمح بإدارة شؤون البلاد من قبل أقلية برلمانية إذا لم تتعرض لحجب الثقة من قبل البرلمان . وهذا استخدم في النظام السياسي النرويجي ، منذ أن فقد حزب العمال النرويجي الأغلبية البرلمانية عام ١٩٦١ ، مما أدى إلى تقبل حكومة الأقلية ، أو حكومة الائتلاف .

أدى هذا خاصة بعد الإجماع الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى توخي الحذر من قبل الأحزاب المختلفة ، التي تتمتع بإمكانية إدارة الدولة ، في اتخاذها للقرارات التي تخص السياسة الخارجية . حيث عمدت إلى استخدام الاستفتاءات ، في القضايا التي تخلق جدلا حادا داخل المجتمع كما أشير إليه في الفصل الأول .(١٨)

وهنا يمكن التدليل إلى اثر المواقف الخارجية على النظام السياسي ، والحياة السياسية في النرويج من خلال مراجعة عدة حوادث تاريخية وقعت في النرويج. كتلك التي مر بها حزب العمال النرويجي بعد الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي ، أو ما تعرض له اثر الموقف من السوق المشتركة . فقد تراجع هذا الحزب ، بناء على المواقف التي تبناها ، حيث تعرض لفقدان عدد من المؤيدين ، أو لخروج مجموعات منه .

كذلك يمكن رؤية ذلك مع الحزب الحر في عام ١٩٧٣ ، حين عانى من تراجع كبير جدا ، حيث حصل على مقعدين في الانتخابات ، بعد أن كان لديه ١٣ مقعدا في الانتخابات التي جرت عام ١٩٦٩ . ولهذا نجد أن القضايا الخارجية تتأثر وتؤثر في الحياة السياسية والنظام السياسي النرويجي ، بشكل يحتم على كل حكومة تقود الدولة أن تأخذ بعين الاعتبار طبيعة نظامها السياسي ، والتوجهات الداخلية التي قد لا تخضع للتوجهات الرسمية الحزبية في الدولة.(١٩)

كذلك أيضا نستطيع توضيح دور مجموعات الضغط والمصالح ، التي تلعب دورا مميزا في تحديد السياسة الخارجية ، كما ظهر ذلك في الفصل الأول وكذلك في تناول طرق التأثير على اتخاذ القرار السياسي الخارجي. فمن خلال العملية الديموقراطية المباشرة ، التي يوفرها النظام السياسي ، والحياة الحزبية ، أو من خلال التضامن المشترك لمجموعات مختلفة داخل المجتمع تؤدي في النهاية إلى تأثير على اتخاذ القرار . كما جرى في قضية صيادي الأسماك ، أو المزارعين ، أو الاتحادات الأخرى التي تلعب دورا مميزا في السياسة الداخلية ، التي تحكم التوجه الخارجي . كما ظهر أيضا في محاولات مجموعة أصحاب السفن ، والاتحاد الصناعي النرويجي، اللذين عملا على تحقيق مصلحتهما من خلال الضغط على الحكومة من اجل إعادة بحث قضية العلاقة مع أوروبا في مطلع سنوات التسعين . فهاتان المجموعتان تؤيدان مبدأ التجارة الحرة والعلاقات الاقتصادية المفتوحة مع العالم دون قيود . وهذا موقف

يأتي على عكس التجمعات الأخرى كالمزارعين واتحاد العمال ، والمجموعات التي تعارض هجرة الغرباء إلى النرويج . ولهذا من جديد ، تم اختيار طريقة التحكيم المباشرة ، لتحديد توجهات السياسة الخارجية النرويجية، بالاستفتاء الذي جرى في نهاية عام ١٩٩٤ . والذي أكد على قوة المجموعات المنظمة بشكل دائم لرفض الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، ومساندة المجموعات المؤقتة الرافضة لذلك ، أمام القوى الداخلية التي سعت لإعادة فتح ملف العلاقة مع أوروبا .(٢٠)

إضافة لما سبق فإن تحديد المصلحة القومية النرويجية ، ومهمات الجهات القائمة على تحديد سياستها الخارجية ، تكمن في تلبية وتوفير المصلحة القومية للنرويج في الإطار الذي تتقبله أغلبية النرويجيين . فنجد أن الحاجة إلى الأمن ، أحد ابرز معالم ما يسمى المصلحة الوطنية ، فتجربة النرويج في الحربين العالميتين وخاصة الثانية ، حيث لم تتقذها سياسة الحياد من التعرض للاحتلال . وكذلك حماية حدودها وأراضيها الممتدة دون توفر أعداد سكانية مناسبة، ومصالحها الاقتصادية التي تلزمها بتوفر تجارة حرة حتى تتمكن من توفير اغلب احتياجاتها.(٢١)

وهذا لا يختلف مع اهتمامات صانعي القرار الخارجي النرويجي ، ولا يتناقض مع عملية اتخاذ القرارات بخصوص ذلك، إن كان في السلطة التنفيذية (على مستوى وزارة الخارجية) ، أو البرلمان ولجنة الشؤون الخارجية فيه . أو على مستوى الأحزاب والجماعات الأخرى التي تؤثر وتتأثر بالقرارات، وعليه تستطيع تحريك الرأي العام ، تجاه ما ترتأي وجوب حصوله ، إذا ما استلزمت صياغة عامة ومشتركة لذلك .

وقد تلعب القيم والتوجهات الخاصة بالأحزاب التي تحكم في النرويج دورا في تحديد توجهات السياسة الخارجية ، كما يظهر ذلك مع حزب العمال النرويجي ، الذي شكل التوجه العام للسياسة الخارجية النرويجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم ، بالرغم من الفترات التي فقد فيها الأغلبية، أو خرج من الحكم فيها. فقد كان الحزب بالرغم من توجهاته الاشتراكية ، يؤيد الانضمام لحلف شمال الأطلسي في نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبداية الحرب الباردة. ففي عام ١٩٤٩ قرر الحزب الانضمام إلى الحلف وفق قراره الداخلي ، قبل أن يتبنى البرلمان ذلك بالتصويت عليه .(٢٢)

وهنا لا يمكن إغفال دور صانعي القرار في تحديد توجهات السياسة الخارجية ، أما على مستوى الأحزاب ، أو على المستوى الحكومي ، كما كان مع قيادات حزب العمال وغيرهم من قيادات الحكومة النرويجية . فالقيم والتوجهات الشخصية قد تلعب دورا كبيرا ، خاصة في توجيه الرأي العام ، أو توفير المعلومات اللازمة لذلك ، وطريقة تفسيرها وتوجيهها في المسار

الذي ترتأيه ، في حال قلة معرفة القوى المؤثرة في صناعة السياسة الخارجيـــة بـــالموضوع المتخذ القرار فيه ، كالرأي العام . وهذا تمثل على سبيل المثال في قرار التصويـــت لصـــالح تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وعضوية إسرائيل في الأمم المتحدة ، من قبل قيادة حزب العمـــال ومندوب النرويج في الأمم المتحدة ، بخلاف رأي وزير الخارجية آنذاك .(٢٣)

٤ – النظام الاقليمي والدولي :

تتأثر هذه الدولة الصغيرة كغيرها من الدول الأخرى ببيئتها الخارجيـــة ، كمـــا تتـــأثر ببيئتها الداخلية . فكما لا نستطيع فصل السياسة الخارجية لدولة ما عـــن واقعـــها وتوجهاتـــها الداخلية، كذلك لا نستطيع إغفال الأثر الخارجي على ذلك أيضا .

والنرويج جزء من محيط متماثل لها من الدول ، فهي كغيرها من الدول الاســـكندنافية تلتقـــي كثيرا في مكوناتها الداخلية نسبيا ، من حيث المحددات العامة لتوجهاتها الخارجيـــة ، وكذلـــك لنظامها السياسي وتركيبتها الاجتماعية . وهي كذلك تشترك مع هذه الدول في الحيز الجغرافي الذي تحتله بشمال القارة الأوروبية ، مع تفضيل نسبي لها فرضته الوقائع التاريخية المختلفة . وهذا التماثل المشترك مع جاراتها وتفاضلها النسبي ، خلق كثيرا من الوقـــائع التـــي حـــددت توجهات هذه الدولة تجاه النظام الدولي الذي يسود ، والعلاقات الدولية والخارجية . كما ظـــهر في فترات تاريخية مختلفة ، كبداية القرن التاسع عشر والحـــروب النابليونيـــة ، أو الحربيـــن العالميتين الأولى والثانية ، وما ساد العالم من حرب باردة وما بعدها .

لقد عملت النرويج جهدها في تحديد سياستها الخارجية ، بعد أن انفصلت عن الســـويد بدرجة توازن بها بين توجهاتها الداخلية ، ورغبتها في تفادي التورط بنزاعات أوروبا ، التـــي حكمت طبيعة النظام العالمي في الحرب العالمية الأولى. فتوازن القوى الذي ساد أوروبا بعـــد مؤتمر فينا عام ١٨١٥ ، أصابه الخلل على ضوء بروز قوى جديدة في أوروبا ، تنافس القوى التقليدية. فالمانيا أصبحت في نهاية القرن التاسع عشر ، من القـــوى الصـــاعدة فـــي أوروبـــا الحديثة، ونافست كل من فرنسا وبريطانيا في الهيمنة والنفوذ على العالم وأوروبا .

ومرة أخرى يحكم موقع النرويج وطبيعتها ، توجهاتها الخارجية ، وهذا دون إغفـــال التجربـــة التاريخية لهذه البلد التي تأثرت بسياسة السويد المتمثلة بالحياد في الصراعات ، حتى يلائم ذلك تحقيق مصالحها كدولة صغيرة لا تمتلك مقومات ذاتية للبقاء. فكان هناك نجاح نسبي في ذلـــك إبان الحرب العالمية الأولى ، فقد تبنت عدم التدخل في الصراعات بين القوى الكبرى . ومكنها هذا التوجه من البقاء خارج إطار الصراعات الأوروبية حتى الحرب العالمية الثانيـــة ، إذ لـــم تستطع أن تبقى كذلك بعد . (٢٤)

ورغم سياسة الحياد التي تبنتها النرويج ، إلا أنها لم تخرج من الحرب دون أضرار ، أو تأثر بمجرياتها التي أصاب تأثيرها العالم تقريبا . فكيف النرويج التي ضمنت سلامة وحدة أراضيها من خلال الاتفاقية المبرمة بين كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا وروسيا عام ١٩٠٧. وخسارتها تمثلت في فقدانها نصف حمولة أسطولها البحري التجاري ، وكذلك تأثرها بالأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم بشكل عام . وكونها ذات أسطول بحري كبير ، يشغل دورا بارزا في التجارة الدولية ، فهي لم تسلم من آثار الحرب بالرغم من حيادها المقر من قبل الدول المتصارعة، فعليها التزام دولي بممارسة التجارة بشكل محايد يجبرها على التعامل مع كلا الطرفين .(٢٥)

وقد تمثلت سياسة النرويج على ضوء ذلك ، بتعزيز امنها كونها دولة صغيرة ، من خلال مشاركتها الفاعلة بعصبة الأمم المتحدة ، كأحد الخيارات التي أكدتها أحداث الحرب العالمية الأولى . ورغم محاولاتها الخاصة للعمل من اجل تعزيز السلم ، والحد من تسابق التسلح في المرحلة التي تلت الحرب ، إلا أنها لم تستطع بحيادها العام ، وحيادها داخل العصبة من تلافي تورطها في الحرب العالمية الثانية . (٢٦)

وكان دور النرويج بارزا في عصبة الأمم ، وهذا نابع من رغبتها في تحقيق الأمن والسلام ، كغيرها من الدول الصغيرة الأخرى والدول الاسكندنافية . فقدم النرويجيون مجموعة من المبادئ التي يمكن لها أن تحقق السلم العالمي ، ولعب النرويجي " فريد جوف نانسن" دورا في صياغة هذه المبادئ داخل عصبة الأمم ، كما عمل على إعادة نصف مليون أسير حرب إلى بلادهم ، وشغل منصب المندوب السامي للعصبة في هذا المجال .أما الشخصية النرويجية الثانية، فهو " س . ج . هامبرو " الذي شغل لأكثر من مرة عضوية الوفد النرويجي في العصبة ، وكذلك منصب رئيس الجمعية العمومية للعصبة في آخر أيامها .

وقد عانى الموقف النرويجي إبان عضوية عصبة الأمم من قضية فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الدول التي تخالف أنظمة العصبة . وأدى ذلك إلى نقاش داخلي عام حول الرغبة في تأكيد العقوبات السياسية والعسكرية ، أما العقوبات الاقتصادية فهذا يعارض المصالح النرويجية ، كونها تعتمد في اقتصادها على التجارة ولوازمها الأخرى .(٢٧)

ولهذا تميزت سياسة النرويج الخارجية في ظل مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها ، بما تبنته من سياسة الحياد التي التزمت بها بناء على مكوناتها الداخلية ، وطبيعة النظام الدولي السائد آنذاك. فكل من الطرفين المتصارعين حاول استمالة هذه الدولة لصالحه ، إلا أن النرويج بقيت على محاولاتها الحيادية التي تجاوبت بشكل افضل مع ظروفها ، وظروف الصراع الذي ساد .

لقد أدت الحرب العالمية الثانية ، إلى تغيير جذري في الموقف النرويجي الخـــارجي ، وعلاقاتها مع النظام الدولي والاقليمي ، على ضوء ما أحدثه احتلالها من قبل المانيا في عـــام ١٩٤٠ . وانعكس ذلك بشكل كبير على التوجهات الداخلية في الدولة ، وعلى أولويات سياستها الخارجية ، التي تغيرت بشكل يناقض شيئا ما ساد قبل الحرب ، وما تمثله التوجهات التقليديـــة للسياسة النرويجية .

في التاسع من نيسان ١٩٤٠ ، غزت المانيا النرويج ، وخلال شهرين استطاعت أن تســـتكمل احتلالها كاملا دون وجود مقاومة كبيرة لذلك . واستطاع الملك وعدد من الشخصيات السياسية الوصول إلى بريطانيا ، التي ساعدت بشيء من السلاح إبان الغزو الألماني . واســـتمر بقـــاء هؤلاء في بريطانيا حتى عام ١٩٤٥ ، في حين قامت حكومة موالية لألمانيا في النرويج .

وأدى وجود ٤٠٠ الف جندي الماني في النرويج ، إلى خلق حالة من الخوف الشديد ، كونها لا يزيد عدد سكانها عن ٤ ملايين نسمة فقط . وكذلك أصابت الحرب الاقتصاد النرويجي بخسائر فادحة على كافة المستويات . وكان لهذا الاحتلال آثار نفسية وتوجهات قيمية لـــدى المجتمـــع النرويجي ، دفعته إلى صياغة آرائه ومواقفه بشكل اختلف عما ســـبق ، وتفـــاعل ذلـــك مـــع المتغيرات التي أصابت النظام الدولي ، والواقع الاقليمي للنرويج .(٢٨)

على ضوء نهاية الحرب ، وبداية تشكل نظام دولي جديد ، سادت النرويج حالة جديدة من التفاعل الداخلي ، فيما يخص السياسة الخارجية الواجب تبلورها بعد ما مرت به الـــنرويج خلال الحرب . وعلى ضوء الصياغات الجديدة ، التي برزت في قضية برلين وغيرهـــا مـــن الإشكاليات بين الاتحاد السوفييتي والتحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية . فقد كان للنرويج مبررات عدة لتحديد موقفها من نظام ثنائي القطبية، أو الحرب الباردة بين معســـكرين أحدهما شرقي بقيادة الاتحاد السوفييتي ، والآخر غربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية .

وكان لاختيار النرويج الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عوامل ومســـببات ، لعبـــت دورا كبيرا في دفع النرويج إلى العالم الغربي ، بالرغم من غلبة التوجه الاشتراكي داخل الدولـــة . فكما تم التنويه إليه في الفصل الأول حول اشتراكية الدول الاسكندنافية ، وخاصة النرويج ، الا انها تستند في قيمها إلى الفردانية ، وتطلعات مصلحية مشتركة تحدد وفق طبيعـــة الظـــروف المعاشة ، أكثر منها توجهات أيديولوجية محددة .

فقد أدت المواجهات الأولى بين النظامين ، إلى دفع النرويج بأغلبية أحزابها وسكانها للتوجـــه نحو الغرب حفاظا على امنها ، كونها ذات حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتي مـــن جهـــة ، ومن جهة أخرى لطبيعة وميزة موقعها الذي تشغله في شمال أوروبا ، وإشرافها على الممرات

البحرية للأطلسي ، وبحر البلطيق . ولا يمكن هنا تجاهل اثر الحرب العالمية الثانيـــة ، ومـــا عانته النرويج كنتيجة للحرب .(٢٩)

كذلك كان للامتيازات التي يحققها الانضمام للمعسكر الغربي ، من خلال مشروع مارشال اثر في اتخاذ القرار الذي تم في عام ١٩٤٩ . فقد كانت النرويج تعاني من وضع اقتصادي ســـيئ بعد الحرب ، وهي بحاجة إلى تعزيز اقتصادها الهش شيئا ما ، بسبب عدم امتلاكها حينئـــذ أي مصادر تمكنها من إعادة البناء على ضوء خسارة قوتها التجارية البحرية في الحـــرب . وقـــد استفادت ما قدره ٢,٥ الف مليون كرونه نرويجية من هذا المشروع، من اجل إعادة الاعمـــار والإنعاش الاقتصادي . (٣٠)

وللحساسية التي تنتج عن الانضمام للحلف ،على ضوء الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفييتي، وللأهمية الاستراتيجية لأراضيها ومياهها بالنسبة للبحرية السوفيتية والجيش. والأراضي التـــي تمكن السوفيت من اتخاذ مواقع اكثر تقدما نحو الأطلسي وبريطانيا ، دأبـــت الـــنرويج علـــى تخفيف حدة ردة الفعل السوفيتي . وكان ذلك بأن اتفقت مع حلف الأطلسي على عـــدم تواجـــد قوات عسكرية تابعة له على أراضيها، إلا في حين التعرض للخطر من قبل دولة أخرى.(٣١)

وكان للضغط السوفيتي على فنلندا ، وأحداث تشكوسلوفاكيا اثر في انضمام الـــنرويج للحلـــف الغربي ، حيث سعت إلى توفير المظلة الأمريكية لتحقيق الأمن والسلام لها، وهي بذلك كـــانت أولى الدول الاسكندنافية ، التي أدت إلى اندفاع الدنمارك إلى الحلف أيضا . بخلاف الاقـــتراح السويدي الداعي إلى بقاء دول هذه المنطقة على الحياد ، الأمر الذي يمكنها من المحافظة على أمنها . ولكن كان لتجربة النرويج والدنمارك في الحرب العالمية الثانية ، اثر اكبر من الاقتناع بتجربة السويد ، مما دفعها إلى عدم التجاوب مع السويد .(٣٢)

بذلك نجد أن النظام الدولي السائد ، أدى إلى تحديد سياسة النرويج الخارجية ، كما كان للسياقات الداخلية أيضا تحديد في ذلك . ويمكن تبيان ذلك من خلال محاولة النرويج الموازنـــة بين متطلبات امنها ورفاهية مجتمعها، فقد أصبحت عضوا في حلف شمال الأطلسي ، ولكنها لم تدفع الاتحاد السوفيتي إلى التطرف في موقفه منها ، بسبب ما اتخذته من إجراء في مفاوضاتها مع الحلف بخصوص تواجد قواته على أراضيها . وهذا ما سمي بالتوازن للسياسة الخارجيـــة والأمنية لدول شمال أوروبا " Nordic State " ، التـــي انقســـمت إلـــى دول انضمـــت للحلـــف الغربي،كالنرويج والدنمارك وايسلندا ، والسويد وفنلندا التي بقيت خارجه .

فالدولة الصغيرة في أي نسق دولي ، أو صياغة إقليمية ، تتأثر بشكل كبير جدا ، حيـــث تفقـــد أحيانا قدرتها على تحديد سياساتها بشكل مستقل . فهي تسعى من خلال التفاعل مـــع النظـــام السائد ، على توفير الحد الأدنى من تحقيق مصلحتها ، لذلك تلجأ للخيار الذي يحقـــق ذلـــك .

وهكذا كان الأمر مع النرويج في تعاملها مع الحرب الباردة ، والنظام الدولي الذي سيطر إبان ذلك ، دون تبني سياسات تؤدي إلى إحداث تفاعلات خارجيـــة ، أو داخليـــة تزعـــزع بنـــاء واستقرار الدولة .

ثانيا – علاقات النرويج الخارجية :

تتخذ النرويج قراراتها الخاصة بسياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول ، مـــن خـــلال المؤثرات الرئيسة لذلك. والتي تم الإشارة إليها في القسم الأول من هذا الفصل ، بحيث تعتمـــد بشكل أولي على اثر التفاعلات الداخلية العامة في المجتمع النرويجي ، وكذلـــك علـــى ردود الفعل المجتمعية والرسمية تجاه ما يسمى بالدوائر المحيطة بهذه الدولة .

ونجد في هذا الإطار ، أن قضية الأمن وتوفيره لهذه الدولة ، من القضايا الفاعلة فـــي ذلـــك . وكذلك رفاهية السكان التي تتخذ من مبدأ التجارة الحرة على المستوى الخـــارجي ، وحمايـــة المنتج الوطني، والمصلحة العليا للفئات المشكلة للمجتمع . وبما أنها تعتمد النظام الديموقراطي في تحديد مهام المستوى الرسمي، فإنها تستند في اتخاذ قراراتها الخارجية إلى خبرة ومعرفـــة هذا المستوى ، خاصة في القضايا غير الشائعة لدى النرويجيين .

لذلك مجديا الإطلاع على علاقة النرويج ، مع مثيلاتها من الدول المحيطـــة ، وفـــي الإطـــار الدولي، حتى نتمكن من تحديد الإطار العام ، والتوجهات الرئيسة التي تعتمدها هذه الدولة فـــي إقامة ، أو تعزيز علاقاتها الخارجية .

١ – العلاقة مع الدول الاسكندنافية :

تتمتع هذه المجموعة بعدة خصائص مشتركة فيما بينها ، فإلى جانب الاشتراك بالموقع الجغرافي بالنسبة لأوروبا ، هناك جوانب تاريخية ، وثقافية وسياسية تشترك بها هذه الـــدول . ولذا نجدها متقاربة في السلوك السياسي الخارجي أحيانا، ومختلفة بسبب خصوصية التجربـــة لكل منها على حدة . كذلك لا يسعنا أن نغفل في هذا السياق الهدف المشترك ، الذي تتفق عليه كافة الدول الواقعة شمال أوروبا ، وهو القضية الأمنية التي استحوذت على تفكير مجتمعـــات هذه الدول وقياداتها . خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، ومرحلة الحرب الباردة ، التي دفعت هذه الدول إلى تبني سياسات في هذا الإطار ، تكون في أساسها الحفاظ على الأمن الخاص لكل دولة ورؤيتها لذلك .

والدول الاسكندنافية مجتمعة ، لم يكن لها دور استعماري ، كما هو الحال مـــع دول أوروبيـــة أخرى . وهذا ساعد في انعدام قوة التوجهات المحافظة ، والعسكرية داخل هذه البلدان ، التـــي

تؤيد وتتقوى من خلال علاقاتها الاستعمارية مع دول العـــالم . فـــهي لـــم تخـــض التجربـــة الاستعمارية التقليدية ، ولم تخضع ذاتها لانماط العلاقات الناتجة عن ذلك .

وهذه الدول لم تخضع في سياستها الخارجية إلى أية قوة إمبراطورية ، كما مـــع دول البلقـــان والدولة العثمانية . ولذلك فقد تمتعت بتطور ذاتي قومي ، وتغيير في النظام السياســـي وفـــق قيمهم وثقافتهم الخاصة بهم . ويمكن هنا أن تتميز فنلندا شيئا ما ، حيث كانت جزءا من روسيا، منذ عام ١٨٠٩ حتى ١٩١٧ . كما افتقدت هذه الدول هيمنة وسيطرة النظام الإقطاعي الشـــائع في أوروبا ، مما عزز التوجه الديمقراطي بنمط تطوري خاص عنها ، ويســـتثنى مـــن ذلـــك الدنمارك إلى حد ما ، التي هي اكثر قربا إلى وسط أوروبا من غيرها .(٣٣)

وجاءت محاولات الدول الاسكندنافية لاقامة اتحاد دفاعي مشترك ، للرد على التخوف الذي أحدثته الأزمة التشيكوسلوفاكية عام ١٩٤٨ . وأنشئت لهذا الغرض لجنة تتولى مناقشـــة هذا المقترح من قبل وزراء خارجية دول الشمال المجتمعين في أوسلو في ذلك العام. لكن لـــم تصل هذه المفاوضات إلى نتائج لاعتبارات عدة، مردها إلى الخلافات بين الدول حول مســـائل الإرشاد السياسي والعسكري . فكان لتوجه السويد الداعي إلى الحياد التام ، وانعـــدام قدرتـــها على توفير الدعم المالي والاقتصادي من اجل التسليح ،اثر في عدم نجاح طرحها ، فـــالنرويج والدنمارك اللتان فضلتا التوجه غربا ، أكدتا ذلك من خلال الانضمام للغرب .

وبهذا كان انضمام الدنمارك والنرويج إلى حلف شمال الأطلسي ، وبقاء السويد خـــارج هـــذا الحلف وغيره ، كونها فضلت الإبقاء على سياسة الحياد المتبناة منذ عقود طويلـــة ، وكـــانت تجربتها ناجعة في فترتي الحرب العالمية الأولى والثانية ، وهذا بعكس النرويج والدنمـــارك .

وقد انشئ في عام ١٩٥٣ مجلس لدول شمال أوروبا ، لتعويض الصيغة السويدية المقترحـــة ، وله صفة رسمية للتشاور بين هذه الدول، ويضم ١٦ عضوا لكل من الدول الأربع الكـــبرى – النرويج، السويد ، الدنمارك ، فنلندا – ، أما ايسلندا فلها وحدها ٥ مندوبين .

وتتكون هذه الهيئة من برلمانين في الدول المشاركة ، تتعاون وتتسق فيما بينها فـــي قضايـــا التنقل للمواطنين فيما بين الدول دون جوازات سفر ، وإنشاء سوق عماليـــة واحـــدة ، ونظـــام متبادل للنظام الاجتماعي. وكانت هناك محاولة لإقامة سوق مشتركة ، تشجعت النرويج لـــها ، لولا إنشاء الاتحاد الأوروبي للتجارة الحرة ، التي أدت إلـــى وضـــع هـــذا الاقـــتراح علـــى الرف.(٣٤)

ومع فشل المحاولات المختلفة لإقامة شبكة علاقات ذات خصوصية مشتركة لدول هذه المنطقة، نجد أن محاولات سنوات الخمسين والسبعين من هذا القرن باءت بالفشل .فالاتحاد الجمركـــي في الخمسينيات بين هذه الدول لم يكتب له النجاح ، وكذلك الاتحاد الاقتصادي في الســـبعينيات

أيضا . وذلك بسبب انسحاب فنلندا المفاجئ ، وموقف كل من النرويج والدنمارك اللتين فضلتا رسميا الانضمام إلى السوق الأوروبية . ولهذا نجد أن الدول التي انضمت لحلف الأطلسي ، أو تلك التي بقيت تحت التأثير المباشر للاتحاد السوفييتي ، فضلت سياسة اقرب إلى ولاءاتها التحالفية على أي اقتراح بشكل إقليمي مشترك .(٣٥)

وقد عملت هذه الدول في عام ١٩٧١ على تشكيل مجلس مكون من وزراء خارجية دولها ، كمحاولة لتطوير العلاقة الرسمية فيما بينها . ويجتمع وزراء الخارجية ثلاث مرات سنويا للتنسيق فيما بينهم ، يناقشون خلالها القضايا الأمنية المشتركة ، وسياستهم الخارجية تجاه الأمم المتحدة ودورها ، وكذلك التغيرات في أوروبا خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة . وجاء هذا نتيجة لانضمام كل من الدنمارك والسويد وفنلندا للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥، بخلاف النرويج وايسلندا اللتين فضلتا التنسيق من اجل الحفاظ على مصالحهما المشتركة مع الدول التي انضمت لأوروبا .(٣٦)

وقد تعتبر المحاولات التي جرت ، من اجل اقامة علاقات اقتصادية مشتركة في الخمسينيات ونهاية الستينيات وبداية السبعينيات، كتأكيد على حاجة هذه الدول لبعضها البعض اقتصاديا . ونجد ان النرويج التي تعتمد بشكل كبير على التجارة لتوفير احتياجاتها ، قد وصلت نسبة تجارتها من خلال صادراتها ووارداتها لهذه الدول في فترة الستينيات الى نسبة تقارب ثلث تجارتها .(٣٧)

ولهذا تكمن أهمية العلاقة والسياسة المتبادلة بين هذه الدول في المصالح المشتركة التي لم تستطع احيانا الصمود امام المصلحة المنفصلة لكل دولة . كما كان مع النرويج حين انضمت هي والدنمارك وايسلندا لحلف الاطلسي ، وكذلك للسويد والدنمارك حين انضمتا الى الاتحاد الأوروبي . فكل يبحث عن مصلحته التي تعتبر من وجهة نظره ، هي السبيل الوحيد لتحقيق افضل ما يمكن للمجتمع والدولة .

٢ – العلاقة مع أوروبا :

بالرغم من بقاء النرويج خارج السوق الأوروبية المشتركة في السبعينيات ، وكذلك خارج الاتحاد الأوروبي في التسعينيات، الا انها تتبادل تجاريا مع اوروبا بشكل رئيس . فهي تصدر الى اوروبا ما نسبته ٨٠% من صادراتها السلعية والخدماتية، وتستورد منها ما نسبته ٤٦,٦% . وهذا يعطي تأكيدا على نمط العلاقة المتبادلة بين النرويج واوروبا ، بغض النظر عن الانضمام الى مكوناتها الاقتصادية أو السياسية .(٣٨)

وتعتبر النرويج قريبة جدا من جارتها الاطلسية بريطانيا ، التي لعبت دورا مهما جدا في الحرب العالمية الثانية ، حيث استقبلت الزعماء النرويجيين ، ومكنتهم من الاستمرار كهيئة

رسمية لإدارة شؤون النرويج من الخارج . وهي بذلك اكتسبت قربهم منها ، خاصة بعد انتهاء الحرب وتحرير النرويج من الاحتلال الالماني .

وهنا نجد التناقض بين المساعدة الأوروبية ، والضرر الأوروبي في فترة الحروب المختلفة التي عانت من جرائها النرويج . ويمكن ان يشير هذا الى التوجه الذي اتخذته في تفضيل العلاقة الاطلسية ، على العلاقة الأوروبية اكثر من مرة ، لحاجتها الى الامن الذي لم يتوفر من تبنيها سياسة الحياد .

وامام تحديات النظام الدولي الجديد ، الذي نشأ نتيجة للحرب العالمية الثانية ، وعدم قدرة أوروبا على توفير الامن كما في التجربة التشيكوسلوفاكية عام ١٩٤٨ ، عمدت النرويج الى المقاربة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلف الاطلسي لضمان امنها واستقرارها ، مفضلة ذلك على التعاون مع الدول الاسكندنافية الاخرى ، والبقاء على سياسة الحياد التي اثرت بها كثيرا . (٣٩)

ورغم رغبة عدد من صانعي القرار النرويجي ، وقيادات وبنى عدة احزاب الانضمام الى السوق الأوروبية في عام ١٩٧٢ ، الا ان الشعب رفض ذلك من خلال الاستفتاء الذي جرى في ذلك العام . حيث تكرر ذلك في عام ١٩٩٤ مرة اخرى ، اثناء الجدل الذي دار حول الاتحاد الأوروبي، والانضمام إليه أيضا رفض من قبل الشعب في استفتاء اخر . وهنا تظهر بشكل عملي اثار الرأي العام الداخلي ، ومجموعات المصالح ، والقوى الشعبية ودورها في تحديد مستوى العلاقات النرويجية مع الخارج. فالأوضاع الداخلية ، والحراك السياسي النشط في القضايا التي تمس مصالح اكبر عدد ممكن من التجمعات، يؤثر على اتخاذ القرار بها من خلال مراجعة الشعب في ذلك .(٤٠)

ومن خلال ما ادى اليه الاستفتاء عام ١٩٧٢ ، وقعت النرويج مع السوق الأوروبية اتفاقية التجارة الحرة ، كبديل عن الانضمام لها ، فهي تحافظ دائما على توفر التجارة الحرة ، كأحد مصالحها القومية .(٤١) وكنتيجة اخرى للاستفتاء ، نتبين اثر القضايا الخارجية على التوجهات الداخلية ، حيث ان معظم الاحزاب النرويجية تضررت جراء الموقف من قضية العلاقة مع أوروبا ، ولم يجرؤ حزب على مناقشة هذا الموضوع لمدة عقدين تقريبا ، حتى تمت إثارة الموضوع من جديد عام ١٩٩٠ .(٤٢)

وتعتبر النرويج أوروبا سوقها الرئيس للنفط والغاز، الذي يلعب دورا مهما في الاقتصاد النرويجي ، مما منحها امكانية كبيرة لمواجهة متطلباتها الذاتية دون الارتباط المباشر مع أوروبا. وكان لهذه الميزة دور كبير اثناء الازمة النفطية العالمية عام ١٩٧٣ ، حيث ادت النرويج دورها في توفير جزء من احتياجات الغرب من هذه المادة . واشار وزير خارجية

النرويج عام ١٩٧٧ ، الى ان النرويج تنتج ١,٥% من الانتاج العالمي للنفط ، وهي تزود مـــا نسبته ٦-٧% من احتياجات أوروبا الغربية . (٤٣)

ولم تستطع النرويج اغفال ما تم في اوروبا ، كما كان مع معاهدة ماسترخ التي عقدت في تشرين الثاني عام ١٩٩٢، والتي ركزت على التعاون في السياسة الخارجية والامنية بيـــن دول اوروبا . فعمدت النرويج الى تعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ، رغم بقائها خارجـــه كون قضية توفير الامن من القضايا المهمة لها . واستخدمت كبديل لعضويتها ، الدبلوماســـية المنفردة تجاه دول الاتحاد كل على حدة ، حتى تمكن نفسها من تعزيز علاقاتها وفق مـــا نتـــج عن الاستفتاء عام ١٩٩٤ . وتحظى النرويج بعدة اتفاقيات تمكنها من ممارسة التعـــاون مـــع أوروبا بشكل موحد أو منفصل، بحيث تستفيد من اتفاقية المنطقة الأوروبية الاقتصادية (EEA)، التي تم التوقيع عليها عام ١٩٩٤ مع أوروبا ، وكذلك من اتفاقية " الافتا " (EFTA) .(٤٤)

بهذا تتضح علاقة النرويج مع أوروبا ، التي هي جزء إقليمي منـــها ، ولكـــن الإدارة السياسية لهذه الدولة لم تستطع إقناع أغلبية المجتمع بفائدة الانضمام إلى أوروبا بـــالمرحلتين، مرحلة الحرب الباردة ، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة . وهنا نقف أمـــام توجـــهات السياســـة الخارجية لهذه الدولة ، التي لم تستطع أن تلتزم بالتوجه الأوروبي العام في ذلك ، بنـــاء علـــى توجهاتها الداخلية ، التي هي اقرب منها إلى الاطلسية ، عن الأوروبية .

٣ – العلاقة مع القوتين العظميين :

إن علاقة الدول الصغيرة مع إحدى الدولتين في ظل الحرب البـــاردة ، تعتمـــد علـــى اعتبارات هذه الدولة من جهة ، واعتبارات الدولة الكبرى من جهة أخرى . فكما تهتم الدولـــة الصغيرة بتحقيق مصالحها من خلال هذه العلاقة ، نجد أن الدولة الكبرى تتطلب ذلك أيضـــا . وهذا يكون في حالة التوافق المشترك للدولتين من جهة، أو من خلال الإرغام من قبل الدولـــة الكبرى .

وقد عمدت النرويج إلى تفضيل دولة على أخرى بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد تبنت ذلـــك لاعتبارات عدة تمت الإشارة إليها سابقا ، ويمكن القول أن أكثرها تأثيرا مـــا يســـمى بـــالأمن وتوفيره لهذه الدولة الصغيرة ، ذات الحدود المشتركة مع الاتحاد السوفييتي . وقد أشار في هذا الصدد وزير خارجية النرويج (هالفارد لانجة) في عام ١٩٤٨، بمحاضرة له في أوسلو " إننا جزء من أوروبا الغربية، جغرافيا واقتصاديا وثقافيا، وإننا الآن ، وسنستمر دولة ديموقراطيـــة أوروبية غربية".(٤٥)

وكان من مظاهر السياسة النرويجية الهادفة لتهدئة الاتحاد السوفييتي اثر انضمامها للتحالف الغربي، رفض النرويج العرض الأمريكي لنشر صواريخ تكتيكية نووية على أراضيها . وتم تأكيد ذلك من خلال الرأي القائل بعدم إدخال هذا السلاح إلى الأراضي النرويجية، حيث اقترن ذلك برفض فكرة الأسلحة النووية في البلاد من قبل مختلف فئات الشعب .

وأبقت النرويج الوضع على حدودها مع الاتحاد السوفييتي طبيعيا ، حيث لا تتمركز قوات كبيرة هناك ، بل قوات رمزية . وحين تجري تدريبات لقواتها مع حلف شمال الأطلسي ، تختار النرويج الابتعاد ٥٠٠ كم عن الحدود السوفييتية حتى تعطي انطباعا إيجابيا لهذه الدولة الكبرى. والنرويج هي الدولة الثانية في حلف الأطلسي ، التي لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتي ، بعد تركيا .(٤٦)

ويمكن القول أن علاقة النرويج بالولايات المتحدة الأمريكية ، ازدادت قوة بعد أحداث عامة واجهها الغرب وأوروبا من قبل الاتحاد السوفييتي ، في ستينيات وسبعينيات القرن الحالي ، إبان اشتداد حدة الصراع بين القطبين. وازدادت هذه العلاقة والترابط بشكل اكبر إبان مرحلة سباق التسلح ، ونشر الصواريخ النووية والعابرة للقارات . وكذلك بعد بقاء النرويج خارج إطار السوق الأوروبية ، واختيارها المسار الأطلسي بدل ذلك . فازدادت مجالات التعاون بينها وبين الولايات المتحدة، في المجالات الأمنية والعسكرية والسياسية ، وتبنت النرويج في كثير من الأحيان المواقف السياسية والأمنية التي اتخذها الأمريكيون .

ومن خلال ازدياد التوتر بين الطرفين السوفييتي والأمريكي ، في نهاية السبعينيات ، على ضوء الاجتياح السوفييتي لأفغانستان ، تعرضت النرويج إلى ضغوط أمريكية لمشاركة اكثر في مسائل الحرب الباردة، كانتشار قوات جوية وبحرية للحلف على أراضيها وزيادة نفقاتها العسكرية . وامتزج هذا مع عوامل ذاتية، أدت إلى الخوف من تجربة أفغانستان الحدودية مع السوفييت، فعمدت النرويج إلى زيادة تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية بصورة تتجاوب معها اكثر مع متطلبات الحقبة الريغانية .(٤٧)

وهناك أيضا وعلى ضوء الصراع الذي ساد الحرب الباردة ، وبسبب قرب النرويج من الاتحاد السوفييتي ، ولها حدود مشتركة معه ، كان هناك تعاون أمني كبير في مجال التجسس مع الولايات المتحدة ، والقضايا المرتبطة بذلك . وفي إشارة لقوة وكالة المخابرات الأمريكية في النرويج ، يشار في هذا الصدد إلى تمويل المخابرات المركزية شبيبة حزب العمال لسنوات طويلة ، انتهت حين تمت السيطرة على الشبيبة من قبل المناوئين للناتو في نهاية الستينيات .

وتمكن الأراضي النرويجية وطبيعتها المخابرات الأمريكية من تحقيق الكثير لأهدافها ، فهي لم تأل جهدا في إقامة محطات إسناد لعملائها في الأراضي السوفيتية ، وكذلك زرع أجهزة مراقبة وتنصت متقدمة لمراقبة البحرية السوفييتية والطيران .(٤٨)

ويمكن معرفة مدى العلاقة التي تقيمها النرويج مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي ، من خلال التبادل التجاري بينها وبين كل دولة كما أشير إليه في الفصل السابق ، وهذا يعطي مؤشرا واضحا لمدى العلاقات ،رغم أن الاتحاد السوفييتي سابقا ، أو الجمهوريات المستقلة الآن اقرب إليها مسافة، وربما لعدم توفر شيء بها لتصدره للنرويج ، أو تحتاجه من هناك . وأيضا نتج ذلك من انخراط النرويج في الحرب الباردة لصالح المعسكر الغربي ، وعلاقات السوق الحرة التي تتوافق وتوجهات النرويج الاقتصادية والسياسية والثقافية .(٤٩)

٤ – العلاقة مع دول العالم النامية :

تلعب عدة عوامل في تحديد علاقة النرويج بدول العالم النامية ، منها البعد الجغرافي عن تلك الدول ، والاهتمامات المختلفة ، والتاريخ الخاص بالنرويج ؛ حيث لم تكن لها تجربة استعمارية كغيرها من الدول الأوروبية . ولهذا نجدها غير متفاعلة في علاقاتها الخارجية مع هذه الدول ، إلا بما يتماشى وقضايا قد تبرز في إطار عام ، كحرب فيتنام مثلا ، التي أحدثت شيئا من التجاوب بين بعض الفئات الشبابية في النرويج ، وذلك من خلال تأثير الأحزاب والمجموعات المناوئة لحلف الأطلسي. وجاءت هذه الحالة ضمن إطار غربي عام ، سيطرت عليه محاولات الطلبة والشباب إبراز ذاتهم من خلال تذكير أصحاب القرار بآرائهم التي قد تكون تقدمية آنذاك .(٥٠)

وتبرز علاقة النرويج بالدول النامية من خلال المساعدات التي تقدمها لهذه الدول ، وتعتمد كمتوسط من دخلها القومي لهذه المساعدات ٢% من ذلك تقريبا ، وهي بذلك تشابه الدول الاسكندنافية الأخرى . وتوجه النرويج مساعداتها في الغالب عبر الأمم المتحدة ، ومنظمات أخرى تقوم بمجهودات دولية وإنسانية أخرى . وقد قامت بعدة علاقات ، منها مع جامايكا والبرازيل وإيران ، وقدمت المساعدات لعدة دول أخرى ، في آسيا وافريقيا بشكل مباشر.(٥١)

وتركز النرويج مجهوداتها أيضا في إطار الأمم المتحدة ، من خلال المشاركة بقوات حفظ السلام ، ودعم الديموقراطية والسلام في أنحاء العالم . وكذلك برامج الحد من التسلح ، وانتشار الأسلحة النووية ، وحقوق الإنسان ، وقضايا المحافظة على البيئة ، وتهتم أيضا بالحوار بين الشمال والجنوب ، وبرنامج حماية حقوق الأطفال .

وللنرويج علاقة مع وكالة الطاقة الدولية ، ومنظمة الدول المنتجة للنفط " اوبك " بناء على كونها منتجة للنفط، وتتبوأ مركزا متقدما في إنتاجه بجانب الغاز ، الأمر الذي جعل منها دولة مصدرة للنفط. فهي تنسق مع الاوبك ، للحفاظ على مصالحها في هذا الإطار ، حتى لا تكون عرضة لخسارة كبيرة في حال عدم تحديد الأسعار ، أو كميات الإنتاج للدول الأعضاء .

إلا أن النرويج تلعب دورا مباشرا ومهما ، في محاولاتها الدائمة لتعزيز دور الأمم المتحـــدة ، وتفعيلها حتى يكون لها دور مباشر في حل الكثير من النزاعات ، وبلـــورة الـــبرامج الكفيلـــة بمساعدة الدول الفقيرة . وهي دولة عضو في الهيئة الدولية منذ انطلاقتها ، وكان أول سكرتير عام لهذه المنظمة الدولية نرويجيا .(٥٢)

خلاصة

يمكن القول أن النرويج دولة ومجتمع ذات توجهات خاصة ، في صناعة القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وعلاقاتها الدولية التي تفضلها . فهي تتأثر بكل ما يمكن اعتباره مدخلات العملية السياسية الخاصة بذلك ومخرجاتها ، حتى تتمكن من تحديد هذه السياسة ، وأولوياتها الواجب القيام بها ، لتحافظ بذلك على كينونتها . وهي تستخدم ما يتوفر لديها من إمكانيات ، ووسائل وأدوات ، من اجل التعبير عن ذلك بما يتلاءم والآلية التي اتخذت بها .

فهناك العديد من العوامل والتوجهات والتفاعلات ، التي تجعل من عملية اتخاذ القرار ، وتحديد النسق الخاص بالسياسة الخارجية ، عملية حساسة جدا . ترتبط في مجملها بطبيعة الدولة من حيث واقعها الجغرافي، والسكاني والبيئي ، الذي يخضعها لاعتبارات قد لا تتناسب ورغباتها العامة . وهذا ما جعل هذه الدولة تعاني على مر العقود ، والمراحل التي ساد بها الصراع داخل أوروبا ، أو خارجها على شكل حروب وصدامات مختلفة .

فكان لذلك تأثير في التوجهات السياسية الخارجية ، كونها أرادت أن تعوض ما لم تستطع تحقيقه ، من خلال قواها الذاتية ، فعمدت إلى تبني سياسات توفر ذلك . فالتجربة التاريخية الخاصة لعبت دورا متفاعلا مع واقعها ، الذي يمكن أن يكون أحد مسببات هذه التجربة ، وانعكست على قراراتها الخارجية . فالفرد والمجتمع في هذه الدولة الصغيرة ، يعي ما تعرضت له ، وما ستتعرض له كونه يعيش في دولة صغيرة ، مرت بتجارب لم تسمح لها قواها من تفاديها .

فالحرب العالمية الأولى والثانية ، وما تعرضت له من أخطار ، صبغ توجهاتها السياسية بالصبغة التي اكتملت بعد أن حددت توجهاتها الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية ، ودخول مرحلة الحرب الباردة ، التي عززت المخاوف لديها . ولذلك كان خيارها السياسي بناء على ذلك، وبالتالي اختارت حلفاءها ، وسياستها الاطلسية لتكون حامية لها ، بعد فشل سياسة الحياد التي تبنتها سابقا .

وتجربتها هذه صقلت جوانب حساسة من توجهاتها العامة والفردية ، تجاه ذاتها ومحيطها الخاص والعام، مما جعلها تصارع توجهاتها الانعزالية السائدة من جهة ، ورغبتها في توفير الأمن ، الذي يفترض تفاعلا معينا من جهة أخرى . فكانت هزة التجربة ، أقوى من رغبة الحفاظ على ما هو مرغوب أو سائد ، فغيرت من ذلك نحو ما اعتبرته مطلوبا .

وقد أكدت حركة النرويج السياسية الداخلية ، على السياق العام الذي حكم سلوكها الخارجي ، من خلال النظام السياسي الذي يسود ، وكيفية تفاعل الجمهور والمجتمع مع هذا

النظام . الذي وفر المساحة المناسبة ، للتأثير به ، وبالقرارات التي يتخذها في كافة الجوانب . فهو نظام مرن ، قابل للتجاوب مع متغيرات المجتمع ، والحاجة للاستقرار المطلوب ، دون أن تحكمه الحياة الحزبية المطلقة . فلا تجده حادا تجاه مكوناته أو مدخلاته ومخرجاته ، التي لا تهدد وجوده ووجود المجتمع . فهو يخلو من حالات الانقسام الحادة ، الناتجة عن حدية توجهات فئات المجتمع ، أو الأحزاب السياسية السائدة فيه وتديره أحيانا .

فيمكن أن تكون هناك حكومات لا تمتلك أغلبية برلمانية ، ولكنها تمتلك عدم حجب الثقة عنها ، لطبيعة أحزابها ، ورغبة منها في جعل العمل السياسي فاعلا دون إحداث هزات في النظام السياسي. وهذا جعل سياسة هذه الدولة الداخلية منها والخارجية ترتبط كثيرا بحساسية خاصة ، تجبر من يتولاها على عدم إحداث تغيير جذري ، خوفا من عدم قدرته على تجنيد الدعم لذلك. ولهذا تقترب سياستها الخارجية إلى المحافظة اكثر، وتلتزم بما يحدده التوجه المجتمعي العام ، من خلال الانتخابات الدورية ، أو الاستفتاءات العامة المستخدمة في النرويج تجاه القضايا المحورية .

ويمكن هنا ترك المساحة لأي جهاز تنفيذي ، من اجل التحرك في قضايا لا تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات الجمهور ، تمكنه من خلالها اتخاذ قرارات لا تتعارض والمحددات العامة المتفق عليها. فنجد الأحزاب أحيانا تتخذ قراراتها في ذلك ، دون العودة إلى من يمثلون ، كما جرى مع حزب العمال في قضايا عدة، كالانضمام لحلف شمال الأطلسي ، أو غيرها من القضايا ، ما لم تواجه معارضة كبيرة من الأحزاب الأخرى ، وجماعات المصالح الفاعلة في النرويج والرأي العام .

وكان لحزب العمال دور كبير في صياغة توجهات النرويج الخارجية ، إذ يعتبر هذا الحزب من اكبر الأحزاب في النرويج ، كونه سيطر على مقاليد الحكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى مطلع الستينيات بأغلبية برلمانية مكنته من ذلك. وبقي اكبر قوة بعدها ، مما ساعده على تشكيل الحكومات المتعاقبة أما كأقلية ، أو من خلال ائتلاف مع القوى الاشتراكية ، في مواجهة القوى غير الاشتراكية ، التي لم تسيطر على الحكومة إلا مرات معدودة بعد الحرب .

وبما أن هذا الحزب سيطر لفترة طويلة ، فانه استطاع أن يشكل معظم توجهات النرويجيين تجاه الخارج ، باستثناء القضايا التي اعتبرت حساسة ، وهي بحاجة لأغلبية مجتمعية ، كالعلاقة مع أوروبا . ومع ذلك احتكم الجمهور النرويجي ، وعدد من أحزابه ، ومجموعاته السياسية والمصلحية ، أحيانا إلى رأي قياداته وتوجهاتهم الشخصية في قضايا ، قد لا يمتلكون ما هو كاف من معلومات عنها ، أو تكون هذه المعلومات موجهة من قبل هذه القيادات ، بالشكل الذي لا يجعل منها قضايا عامة تستلزم استمزاج رأي المجتمع والأحزاب والمجموعات تجاهها .

أما في إطار التأثر بالنظام الاقليمي والدولي ، فقد اتضح انه لا يمكن الفصل بين توجهات السياسة الخارجية للنرويج ، وطبيعة النظام السائد . فكل الدول تتأثر وتؤثر في النظام، من خلال موقعها فيه ، ومن حجم قوتها ، وعلاقاتها بالقوى المركزية فيه. والنرويج كما تبين دولة صغيرة نسبيا ، تحتل موقعا حساسا في شمال القارة الأوروبية ، جعلها عرضة لمؤثرات النظم الدولية على مر المراحل بالرغم من محاولتها لتكون دولة متوسطة وفق " نظرية " القوى الوسطى .

فهي تبنت سياسة الحياد تارة في مواجهة أحدها ، وتارة تفاعلت مع النظام الدولي الذي حكم توجهاتها نحوه ، فأصبحت جزءا من أطرافه . واتخذت لنفسها تميزا عن غيرها من دول المعسكر الغربي ، كونها لإدراكها مدى الخطر الذي ستتعرض له ، من قبل مركز القطب الآخر، الذي تشترك معه حدوديا . وبالرغم من أنها سياسيا وعسكريا اطلسية كاملة ، إلا أنها تجاريا وثقافيا وإقليميا أوروبية بشكل كبير . وهذا ساعدها في توفير مستلزماتها التي كانت أحد نقاط ضعفها ، لشح المصادر الطبيعية لديها ، لولا اكتشاف النفط والغاز ، الذي جعل منها دولة قوية اقتصاديا.

وكما ظهر فإن علاقاتها مع دول العالم الأخرى ، ضعيفة نسبيا ، بسبب موقعها الجغرافي ، فهي بعيدة عن غير إقليمها . وبالرغم من امتلاكها قوة بحرية تجارية، تجوب البحار والمحيطات ، إلا انها لا تمارس سياسة خارجية مكثفة تجاه تلك الدول . فهي لم تمر بتجربة الاستعمار ، أو ارتباطاته المختلفة ، لذلك نجدها تركز تجاريا على محيطها وخاصة الغربي منه .

ومن المفيد هنا أن نقول ، إن هذه الدولة كانت على علاقة مع دول العالم من خلال عضويتها في الأمم المتحدة ، واللجان المتفرعة عنها . فمساعداتها المباشرة للدول النامية محدودة ، وتقوم بذلك من خلال الأمم المتحدة ، ومنظمات أخرى تمارس مشاريع إنسانية دولية . و لا يجب إغفال الدور الذي تقوم به في هذا الصدد ، وكذلك من خلال مشاركتها في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مناطق مختلفة في آسيا وإفريقيا .

فالسياسة الخارجية للنرويج محافظة إجمالا ، وبشكل لا تكون فيه حادة أو محورية ، كونها تخضع للكثير من الاعتبارات الداخلية ، التي تشكل المؤثر الرئيس في تحديدها . وهذه الأسباب لا تمكن صانعي القرار في النرويج من اتخاذ قرارات ، تتجاوزها أو تتحايل عليها إلا في حالات خاصة، ولكن ليست فاعلة لدرجة المساس في ما هو متفق عليه ، من مصلحة وطنية عامة .

هوامش الفصل الثاني

(١) محمد السيد سليم . التحليل العلمي للسياسة الخارجية " إطار نظري " . الفكر الاستراتيجي العربي ٤٠ (١٩٩٢).
مصدر سابق . ص ١٣٦-١٣٧ .

(٢) Bengt Sundelius "editedor". **Foreign Policies of Northern Europe**, (Colorado,U.S.A Press,Inc,1982).pp14 -15.

(٣) Ibid.p.15.

(٤) Arntzen, .**Political Life and Institutions in Norway**.Op.cit. . pp 9-11.

(٥) John C. Ausland . **Nordic Security and the Great Powers**.(Colorado,USA, Westview press, inc.,1986).pp.6-7.

(٦) Olav F. Knudsen. **Norway: Domestically Driven Foreign Policy**. Annala of the American Academy of Political and Social Scince ,Vol.512, Nov. 1990.p102.

(٧) Ibid. p. 13.

(٨) Bengt Sundelius "editedor".Op. cit. .p.15.

(٩) The World Factbook page on Norway. Op. Cit. p.6.

(١٠) جيمس أ. ستورنج . الديمقراطية في النرويج . مصدر سابق . ص ٣٠٢-٣٠٣ .

(١١) المصدر نفسه .

(١٢) Bengt Sundelius. Op.cit. .p16.

(١٣) Olav F. Knudsen. Op. Cit.. p109.

(١٤) Laura Neack, others. Foreign Policy Analysis" **Continuity and Change in Its Second Generation**".(New Jersey,USA) Prentice Hall, Englewood Cliffs, ,1995.pp117-118.

(١٥) Olav F. Knudsen. Op.Cit. . pp. 103-104.

(١٦) Bengt Sundelius. Op.cit..p.34.

(١٧) Gunnar Artezen . Op.cit.. p.99.

(١٨) Olav F. Knudsen. Op.cit. p.104.

(١٩) Tor Dagre . **Norway`s Political Parties**.Op.cit . pp.2-3.

(٢٠) Olav F. Knudsen.Op.cit. p.112.

(٢١) Ibid. p.109.

(٢٢) Bengt Sundelius.Op.cit .pp.49.

(٢٣) Nils A. Butenschon. **The Oslo Agreement in Norwegian Foreign Policy**. University of Durham,1995. p.11.

(٢٤) Nils A. Butenschon. **The Oslo Agreement in Norwegian Foreign Policy**.Op.cit.. pp.9.

(٢٥) جيمس أ. ستورنج . مصدر سابق . ص ٣٠٣-٣٠٤ .

(٢٦) Jon Gunnar Atntzen.Op.cit. . p.95.

(٢٧) جيمس أ. ستورنج . مصدر سابق . ص ٣٠٦-٣٠٧ .

(٢٨) Tor Dagre . **The History of Norway**.Op.cit. .pp.5-6

(٢٩) Jon Gunnar Atntzen. Op.cit .p.96.

(٣٠) Tor Dagre . **The History of Norway**.Op.cit. .p.6.

(٣١) Bengt Sundelius.Op.cit .p.17.

(٣٢) Arn Olav Brundtland . **Nordic Security at the End of Cold War: Legacis and New Challinges**. Baltic and Nordic Security Conference, Oslo, 1993.p.10.

(٣٣) Bengt Sundelius.Op.cit. .p.9-10.

(٣٤) جيمس أ. ستورنج . مصدر سايق . ص ٣١٣-٣١٤،٣١٩ .

(٣٥) Jon Gunnar Atntzen. Op.cit. . p.97.

(٣٦) Foreign Affair Ministry . **Questions regarding Norwegian Foreign Policy**. 1995,p.1.

(٣٧) ويمكن الاطلاع على العلاقة الاقتصادية بين هذه الدول في هذا المصدر Bengt Sundelius.Op.cit.p.119.

(٣٨) Foreign Affair Ministry . **Questions regarding Norwegian Foreign Policy**.Op.cit. 1995,p.2.

(٣٩) Tor Dagre . **The History of Norway**.Op.cit.p.6.

(٤٠) Ibid.pp.6-7.

(٤١) Jon Gunnar Atntzen. Op.cit. . pp.97-98.

(٤٢) Olav F. Knudsen.Op.cit. p.105.

(٤٣) Johan C. Ausland . **Norway, Oil, and Foreign Policy** .(Colorado, Westview Press, ,1979).pp25.

(٤٤) Foreign Affair Ministry . **Questions regarding Norwegian Foreign Policy**.Op.cit.p.2.

(٤٥) جيمس أ. ستورنج . مصدر سايق . ص ٣١٣ .

(٤٦) Jon Gunnar Atntzen. Op.cit.. pp.103-104.

(٤٧) John C. Ausland . **Nordic Security and the Great Powers**.Op.cit. pp.8-9,21.

(٤٨) ويوجد في المصدر معلومات عن التعاون الامني والعسكري في كافة المراحل . Ibid.pp. 20-21.

(٤٩) Map and Fact . Computer program . 1991.

(٥٠) John C. Ausland . Nordic Security and the Great Powers.Op.cit. .p.35.

(٥١) Bengt Sundelius.Op.cit. .pp.156-157,164.

(٥٢) Foreign Affair Ministry . **Questions regarding Norwegian Foreign Policy**.Op.cit. .pp.4-7.

الفصل الثالث

النرويج والقضية الفلسطينية

في الغالب يستطيع الباحث أن يضع تصورات عامة لموقف هذه الدولة تجاه القضية الفلسطينية ، بحيث تكون جزءا من عملية التعميم المستخدمة تقليديا ، حين يكون الحديث عن الدول الغربية والأوروبية ، التي ارتبطت مواقفها بمؤثرات فاعلة قد لا نكون جزءا منها . وقد نكون مجرد مجهول بالنسبة لهذه الدول ، الذي يحاول الغرب تعريفه كما يرتأي ، وكما تفرض عليه رغبته .

ويشير إدوارد سعيد في كتابه الاستشراق ، إلى أن الشرق لدى الأوروبيين له منزلته الخاصة في التجربة الأوروبية ، " فالشرق ليس لصيقا بأوروبا وحسب ، بل انه كذلك موضع اعظم مستعمرات أوروبا ، وأغناها ، وأقدمها ، ومصدر حضاراتها ولغاتها ، ومنافسها الثقافي ، واحد صورها الأكثر عمقا وتكرار حدوث للآخر " .(١)

وهذا في الغالب لدى الدول التي تأثرت وتؤثر في الشرق بشكل مباشر ، من خلال العديد من التداخلات بين الموقعين وقاطنيهما. وقد انسحب ذلك على الشعوب التي تعيش بعيدا عن الشرق، من خلال العلاقة غير المباشرة معه ، والتي استندت في معرفتها عن الشرق ، من خلال رؤية من هم على اتصال مباشر معه . وهؤلاء بنوا معرفتهم بالشرق من خلال الدين " الاسلام " الذي هدد أوروبا مرات عديدة ، وكانت معرفتهم سطحية غير دقيقة لعدو دينهم . وهم كذلك بنوا معتقداتهم ومعرفتهم كذلك لهذا الموقع من العالم، على أسس مختلفة متداخلة ، من الثقافة والسياسة والاقتصاد ، برؤى متحولة ارتبطت بتغيير موازين القوى بين أوروبا والعرب . فكما ارتبط تعريف المسألة الشرقية ، بحالة العلاقة بين قوة الطرفين ، فالمعرفة كذلك ارتبطت بذلك ، فهي معرفة الضعيف للقوي حينا ، ومرحلة معرفة القوي بالضعيف حينا اخر .

فكما كان في معركة بلاط الشهداء ٧٣٢ م ، والوقوف أمام " فينا " في القرن السادس عشر ، نجد إخراج المسلمين من اسبانيا في نهاية القرن الخامس عشر ، وحملة نابليون في نهاية القرن الثامن عشر. فهي علاقة ومعرفة صدام وسيطرة واحتواء ، دون إبراز لصفات أخرى تكون هامشية وغير مجدية في تعريف العلاقة القائمة على المعرفة .(٢)

وتجددت العلاقة في القرن التاسع عشر على قاعدة الاستعمار ، الذي صاغ اغلب رؤى أوروبا والعالم الغربي تجاه المنطقة العربية، فنجد كلا من فرنسا وبريطانيا وايطاليا واسبانيا المانيا ، تعمل على تحديد موقف الغرب من العرب بشكل عام . وتستمر معرفة حقبة الاستعمار حتى

نهايته بشكله التقليدي ، واستمراره بأشكال أخرى ، فيوصف العرب بأنهم غير موثوق بـــهم ، وأغبياء ، وقذرون ولا يستطيعون الاتفاق فيما بينهم .

ويوضح الجنرال اود بول " Odd Bull " ، الذي عمل في خدمة الأمم المتحدة ، في ستينيات هذا القرن ، بأنه إبان أزمة السويس وعقد الخمسينيات ساد هذا الرأي في أوروبا عامة والـــنرويج خاصة ، وان هتلر لم يمت ، بل ذهب إلى مصر وظهر على شكل عبد الناصر .(٣)

وبما أن النرويج دولة من دول أوروبا ، تتميز بطابعها الغربي ، وتوجهاتها الثقافية التي هـــي جزء من توجهات الغرب بشكل عام، فهي تشارك كما غيرها في تحديد موقفها من العـــرب(*) والشرق بشكل يتوافق ومكوناتها وارتباطاتها ورؤاها العامة . ويمكن معرفة أهمية تشكيل رأي النرويجيين ، من خلال علاقة هذه الدولة المتميزة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكيـــة ، والدول الغربية الأخرى التي حددت رؤية عامة نحونا .

وقد تكون رؤية هذه الدولة اكثر توجيها منها ذاتية التشكل ، وتكون بذلك معرفة سطحية ، غير دقيقة ، ولا تكون مكثفة كما هي في الدول ذات العلاقة المباشرة في المنطقة . وهنـــا يجـــدر القول إن هناك محددات وعوامل مختلفة ، تدفع هذه الدولة لتبني مواقفها تجاه هذه المنطقـــة ، والتي جاءت في مراحل تاريخية مختلفة في هذا القرن . ويمكن فهم ذلك من خلال الفصـــول السابقة ، وكيف تؤثر البنى الداخلية النرويجية، وبيئة وموقع هذه الدولة ، وامكانياتـــها التـــي ، ربما ، لم تلزمها بتبني سياسات وسطية تجاه القضية الفلسطينية .

أولا – محددات الموقف النرويجي من الصراع العربي الصهيوني :

في الغالب ، عندما تتبنى الدول والأفراد مواقف محددة ، تكون مستندة إلى معلومـــات حول هذه القضايا التي تستلزم اتخاذ موقف إزاءها . وقد تصاغ المواقف بنـــاء علـــى رأي أو معرفة قلة قليلة للحقائق، التي تحدث في مكان ما على هذه الأرض . فقلة من النـــاس كـــانت تدرك حقيقة ما يحدث في فلسطين ، خاصة في العالم الغربي . ويشير إلى ذلك مـــرة أخـــرى الجنرال النرويجي بول ، بعد عودته إلى بلاده في أعقاب حرب ١٩٦٧ بستة اشـــهر لقضـــاء إجازة أعياد الميلاد هناك. فيقول " لا يوجد واحد من المئات الذين تحدثت إليهم يدرك حقـــائق الأمور، وهم يتقبلون الموقف والرأي الإسرائيلي بكافة أبعاده واعتباراته ، في الصراع الدائـــر على فلسطين ".(٤)

(*) إن علاقة النرويج مع الدول العربية والمنطقة العربية بشكل عام لم تخرج عن إطار الاهتمام بالقضايا النفطية وسياساتها ، فعلى سبيل المثال هناك علاقة نرويجية قطرية بهذا الخصوص ، حيث يوجد تعاون في مجال النفط . أما مجال العلاقات الأخرى فيرتبط بقضايا البيئة والملاحة في المياه العربية ، وخاصة قناة السويس للبحرية النرويجية النفطية . وهي بذلك تكون علاقاتها مقتصرة في اغلبها على قضايا النفط ومشتقاته وتسويقه وأسعاره . وكان لها دعم لقوات التحالف الغربي في حرب الخليج الثانية ، بنواح طبية .

إن تناول محددات السياسة الخارجية للنرويج إزاء فلسطين قضية وشعبا ، أو مواقفها من كل ما يتعلق بهذه المسألة ، قد يكون متماثلا مع دول أوروبية أخرى بإطاره العام ، وقد تتمايز بمحددات خاصة بها. وبما أن النرويج تشترك بما يوجه الرأي الأوروبي إزاء فلسطين والصراع ، فهي جزء من كل ، وكذلك لتجاربها ومواقفها الذاتية اثر في تمايزها في عدة قضايا، وهنا يفضل الإشارة إلى أن التسلسل في الترتيب للمحددات، لا يعطي أفضلية لبعضها على بعض .

وللمحددات التي تشكل الرأي النرويجي ترابط كبير جدا بعملية صنع السياسة الخارجية لهذه الدولة ، والتي أشير إليها سابقا . فسياستها تجاه المنطقة العربية ، والصراع العربي الصهيوني، هو أحد خياراتها السياسية الخارجية ، التي ترتبط بعوامل ومؤثرات فاعلة في صناعتها لسياستها الخارجية . ولا يمكن تجاوز ذلك ، حين تحدد مواقفها من النظام الدولي وتفاعلاته ، أو التفاعلات الداخلية ذات العلاقة بتكوين الرأي العام تجاه القضايا الخارجية .

والمحددات تكون على الشكل التالي :

١ – المسألة اليهودية في أوروبا :

شكلت المسألة اليهودية في أوروبا ، عاملا مهما في تحديد صياغة المواقف الرسمية وغير الرسمية ، إزاء فلسطين والصراع القائم فيها . والنرويج كغيرها من دول أوروبا ، تأثرت بشكل كبير بهذا العامل في اتخاذ مواقفها إزاء المنطقة العربية ، والمحاولة الصهيونية لاقامة وطن في فلسطين. وهي بذلك لم تخالف الأنموذج الأوروبي العام المتعاطف مع اليهود ودولتهم ، الذي احتل موقعا بارزا في تفكير الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية .

وساد في مطلع القرن التاسع عشر قانون يمنع دخول اليهود للأراضي النرويجية ، وقد جاء هذا القانون في التشريع الذي نظم الحياة في النرويج عام ١٨١٤م. ولم يكن المقصود في القانون الجانب المعادي لليهود كما ساد أوروبا في حقبات مختلفة، بل جاء القانون ليخول الملك منع دخول أية ديانة أخرى للنرويج ، حتى يتسنى الحفاظ على طابع ديانة الدولة الايفانجيلية اللوثرية ، وقد شمل هذا القانون طوائف مسيحية أخرى كالكاثوليك . وقد تشابهت النرويج بذلك مع السويد ، التي هي في الغالب من العوامل الفاعلة في التأثير على تبني تشريع كهذا ، خاصة على ضوء الوحدة التي تمت بين البلدين عام ١٨١٤ .

وقد سبق أن سن تشريع في السويد عام ١٦٨٥ ، يمنع بموجبه هجرة اليهود إلى السويد ، وإنذار المتواجدين فيها بمغادرة الأراضي السويدية ، ومنع ممارسة الطقوس الدينية لهم . فكان لتأثير السويد والموقف الديني السائد اثر كبير في منع اليهود وغيرهم من دخول أراضي النرويج ، وتم تعديل ذلك في عام ١٨٥١ ، والغي الحظر عنهم كما كان في السويد عام ١٨٣٨. وحصل اليهود في النرويج ، على حقوق المواطنة التامة في عام ١٨٩١ ، حيث بلغ

عددهم في نهاية القرن التاسع عشر ٦٥٠ يهوديا وفق الوكالة اليهودية ، وجاءوا إليها من وسط شرق أوروبا .(٥)

ويعزو البعض اتخاذ هذه الاجراءات بحق اليهود ، على غرار ما ساد أوروبا في تلك الفترة ، حيث كان جانب كبير من هذه القوانين بناء على جوانب اقتصادية بحتة ، كما يشار إلى ذلك في القضايا التي تخص السويد . ويمكن الإشارة أيضا إلى أن أسباب رفعها قد تكون للسبب نفسه ، خاصة بعد بيان اثرهم الاقتصادي البارز في هولندا ، ونشاطهم العلمي الذي تمايزوا فيه، ومن خلال تأثير بريطانيا في أعقاب الدور الذي لعبته مبادئ الثورة الفرنسية دورا في بهذا الصدد .

كان للحرب العالمية الثانية واحداثها دور في تعزيز الشعور العام لدى الأوروبيين تجاه المسألة اليهودية ، وخاصة ما سمي بمعاداة السامية . فما قامت به المانيا النازية ، والأحزاب العنصرية في أوروبا إبان الحرب ، كان مبعث حالة من الشعور بالذنب تجاه اليهود ، كما انه أدى إلى توفير دعم للحركة الصهيونية لم تنعم به على الصعيد الغربي .

وبما أن النرويج خضعت للحكم الألماني ، الناتج عن احتلال أراضيها عام ١٩٤٠ ، فهي عانت من جهة ، وتملكها الشعور بالذنب من جهة أخرى . بعد تشكيل حكومة " فيدكون كويزلنج " ، زعيم حزب الوحدة الوطنية النرويجية " فاشي " ، والمرتبط مع المانيا منذ سنوات عدة ، حيث كان معروفا ان لديه ومساعديه علاقة مباشرة مع هتلر والزعماء النازيين قبل الغزو ، وهذا مما عزز الشعور " بالذنب " لدى النرويجيين .(٦)(*)

ويشار في هذا الصدد إلى أن ما مجموعه ٧٧٠ يهوديا نرويجيا أرسلوا إلى معسكرات الاعتقال النازية ، قتل منهم ٧٦٠ شخصا وفق الوكالة اليهودية العالمية ، وهرب بمساعدة المقاومة النرويجية ٩٠٠ شخص إلى السويد المحايدة وفق الوكالة . بينما سمير بوتاني يشير إلى أن عدد القتلى بلغ ٦٠٠ ، من بين الاعداد الكبيرة التي أرسلت من النرويجيين ، وقد استطاع ١٠٠ شخص الهرب إلى السويد قبل وقوع النرويج في قبضة المانيا .(٧)

والنرويج كغيرها من الدول الأوروبية ، ساد لديها ما أطلق عليه الشعور بالذنب تجاه اليهود ، الذين تعرضوا لما افرز من أنماط فكرية وعقائدية في أوروبا، في مرحلة تبلور وتنامي الفكر القومي والاستعماري . وربما تكون النرويج اكثر تطرفا في ذلك ، كون البعض منها ساعد في ممارسة الاضطهاد بحق اليهود ، خاصة بتشكيل الحكومة المتعاونة مع النازية . وهنا شكل

(*) ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى التصريحين الصحافيين لكل من رئيس الوزراء النرويجي ووزير الخارجية في ٢٣ حزيران ١٩٩٧ حول الجوانب الأخلاقية والقيمية التي يشعر بها النرويجيون إزاء ما اقترف من جرائم بحق اليهود في أوروبا عامة والنرويج خاصة ، وذلك في فترة الحرب العالمية الثانية . وهذا نشر من قبل وزارة الخارجية النرويجية " Ministry of Foreign Affairs,pressreleas" .

الدين أثرا في ذلك كما يشير " اود بول " ، فالكتاب المقدس يصف اليهود بشعب الله المختار.(٨)

وبما أن النرويج لم تخل من الحركات العنصرية ، كما مع مجموعة كويزلينج الذي ترأس الحركة الفاشية في النرويج ، فإن الحالة التي سادت النرويج قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها تجاه اليهود ، كانت تشابه ما ساد أوروبا . حيث اظهرت دراسة لباحث نرويجي ، تناول التوجه النرويجي العام الرسمي، خاصة بأمور الهجرة في الفترة الواقعة بين (١٩١٤-١٩٤٣) ، وبين من خلالها ان هناك سياسة واضحة معادية لليهود في النرويج .(٩)

المسألة اليهودية في عموميتها كانت معضلة أوروبية وغربية ، وأمست قضية دولية عانت من اثارها شعوب كثيرة لم تكن في يوما ما جزءا من تاريخها الخاص كما هي لأوروبا. والنرويج كان لها نصيبها من ذلك ، من خلال تاريخها في القرن التاسع عشر والثلث الأول من القرن العشرين ، حيث المرحلة الأولى لديها تجاه المسألة اليهودية . أما أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، فقد تبنت مواقفها وساهمت بما عليها بخصوص هذه المسألة تحت تسمية الشعور بالذنب . وكما أشار الجنرال بول لم يكن النرويج حرج كغيرها من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في حل أزمتها على حساب العرب . فالعلاقة هنا لا تخرج ولن تخرج عن إطار علاقة الغرب بالشرق ، وعلاقة المتفوق بالمتفوق عليه .

٢ - العامل الثقافي والتوجه الأوروبي العام :

عند تناول العامل الثقافي كمحدد لموقف دولة ما ، أو مجتمع محدد ، تجاه قضايا تخلق نمطا من الصراع ، يؤدي ذلك إلى تمايز المواقف بين مختلف المجتمعات ، كنتيجة لتكوينها الثقافي واقتراب هذا التكوين وابتعاده عن أطراف الصراع . وعند الحديث عن الثقافة وتوجهاتها واثر ذلك على القضية الفلسطينية ، والصراع الذي ساد فلسطين ، نجد أن أوروبا مجتمعة بنت ثقافتها على أساس التعالي على ثقافة العرب وحضارتهم . فالحركة الصهيونية جزء من الفكر الغربي ، الذي نما وتطور وفق ثقافة الغرب ورؤيته للآخر . وهي تعبير منحدر عما ساد أوروبا تجاه العرب ، ويرتبط ذلك بعلاقة مركبة مع ما عاناه اليهود من عنصرية أوروبية.(١٠)

وبناء على التلاقي الثقافي بين الدولة اليهودية " إسرائيل " وأوروبا ، فان الدول الأوروبية تتعامل معها على قاعدة أنها دولة أوروبية .(١١) وهنا يشار إلى الرأي القائل حول التحالف ما بين الثقافة اليهودية والمسيحية الديمقراطية ، في مواجهة الحضارات الأخرى ، التي هي اقل شأنا من حضارة الغرب وفقا لرأي صامويل هنتغتون .

وهنا لا يمكن إغفال المكون الديني الفاعل في الثقافة المتداخلة بين الصهيونية والنرويجيين ، فقد استخدمت حكاية داوود وجالوت ، كتعبير لدى النرويجيين تعليقا على حرب ١٩٦٧ ، وهذا

تراجع في فترة العداء لليهود إبان مرحلة تشكل القوميات في أوروبا وتناقض المصالح الاقتصادية . فكما يظهر أن عامل التكوين الديني للثقافة المشتركة لفكرة الدولة اليهودية ، والتوجه الثقافي النرويجي متشابه الأصول ومتعزز بعد الحرب العالمية الثانية . ويعزز هذا القول مرة أخرى رأي الجنرال بول في كتابه الحرب والسلام في الشرق الأوسط ، فيقول " الكتاب المقدس "Bible " بطبيعة الحال ، يحثهم على تفضيل شعب الله المختار " .(١٢)

ومن جانب آخر للتواصل الثقافي ، نجد أن التوجه الاشتراكي الغربي ، كان من القضايا المشتركة بين النرويج والدول الاسكندنافية من جهة، والحركة الصهيونية وعدد من توجهاتها من جهة أخرى . فقد رأى أقطاب حزب العمال النرويجي في إسرائيل اشتراكية ذي تجربة مميزة ، استطاعت رغم صغرها تحقيق ما أرادت . فكان الارتباط مع حزب (مباي) الصهيوني ، من خلال مؤتمر الاشتراكية الدولية ، للأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الغرب.(١٣)

فاعتبرت التجربة الصهيونية مميزة في الاشتراكية ، وتلتقي بها مع النرويج والدول الاسكندنافية بشكل عام . وكان للكيبوتس اثر كبير في إبراز التجربة الصهيونية الاشتراكية ، وجعلها أحد ابرز مجالات الاستقطاب للتوجهات الاشتراكية في تلك المنطقة من أوروبا . وقد حازت الحركة الصهيونية من خلال فكرة الكيبوتس ، على إقرار أن هذه الحركة ، وما نشأ عنها من دولة تمثل التوجه الاشتراكي لدى الأوروبيين . وقد زار الكيبوتس عدد كبير من أبناء الدول الاسكندنافية ، وعملوا بها كمتطوعين ، وبهرتهم هذه الفكرة الاشتراكية الناجحة .(١٤)

وهنا نشير إلى أن التوجه الثقافي الاشتراكي ، تم التأكيد عليه مرة أخرى في عام ١٩٩٦ ، من قبل رئيس الحكومة النرويجية الحالي . الذي أشار إلى أن اشتراكيي النرويج " حزب العمال " ، يعتبرون فكرة الكيبوتس القائمة في الدولة اليهودية ، قريبة جدا من الثقافة النرويجية الاشتراكية للحركة العمالية ، وحركة اتحاد التجارة . وكان رئيس الحكومة قد أدلى بذلك ، في اجتماع اللجنة التنفيذية للكونغرس اليهودي العالمي ، الذي عقد في أوسلو بتاريخ ١١/٢٥/ ١٩٩٦.(١٥)

يمكن هنا إدراك أن المكون الثقافي النرويجي ، بتداخلاته المختلفة من الدين ، والقومية، والفكر ، أدى إلى اعتبار أن تلاقي الثقافة بين ما هو سائد في النرويج والفكرة الصهيونية ، اكثر ملائمة من أن يكون محددا سلبيا لتوجهات النرويج تجاه فلسطين . وهنا لا يجب الفصل بين ذلك وبين المراحل لتي مرت بها المسألة اليهودية في الثقافة الأوروبية ، أو التوجه الأوروبي العام تجاه هذه المسألة التي أظهرت الأوروبيين والغرب بحالة من العنصرية.

وهنا لا يمكن إغفال الموقف الذي أشار إليه النرويجي العامل في القوات الدولية " بول " إلى أن النرويج وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أيضا ، لم يكن لديها وازع في أن يكون من غير المناسب ، أن يدفع العرب ثمن جرائم هتلر .(١٦)

٣ - المحدد السياسي :

بناء على تصريح وزير الخارجية النرويجي " هالفارد لانجة" في محاضرة له بجامعة أوسلو عام ١٩٤٨ سبق الاشارة إليه ، والذي أكد فيه أن النرويج جزء من أوروبا الغربية ، جغرافيا واقتصاديا وثقافيا ، وأنها ستستمر دولة ديمقراطية أوروبية غربية . وقد صوت البرلمان النرويجي في خطوة اكثر تأكيدا على الموقف السياسي النرويجي ، على المستوى الدولي والاقليمي والداخلي ، بقبول الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي ، بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل ١٣ صوتا معارضا للانضمام . وهذا كان بمثابة أغلبية تمثيلية للتوجهات التي سادت المجتمع النرويجي حيال التوجهات السياسية العامة ، الداخلية منها والخارجية .(١٧)

وفي سبيل توفير الأمن كمنطلق للمستوى الرسمي النرويجي والشعبي ، أمام الخطر السوفيتي إبان الحرب الباردة ، جاء الانضمام " للناتو" بدرجة شديدة الولاء لهذا الحلف من حيث سياساته الأمنية والعسكرية والسياسية . ورغم عدم وجود قوات لهذا الحلف فوق الأراضي النرويجية ، كمحاولة لتخفيف ردة الفعل السوفيتية على هذه الخطوة ، إلا أن الأراضي النرويجية لم تخل من نشاطات للحلف .(١٨)

ومن خلال الانضمام للحلف المرتبط كليا بالتوجهات الأمريكية السياسية والعسكرية والثقافية ، تكون النرويج التي لا ترتبط بمصالح اقتصادية بالمنطقة العربية ، تبنت السياسات الأمريكية تجاه المنطقة والصراع العربي الصهيوني ، من خلال تأثير التحالف العسكري من جهة ، والتوجهات السياسية المسيطر عليها من قبل حزب العمال النرويجي من جهة أخرى . وهذا يأتي ضمن التوجه الأوروبي الغربي ، المناوئ للاتحاد السوفيتي ، ومخاطر الحرب الباردة التي هيمنت على تفكير الأوروبيين باعتبارهم جبهة أمامية في مواجهة الخطر .(١٩)

وبما أن حزب العمال النرويجي سيطر على مقاليد السياسة ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينيات بأغلبية برلمانية ، واستمر في الحكم حتى اليوم دون الأغلبية الذاتية أحيانا، ومع خروجه أحيانا من الحكم ، لصالح تحالف غير الاشتراكيين ، إلا أن سياسته تجاه إسرائيل لم يختلف عليها معه كثير من الأحزاب النرويجية الأخرى ، ولم تسنح الفرصة للأحزاب الأخرى تغيير السياسة الخاصة بذلك لقصر الفترة لها في الحكم ، إن توفرت لديها رغبة التغيير .(٢٠)

٤ – المحدد النخبوي والفردي :

في عملية اتخاذ القرار السياسي لدولة ما ، نجد أن هناك عوامل عدة تعمل على تحديد العملية وتوجهاتها. منها البناء المؤسساتي وبيروقراطيته ، والأحزاب السياسية وتوجهاتها إن كانت في الحكومة أو في المعارضة ، ومجموعات المصالح والضغط والرأي العام ، بجانب البيئة الاقليمية والدولية وأثرها في صناعة السياسة الخارجية بشكل محدد . وهناك محدد يمكن ان يكون فاعلا ورئيسا في تحديد اتجاهات السياسة الخارجية لدولة ما ، يتمثل في التوجهات الشخصية لصانعي القرار في الدولة ، وللقيادات والنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بجانب دور الاعلام المميز في ذلك .(٢١)

ويتعزز دور الشخص أو الفرد والنخبة في الأنظمة السياسية وفق نوعيتها ، ففي الأنظمة محدودة الديموقراطية أو منعدمة، نجدها ترتكز على الفرد الحاكم أو النخبة المحيطة به . أما في الدول ديمقراطية الأنظمة ، فإننا نجدها متفاعلة مع عوامل أخرى تكون مقبولة ، أو تفتقد البنى الداخلية المعرفة الكافية عن القضايا قيد البحث ، فيظهر دور القائد أو الفرد والنخبة في تمرير القرارات وفق ما يرتأيه .(٢٢)

ونجد أن النرويج كدولة ديموقراطية خضعت للنوع الثاني في عملية اتخاذ القرار تجاه القضية الفلسطينية ، حيث أن توجهاتها العامة كانت مؤيدة للحركة الصهيونية ودولة إسرائيل بناء على المحددات السابقة . إلا أن صانعي القرار في هذا الشأن كان لهم دور كبير في تحديد الموقف الرسمي لهذه الدولة ، في المحافل الدولية والعلاقة المباشرة مع أطراف الصراع . وجاء هذا في خضم المعرفة المحدودة للرأي العام النرويجي بحقيقة ما يحدث في فلسطين وحسب ما أشير إليه سابقا وفق ما ذكره الجنرال " بول " بعد حرب ١٩٦٧م ، " لا يوجد واحد من المئات الذين تحدثت معهم في النرويج يدرك حقيقة الأمور هناك في الصراع الدائر " .(٢٣)

ونجد دور الأفراد والنخبة في تحديد الموقف النرويجي من المسألة الفلسطينية ، في حدة حالات عاشها الصراع العربي الصهيوني ، وكان الموقف النرويجي قائما على الاعتبار المباشر والآني لشخصية متخذ القرار . ولكن هذا لا يعني خروج القرار أو الموقف المتخذ عن المسار العام للسياسة النرويجية ، إلا في حالات حديثة جاءت بعد العام ١٩٧٤م ، حين تبنى وزير الخارجية النرويجي موقفا مؤيدا لإلقاء عرفات خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.(٢٤)(*)

وهذا ينطبق على اغلب قيادة حزب العمال النرويجي ، الذين حكموا النرويج لفترات طويلة وحرجة في تاريخ القضية الفلسطينية . فكما كان مع (Trygve Lie) السكرتير العام الأول للأمم

(*) كان وزير الخارجية في تلك الفترة (Knut Frydenlund) وكاد يخسر منصبه بسبب ذلك ، حيث تعرض للوم شديد من قبل معظم الاتجاهات السياسية في النرويج .

المتحدة، وهو أيضا من قيادات حزب العمال النرويجي ، الذي عمل هو والقيادة العمالية على التصويت لصالح الحركة الصهيونية فيما يخص قرار التقسيم ١٩٤٧م ، والقرار بقبول عضوية دولة إسرائيل في الأمم المتحدة ، بالرغم من موقف العاملين في وزارة الخارجية الرافض لذلك الذين كان لهم تحفظ تجاه الصهيونية ودولة إسرائيل بخلاف قيادة الحكومة .(٢٥)

ويمكن أن يكون من الأمثلة المميزة في إطار تحديد النخبة أو الفرد القائد ، ما تمايز به قادة حزب العمال النرويجي ، وعلى وجه الخصوص (هاكون لي)(*) سكرتير حزب العمال النرويجي في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن . وهو كما يوصف ، فقد كان ذو سياسة " ستالينية أو مكارثية " تجاه القوى اليسارية ، خاصة الحزب الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية . حيث عمل على تفتيت وقمع كل المعارضة اليسارية في النرويج ، بما فيهم اعضاء الاتحاد العمالي النرويجي .

من جهة اخرى مناقضة لمناهضته للشيوعية ، كان مواليا للصهيونية ، التي عمل على توجيه كل فروع واجزاء الحركة العمالية لصالحها . فحزب العمال والاتحاد العمالي ، والكتاب والمثقفين والمحررين ، وكل من اتصل بهم أو سيطر على المؤسسات التي عملوا بها ، وجههم من اجل دعم دولة إسرائيل في الخمسينيات والستينيات .(٢٦)

سيتضح أيضا دور الفرد والشخصية في السياسة النرويجية ، خاصة الخارجية منها عند تناول إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وكيف كان لها اثر في تحقيق ما تم تحقيقه بين طرفي الصراع . ولكن لا بد هنا التنويه إلى أن هذا الدور لا يمكن نجاحه ، إذا ما توفر رأي عام مناهض له ، أو معارضة قوية من الأحزاب المعارضة كما كان في قضية وزير الخارجية النرويجي عام ١٩٧٤م .

ثانيا – علاقة النرويج مع طرفي الصراع :

عند تناول علاقة دولة ما مع دول أخرى أو هيئات ومنظمات ، تكون هناك عدة تصنيفات لهذه العلاقة . فإما تكون علاقة متمايزة ومتينة ، أو متوسطة وعادية ، أو ضعيفة في حال وجود علاقة ، أما في حال عدم وجود علاقة بين الدولة وغيرها ، فيكون نتيجة موقف عدائي ، أو لعدم ضرورة وجود علاقة . وبالنسبة للنرويج نجد أنها دولة ذات علاقات ، تحددت وفق أولوياتها ومصالحها واتجاهاتها العامة كغيرها من الدول. وهذا ما سنحاول

(*) هوكن لي لا تربطه علاقة قربى مع السكرتير العام للأمم المتحدة تريغفي لي بالرغم من التشابه في المقطع الأخير من الاسم .

توضيحه من خلال إلقاء نظرة على علاقة النرويج مع الطرف المغتصب لفلسطين من جهة، ومن جهة أخرى علاقتها مع أصحابها الشرعيين .

١ - العلاقة مع الحركة الصهيونية وإسرائيل :

في الخطاب الذي توجه به (Thorbj rn Jagland) رئيس وزراء الحكومة النرويجية الحالية، للجنة التنفيذية للكونغرس اليهودي العالمي ، المجتمعة بأوسلو في شهر تشرين الثاني ١٩٩٦ ، اشار إلى العلاقة بين النرويج واليهود والحركة الصهيونية ودولة إسرائيل . كما أشار إلى الماضي الذي شكل عاملا مهما في خلق هذه العلاقة ، وفي فرض نفسه على شكلها ونمطها.

ويمكن من خلال هذا الخطاب ، إدراك جزء من المرتكزات الخاصة التي اعتمدت عليها النرويج في سياستها الخارجية وعلاقاتها مع إسرائيل ، التي افادت إفادة بالغة من ذلك . فمن خلال أحداث الحرب العالمية الثانية ، وما تعرض له يهود أوروبا ، كان القسم الأول من خطاب رئيس الوزراء ، الذي أشار إلى عدم القدرة على نسيان ذلك ، وعدم السماح بتجاهله في كتب التاريخ النرويجية حتى تعلم به الأجيال القادمة .(٢٧)

وأشار أيضا إلى أن الحكومة النرويجية شكلت لجنة مستقلة في شهر اذار ١٩٩٦ ، من اجل التحقق في ما تناقلته وسائل الاعلام حول مصير الممتلكات اليهودية إبان حكم كويزلينج النازي للنرويج. وستقوم اللجنة بتقديم النتائج التي تتوصل اليها للحكومة في غضون عام ، بحيث يتم تقديم اقتراح للبرلمان من اجل اتخاذ القرار لإنهاء هذه القضية . وستبقى النرويج كما هي الان وكما في السابق ، على علاقة مميزة مع اللجنة اليهودية في النرويج وغيرها من الأطراف ذات العلاقة حتى بعد الانتهاء من هذا الموضوع .

من جهة ثانية تطرق رئيس الوزراء الى العلاقة التي تربط النرويج بإسرائيل تاريخيا ، حيث أشار إلى أن السفارة النرويجية في تل ابيب تعتبر من اكبر البعثات النرويجية الدبلوماسية في المنطقة بأسرها ، وقال ان ذلك ليس مصادفة . فالعلاقة بين الشعبين متواصلة على كافة المستويات ، من خلال المنظمات غير الحكومية والمجموعات المختلفة ، كالبلديات والمجموعات الدينية ذات العلاقة المميزة مع إسرائيل ، فإسرائيل بالنسبة للكثير من النرويجيين تعتبر ، تقريبا ، دولة مجاورة .(٢٨)

وقد أكد في خطابه أيضا على علاقة كل من الحركة العمالية وحزبيها في البلدين ، والمؤسسات التي تفرعت عنها وقياداتها بشكل قوي جدا ، حتى أن فكرة الكيبوتس أمست قريبة جدا من التراث للحركة العمالية ولحركة الاتحاد للتجارة النرويجي . وهذا من الدلائل التي تبين مدى التقارب بين المؤسستين والقيادتين ، اللتين حكمتا كلا من النرويج وإسرائيل لفترات زمنية طويلة (٢٩)

أ – العلاقة مع الحركة الصهيونية :

قد تكون العلاقة بين النرويج والحركة الصهيونية قبل إقامة الكيان الصهيوني على ارض فلسطين هي القاعدة التي ترتكز عليها علاقة الطرفين . وبما أن العلاقة تشكلت في فترة زمنية حرجة لكلا الطرفين ، من قبل مجموعتين متماثلتين في القيم والتوجهات الفكرية ، وحين سيطرت هاتان المجموعتان على الحكم كلا في موقعه كرست العلاقة وفق رؤيتهما واعتباراتهما . والحديث هنا يدور عن الحركة العمالية النرويجية ، والتوجه العمالي في الحركة الصهيونية ، التي تمثلت بقيادة بن غوريون وجولدا مائير وحزب " المباي " في تلك الفترة .

ويستند في إقامة هذه العلاقة إلى التحليل الذي يشير إلى أن كلا القيادتين تعرضتا لمصير مشترك من قبل النازية، التي اضطهدت اليهود من جهة ، والاشتراكيين من جهة أخرى ومن ضمنهم النرويجيين . فالكثير من قيادات العمال الاشتراكين في النرويج ، تعرضت للاعتقال من قبل المانيا النازية بالتعاون مع الحكومة النرويجية المتعاونة معها ابان الحرب العالمية الثانية، ومكثوا في المعتقلات مع اليهود . وهذا وفق الرأي نفسه الذي يفسر العلاقة بين الجانبين ، خلق إمكانيات كبيرة لصياغة علاقة ثنائية متينة ، تستند إلى التجربة الشخصية للقيادة النرويجية التي تصرفت وفق ذلك فيما بعد .(٣٠)

وقد تمت الإشارة إلى العلاقة بين النرويجيين و القيادة العمالية للحركة الصهيونية ، في خطاب رئيس الوزراء سابق الذكر، والذي أشار إلى قوة العلاقة التي يرتبط بها الطرفان بشكل شخصي من خلال التوجه الاشتراكي الذي جمعهما. وهذا ما مثلته علاقة النرويج والحركة الصهيونية ، كعنصر رئيسي من عناصر التحديدات العامة لسياسة النرويج إزاء إسرائيل أو القضية الفلسطينية . وبهذا هي لا تختلف كثيرا عن الدول الاسكندنافية الأخرى ، خاصة السويد والدنمارك، حيث تجد ان علاقة الحكومات الاشتراكية الديمقراطية في هذه البلدان تتميز بقوتها ومتانتها مع الحركة الصهيونية ومنظماتها في دولها وخارجها .(٣١)

وكنتيجة مباشرة للعلاقة بين الحركتين ، قامت النرويج بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعد سيطرة حزب العمال على الحكومة النرويجية ، بتوفير تدريب لقوات الهاغاناه الصهيونية ، على أراضيها في العام نفسه الذي أعلنت فيه إسرائيل على ارض فلسطين . وقد كان ابرز الشخصيات التي قدمت مساعدات مهمة في تحقيق أهداف الحركة الصهيونية ، على المستوى النرويجي (Haakon Lie) سكرتير حزب العمال النرويجي في الخمسينيات والستينيات .

وبجانب سياسته على المستوى الداخلي لحزب العمال النرويجي واتحاد العمال الوطني ، في الدفع بكافة الاتجاهات إلى دعم الصهيونية ومتطلباتها ، أدى هوكن لي دورا متجاوبا مع السياسة الأمريكية في التخلص من التيارات الشيوعية واليسارية في المؤسسات العامة النرويجية . وعمل ما يكفي لإنجاح صفقة المياه الثقيلة اللازمة لإسرائيل ، حتى تتمكن من

الاستمرار في مشروعها النووي العسكري . وفي مقابلات صحافية اجريت معه ، حين سئل عن دوره ومساعداته لإسرائيل : وهل قام بعمليات سرية لحسابها ، أجاب " لا يطرح أي سؤال حين يتعلق الأمر بطلب إسرائيل المساعدة منه " .(٣٢)

وقد اشار عدد من الكتاب في النرويج إلى الدور المهم الذي لعبه السكرتير العام الأول للأمم المتحدة (Trygve Lie)(٣٣) ، في المساعدة لاتخاذ قرارات في الأمم المتحدة لصالح الحركة الصهيونية . وقد اعتبر في تلك الفترة من اكثر المؤيدين للحركة الصهيونية ، وإسرائيل فيما بعد ، التي حازت على قرار التقسيم والاعتراف بعضويتها في الأمم المتحدة إبان فترة رئاسته . إلى حد أن أحد الصحافيين النرويجيين قد ذكر في كتابه **دائما من اجل إسرائيل** المنشور في أوسلو عام ١٩٩٦ ، أن (تريغفي لي) كان على علاقة وثيقة مع المخابرات الصهيونية .(٣٤)

ويشار الى السكرتير الأول للأمم المتحدة (تريغفي لي) بإصبع الاتهام بشكل ما ، في قضية اغتيال الكونت برنادوت الوسيط الدولي في فلسطين ١٩٤٨ ، الذي قام بتعينه (لي) على قاعدة أن الكونت برنادوت مؤيد لمطالب وأهداف الحركة الصهيونية . وقد اتهم (لي) بأنه قد سرب العديد من الوثائق والتقارير التي أرسلها له الكونت للحركة الصهيونية ، من خلال جلساته العديدة مع (ابا ايبان) الصهيوني الذي مثل " إسرائيل " حينها في الأمم المتحدة.(٣٥)

ولم يكن دور (تريغفي لي) مقتصرا على الأمم المتحدة وأروقتها ، بل امتد إلى النرويج وعمل على تحديد موقفها تجاه المسألة الفلسطينية آنذاك ، من خلال التصويت في الجمعية العامة على القرارات الخاصة بفلسطين . فقد عمل سوية مع ممثل النرويج في الأمم المتحدة (Finn Moe) على تأييد الحركة الصهيونية في الأمم المتحدة ، بخلاف رأي دائرة الأمم المتحدة في الخارجية النرويجية ، التي فضلت التصويت ضد قرار التقسيم وعدم قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة. وقد ساد الاعتقاد العام لدى المراجعين لمواقف السكرتير العام للأمم المتحدة، وتأييده لإسرائيل والحركة الصهيونية ، " بأن إسرائيل تعتبر طفله الصغير "As his personal baby"(٣٦). وقد أشير أيضا إلى انه جادل بشكل كبير البعثة النرويجية ، من اجل التصويت بخلاف ما تم اتخاذه من قرار في الدوائر الرسمية للخارجية النرويجية .

وفي هذا الصدد اشار (تريغفي لي) إلى الجنرال (اود بول) ، الذي سأله النصيحة بقبول أو رفض المهمة الموكلة له ليكون على رأس (UNTSO) في الشرق الأوسط ، وذلك في ربيع ١٩٦٣ ، أي بعد عشرة أعوام من استقالته من الأمم المتحدة ، وبعد مضي ١٤-١٦ عاما على دوره ومساعدته للحركة الصهيونية وإسرائيل . أجاب (تريغفي لي) بأنه لا ينصح الجنرال بالمهمة ، " وان الشعب العربي الفلسطيني لم يمنح معاملة عادلة " .(٣٧)

ب – العلاقة مع إسرائيل :

قد لا تختلف العلاقة بين النرويج وإسرائيل الدولة عن علاقتها مع الحركة الصهيونية ، فهي بحد ذاتها امتداد متواصل لها عززته عوامل أخرى بجانب ما استندت عليه في المرحلة السابقة لإقامة دولة إسرائيل فوق الأراضي الفلسطينية . ولا يمكن الفصل هنا بين موقف العمال الاشتراكيين قبل وصولهم الحكم ، أو إبان سيطرتهم على زمام الأمور في الدولة ، ويمكن اعتبار النرويج دولة الحزب المهيمن (القائد) حتى مطلع الستينيات ، حين فقد العمال الأغلبية .

في عام ١٩٦٨م احتفل في جامعة أوسلو لمناسبة مرور عشرين عاما على إقامة إسرائيل ، وحضر الاحتفال (ابا ايبان) وزير الخارجية الإسرائيلي ، الذي استمع لخطابات مؤيدة لإسرائيل حتى بعد عدوانها في عام ١٩٦٧م . ورغم كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، فإن كبير قضاة المحكمة العليا النرويجية ، يصف إسرائيل بانها تحارب منفردة من اجل الحرية، وان الدول العربية متهمة من قبله بممارسة اساليب عنصرية على غرار نازي .(٣٨)

وفي محاولة سابقة للمسؤولين النرويجيين لتبرير مواقفهم في الأمم المتحدة الداعمة للكيان الصهيوني ، اشار ممثل النرويج في الأمم المتحدة "Finn Meo" ابان اتخاذ اكثر القرارات حساسية في مستقبل فلسطين : أن المسألة الفلسطينية " قضية الشرق الأوسط " في الأمم المتحدة ، أصبحت اكثر فاكثر جزءا من العلاقة بين القوى الكبرى ، وذلك على ضوء بروز الحرب الباردة بين القطبين. وجاء التصويت ليكون جزءا من التحالفات السائدة دوليا ، ليس فقط في السنوات الثلاث الأولى للمسألة الفلسطينية في الأمم المتحدة ، بل حتى يومنا هذا فإن النرويج تتأثر بعلاقتها بحلف الأطلسي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، فالقضية مسألة ولاء للناتو.(٣٩)

ومن حيث العلاقة الدبلوماسية بين النرويج وإسرائيل ، فقد حازت إسرائيل على أولوية عالية في هذا الشأن . حيث توجد في أوسلو سفارة إسرائيلية كبيرة كمثيلاتها في الدول الاسكندنافية الأخرى في السويد والدنمارك. وفي السفارة عدد كبير من الموظفين منهم ملحق علمي وأربعة عسكريين، بجانب السفير والسكرتير الأول في السفارة . والسفارة في أوسلو تعتبر من السفارات الأولى لإسرائيل في الخارج وذلك منذ عام ١٩٤٩م (٤٠) في شهر كانون الثاني، وذلك بناء على الاعتراف النرويجي بإسرائيل وتصويتها لصالح قبولها لعضوية الأمم المتحدة.(٤١)

أما بالنسبة للتمثيل الدبلوماسي النرويجي في إسرائيل ، فوفق الخطاب الموجه للجنة التنفيذية للكونغرس اليهودي العالمي ، المنعقد في أوسلو عام ١٩٩٦م من قبل رئيس الوزراء النرويجي، فان سفارة بلاده تعتبر من اكبر البعثات الدبلوماسية للنرويج في المنطقة . وحتى يومنا هذا تتواجد السفارة في تل ابيب ، ولا يوجد لهذه الدولة ممثلية لها أو قنصلية في القدس الشرقية .

يتضح في سياق العلاقة بين النرويج وإسرائيل ، أن لهما علاقات مستمرة في الجوانب العسكرية والأمنية حتى يومنا هذا . فكما اشار (هوكن لي) إلى انه لن يطرح تساؤلا إذا ما تعلق الأمر بخدمة إسرائيل ، وكان هذا رده على سؤال وجه إليه ، فيما إذا قدم خدمات سرية للموساد وإسرائيل ، مع الأخذ بعين الاعتبار انه زار إسرائيل اكثر من مرة وخاصة إبان حرب ١٩٦٧. وبجانب ذلك نجد أن مؤلف كتاب **دائما من اجل إسرائيل** يشير إلى مساعدات السكرتير العام الأول للأمم المتحدة لإسرائيل ، عبر مستشاره العسكري الجنرال (اليفر نورد) النرويجي.(٤٢)

لقد أكدت قضية الماء الثقيل المستخدم في تبريد عمليات الانشطار النووي وتدبيرها ، ان العلاقة النرويجية الإسرائيلية تجاوزت المستويات العادية للعلاقات بين الدول . فبينما كانت إسرائيل تنشئ مفاعل ديمونا النووي في النقب ، بالتعاون مع فرنسا وفق اتفاقية عام ١٩٥٧م بينهما، وفرت النرويج لهذا المشروع كمية من المياه الثقيلة اللازمة للتبريد .

وتقدر الكمية من الماء الثقيل الذي وافقت الحكومة النرويجية، على بيعه إلى إسرائيل بـ ٢١ طنا ، بحيث تساعد في احتياجات مفاعل ديمونا .(٤٣) ولم ينف (هاكون لي) سكرتير حزب العمال مساعدته في ذلك ، وتمت الصفقة في وقت لا تستطيع إسرائيل الحصول على الماء الثقيل من أي مصدر آخر . وقد جرت عملية البيع لإسرائيل دون تحقق النرويج من شروط البيع والاستخدام وفق ما هو سائد في هذه الحالات .(٤٤)

وفي قضية أخرى ارتبطت بالمعدات العسكرية ، تأتي قضية الزوارق الحربية الفرنسية التي كانت ضمن صفقة بين كل من فرنسا وإسرائيل ، عقدت في منتصف الستينيات . وبهذه القضية كان للنرويج دور في تهريب بعضها عام ١٩٦٩م ، وذلك بعد الحظر الذي فرضته فرنسا على إرسال السلاح لدول منطقة شرق المتوسط المتحاربة ، وخاصة إبان حرب ١٩٦٧م . وجدد ذلك بالنسبة لإسرائيل على اثر مهاجمتها مطار بيروت في عام ١٩٦٩ ، مما أدى إلى وقف شحن الزوارق الحربية فرنسية الصنع لإسرائيل .

وكان الدور لشركة نرويجية تختص بالسفن البحرية في مساعدة إسرائيل الحصول على الزوارق ، من خلال مديرها الإداري الذي عمل على تجاوز تدابير الحظر الفرنسي ، والادعاء

برغبته شراء الزوارق من اجل مشاريع البترول في النرويج . وقد بلغت السلطات الفرنسية الرسمية أن الزوارق ستتجه إلى النرويج بعد عقد الصفقة الغريبة ، التي بموجبها تحول الزوارق السريعة والحربية إلى العمل في مجال النفط. وبخلاف ما هو مسجل رسميا توجهت السفن نحو اسبانيا بدل النرويج ، حيث زودت بالوقود من قبل سفينة هيئت لهذا الغرض عند رأس فينستر على الساحل الفرنسي ، الذي يبعد خمسمائة ميل بحري عن ميناء شيربورغ الذي خرجت منه الزوارق .(٤٥)

وبعد اكتشاف اختفاء الزوارق بثمان واربعين ساعة ، علقت السفارة النرويجية في بيانها الأول على الموضوع بما اشارت له وزارة الدفاع الفرنسية، أن الزوارق تتجه للنرويج. ولكن في بيانها الثاني نفت السفارة النرويجية ذلك ، وقالت : انه لا يحق لاحد رفع الاعلام النرويجية على الزوارق ، ولا توجد شركة تدعى ستاربوت في النرويج ، وبذلك تم نفي اي تورط رسمي للنرويج بهذه المسألة ؟.(٤٦)

وفي مجال التعاون الاستخباري نجد ان النرويج وقبل إعلان قيام إسرائيل ، ساعدت في تدريب بعض قوات الهاغانا . والنرويج لم تكن بعيدة عن حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ذات العلاقة الوثيقة أمنيا مع إسرائيل ، وهنا لا نغفل ذلك في قضية الزوارق الحربية التي هربت بغطاء نرويجي بالرغم من النفي الرسمي . وكذلك نشير إلى الاتهام الموجه لمستشار (تريغفي لي) العسكري، الذي اتهم بمساعدة الحركة الصهيونية عن طريق علاقته مع (هيرتصوغ) ، والذي علق على ذلك بأنهم أصدقاء لإسرائيل .

ولا يمكن أيضا إغفال دور سكرتير حزب العمال النرويجي ، الذي وجه أعضاء الحزب ليكونوا موالين ومخلصين لإسرائيل ، ولم ينف تقديم خدمات أمنية لها أو للموساد ، رغم انعدام توفر أدلة على ذلك . وقد يكون لقضية مقتل الشاب المغربي في ليلينهامر في تموز عام ١٩٧٣م ، على انه قائد فلسطيني لدلالة على ذلك ، رغم أن الاتهام وجه للبوليس السري النرويجي بالتقصير انذاك ، ولم تثر مسألة التعاون .(٤٧)

لقد أزيح الستار عن علاقة التعاون بين البوليس السري النرويجي والأجهزة الأمنية الإسرائيلية في عام ١٩٩١م ، عندما طلبت النرويج من الموساد التحقيق مع عدد من الفلسطينيين طالبوا منحهم حق اللجوء اليها ، وكان عدد من الفلسطينيين(٤٨) قد عمل في منظمة التحرير الفلسطينية . وخضع هؤلاء للتحقيق من قبل رجال الموساد دون وجود أحد من البوليس السري النرويجي ، أو إخبار الفلسطينيين بما يحدث ، فثارت ضجة اثر انكشاف ذلك مما أدى إلى استقالة رئيس الشرطة السرية .(٤٩)

مما سبق يتضح أن قوة العلاقة النرويجية الرسمية مع إسرائيل وقبلها الحركة الصهيونية بجناحها العمالي " الاشتراكي " ؛ من حيث التصنيف للعلاقات بين الأطراف على المستوى الخارجي . وهذا ساد في الدول الاسكندنافية الأخرى كالسويد والدنمارك ، حيث كانت العلاقات قوية من خلال الأحزاب الاشتراكية واتحادات العمال والهستدروت الصهيوني الذي متن علاقته معها منذ عام ١٩٥٠م .(٥٠)

وفي مجال العلاقة الاقتصادية والتبادل التجاري بين النرويج وإسرائيل ، فقد جاءت على النحو التالي منذ عام ١٩٥٠م : (مليون دولار)

المصدر : Statistical Abstract of Israel,1996.pp.222-223.

استيراد إسرائيل من النرويج						تصدير إسرائيل للنرويج					
١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥
٢,٠	٢,٢	١٤,٤	١٩,٦	٣٨,١	٥٦,٦	٧٨,٤	٠,٩	١,٦	٣,٣	٢٤,٠	٣٦,٩	٢٨,٨	٣٢,٣

هذا وقد بلغ إجمالي تصدير النرويج العام كما أشير إليه سابقا في عام ١٩٩٤م ما يقارب (٣٤,٧) مليار دولار ، أما إجمالي وارداتها للعام نفسه فقد بلغت ما يقارب (٢٧,٣) مليار دولار . وبذلك لا تشكل التجارة مع إسرائيل عاملا رئيسا في تحديد العلاقة السياسية بين الطرفين .

بهذا نجد أن أسس هذه العلاقة لم تكن وليدة الصدفة أو بعيدة عن واقع أنماط التفكير السائدة لدى صانعي القرار في النرويج وأوروبا . وكذلك لم تبتعد كثيرا عن فهم وإدراك الغرب للصهيونية ، والارتباط معها كجزء منها دون الأخذ بعين الاعتبار للنتائج . فليس مزعجا لدى النرويجيين كغيرهم من الغربيين ، أن يدفع العرب ثمنا " لشعورهم بالذنب " ، طالما ان الذي يدفع الثمن هو العربي كما أشار الجنرال النرويجي أود بول في كتابه .

وقد يكون لطابع العلاقة ارتباط بالصراع بين الغرب والشرق ، والسؤال الذي يتبقى ما هو الشرق في وجهة نظر النرويج . أهو الاتحاد السوفيتي سابقا والدول المرتبطة معه ، أم العرب وأمثالهم كما ينظر المستشرقون والصهاينة لذلك ؟.

٢ - العلاقة مع الفلسطينين :

" سكان ***فلسطين*** العرب يعتبرونها أرضهم التي ولدوا عليها وتوارثوها عن آبائهم وأجدادهم منذ آلاف السنين،... تلك البلاد لم تكن غنية ولكنها كانت أرضهم وبلادهم ، يفضلون استبقاءها فقيرة على أن تغنيها رؤوس الأموال الأجنبية وتحت سلطة الأيدي الأجنبية ". هذا وصف للفلسطينيين من قبل كاتبين نرويجيين زارا فلسطين في ثلاثينيات القرن الحالي ،

واصدرا كتابا بعنوان **اليهود يعودون إلى " الوطن "** ، امتدحا فيه إنجازات الصهيونية وخاصة الزراعية.(٥١)

أما الجنرال النرويجي بول فيقول في كتابه **الحرب والسلام في الشرق الأوسط** ، " انهم غير قذرين أو كسولين كما يشاع في الغرب ، فهم اكثر نظافة من عدد كبير في أوروبا ، ويقومون بعملهم بجد وبنتائج مقبولة ، وذكاؤهم متميز ". وقد كان يخدم تحت إمرة الجنرال أو في المحيط الذي عمل به ما يقارب من ١٥٠ عربيا معظمهم فلسطينيون ، وذلك أثناء عمله في الأمم المتحدة بفلسطين .

وفي إشارة أخرى له بين انه بعد حرب ١٩٦٧م ، تجرأت كاتبتان نرويجيتان وخرجتا عن المألوف في النرويج ، حين كتبتا عن المأساة الفلسطينية بعد الحرب . فاعتبرتا من وجهة نظر المجموع العام ، انهما " عدوتا الشعب " !.(٥٢) وبالرغم من محدودية مؤشر تغيير موقف النرويجيين من الشعب الفلسطيني وقضيته ، إلا أن العديد من النرويجيين يعتبر هذه الحرب نقطة تحول ولو طفيفة لدى البعض إزاء ما يجري للشعب الفلسطيني .(٥٣)

هذا ودافع وزير الخارجية النرويجي (Knut Frydenlund) في عام ١٩٧٤م ، عن قرار التصويت لصالح حضور ياسر عرفات وإلقاء كلمة له في الجمعية العامة، بأن ذلك جاء على قاعدة مصالح النرويج القومية المرتبطة بالنفط والبترول . وهذا ما حاول أن يدافع به عن نفسه أمام الهجمة التي تعرض لها في البرلمان النرويجي ، والتي كاد خلالها أن يفقد منصبه .(٥٤) ويستند الكثير إلى ان الموقف النرويجي في هذه القضية ، يعتبر الدلالة الأولى الصريحة في مضمار التوجه النرويجي نحو الفلسطينيين ، كونه يصدر عن جهة رسمية حكومية .

وفي هذا الشأن حاول الوزير المذكور إبراز وجود رؤية نرويجية جديدة للصراع العربي الصهيوني، حين سعى إلى وضع تحديد اكثر لهذا الصراع في السياسة الخارجية النرويجية . فعدم انضمام النرويج للسوق الأوروبية المشتركة نتيجة لاستفتاء ١٩٧٢ ، والاحتجاجات الشبابية على أحداث فيتنام ، دفعتا الوزير الى العمل على خلق تميز في سياسة النرويج الخارجية عن الولايات المتحدة الأمريكية . وقال " إن الصراع ليس صراعا عربيا إسرائيليا فحسب ، فكلاهما يتصرف وفق اعتبارات الدول الكبرى ، ولكن الصراع أساسا بين الفلسطينيين وإسرائيل ، وبهذا يجب أن يعنون به عاجلا أم آجلا ".(٥٥)

واستمر الحال على ما هو عليه رسميا في النرويج بعد تجربة عام ١٩٧٤ ، ولكن لم تستمر حالة الرهبة لدى الرسميين من الحكومة النرويجية ، كنتيجة لذلك الموقف . فكان لقاء ياسر عرفات مع نائب وزير الخارجية النرويجي (ثورفالد ستولتنبرغ) ، في ٣١ كانون ثاني ١٩٨١، وتناولا العشاء معا ، وقام المسؤول النرويجي بزيارة دار أيتام فلسطينية . وقد شغل ستولتنبرغ منصب وزير الخارجية فيما بعد ، وذلك في عام ١٩٨٧م.(٥٦)

وقد حاول المسؤول إجراء لقاءات بين فلسطينيين وأعضاء من حزب العمال الإسرائيلي ، إبان انعقاد اجتماع للاشتراكية الدولية في نسيان ١٩٨٣م ، ولكنه شاهد اغتيال الفلسطيني " عصام السرطاوي " في البرتغال بدل إجراء اللقاء السري مع هذا الرجل وأعضاء من حزب العمل. وحين اصبح ستولتنبرغ وزيرا للخارجية عمل معه نائبه (جان ايغلاند) الذي عمل مع منظمة العفو الدولية ، والصليب الأحمر في جنيف ، وكذلك في المجال الأكاديمي بالجامعة العبرية . وكانا معا متفقين على إيجاد تغير في العلاقة ، وإقامة اتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل .(٥٧)

يشار إلى عدة عوامل ومحددات أدت إلى تغيير ما في الموقف النرويجي من العلاقة مع المنظمة والفلسطينيين ، وكان لهذا إطار عام ارتبط بالتحولات في العالم الغربي ، خاصة أوروبا، وإطار خاص بالنرويج والنرويجيين بعد حرب ١٩٧٣م وامتد في سنوات الثمانينيات . فالكثير من المنظمات غير الحكومية والأحزاب المختلفة في أوروبا والنرويج ، أصبحت لديها علاقات وارتباطات مع الشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية في عقدي السبعينيات والثمانينيات .

وهذا دفع بشكل أو بآخر بعض الحكومات والدول والأحزاب الحاكمة الى محاولة اتخاذ خطوات مغايرة لما سبق ، ولكنها قد لا تكون جذرية أو فعلية في السياسات العامة لهذه الدول. وفي النرويج ظهرت مجموعات حزبية ومنظمات غير حكومية بدأت تخرج عن الخط العام السائد ، وتتبنى الموقف المتعاطف مع الشعب الفلسطيني ، ففي منتصف السبعينيات شكلت هيئة التضامن مع الشعب الفلسطيني من قبل أفراد في الأحزاب اليسارية ، ومن الجناح اليساري في حزب العمال .(٥٨)

وقد حدد (Nils A. Butenschon) ثلاثة عوامل في خلق نوع من العلاقة مع الفلسطينيين خلال السبعينيات والثمانينيات ، بجانب التحول السابق في أوروبا ، وهي :

أ : المشاركة النرويجية في قوات حفظ السلام الدولية (UNIFIL) (٥٩) في لبنان ، والتي أدت إلى وجود علاقة مباشرة بين أفراد ومسؤولين نرويجيين يعملون في هذه القوات ، مع قيادة منظمة التحرير ذات البنية القوية في لبنان آنذاك . وجاء إرسال القوات الدولية بعد اجتياح القوات الإسرائيلية لجنوب لبنان عام ١٩٧٨م ، الذي تسيطر قوات المنظمة على أقسام كبيرة منه . وكانت العلاقة ، من خلال لقاءات التفاوض بين المسؤولين الدوليين وقيادة المنظمة حول الإجراءات الأمنية وغيرها من القضايا ذات الشأن .

وفي تلك الأثناء كان وزير دفاع النرويج يوهان هولست (Johan Holst) ، الذي قابل ياسر عرفات في عام ١٩٧٩ ، أثناء قيامه بترتيب إجراءات حفظ السلام في جنوب لبنان . وكان

هولست من أعضاء حزب العمال المؤيدين للصهيونية ، واصبح وزيرا للخارجية فيما بعد ، حيث لعب دورا مهما في إجراء المحادثات السرية بين المنظمة وإسرائيل. والكثير ممن خدموا في لبنان يتعاطفون مع الفلسطينيين ، واغلب العلاقات مع الفلسطينيين نشأت هناك.

ب : قيام مجموعات ومنظمات غير حكومية بالاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية(*) في منتصف السبعينيات، وتم تشكيل مجموعات للتضامن مع الشعب الفلسطيني . وقد كان لحزب العمال الشيوعي الماركسي (ماركسي – لينيني) ، دور في ذلك ويحظى باقل من ١% من أصوات الناخبين ، وشكل لجنة فلسطين . أما الهيئة الثانية فهي جبهة فلسطين(**) التي أصبحت لاحقا المجموعة الفلسطينية في النرويج ، وهي مستقلة سياسيا ، ولكنها تعتمد في الغالب على المجموعات اليسارية .

وشكل تبلور هذه المجموعات عاملا منبها لبعض النرويجيين تجاه القضية الفلسطينية ، اكثر منه عامل تغيير حاسم دفع الحكومة إلى تغيير سياستها وعلاقاتها مع الفلسطينيين .

ج : الاشتراكية الدولية ، التي كان لها دور في فتح قنوات للتعامل مع الفلسطينيين ، كون الأحزاب في الدول الاسكندنافية نشيطة بها وخاصة الاشتراكية الديموقراطية ، التي حكمت هذه الدول لفترات طويلة . وحزب العمال النرويجي أحد الأحزاب الرئيسة في هذه المجموعة ، كغيره من الأحزاب الاشتراكية والتي منها حزب العمل الإسرائيلي .

وقد تأثر حزب العمال النرويجي بموقف قيادة الاشتراكية الدولية ، (برونو كرايسكي) الذي التقى عرفات ، (وويلي برانت) الألماني ، (وأولف بالمه) السويدي . وهذا سمح للقيادات النرويجية الاتصال والالتقاء مع قيادات منظمة التحرير ، من خلال الاشتراكية الدولية .

وأدت عدة أحداث في المنطقة إلى خلق وقائع جديدة جعلت النرويج تدفع باتجاه اتخاذ مواقف حيال الفلسطينيين . فأحداث حرب لبنان عام ١٩٨٢ ، وما رافقها من مذابح ومجازر تم وصفها عبر المتطوعين النرويجيين كأطباء في المخيمات الفلسطينية . وكذلك الانتفاضة التي شكلت دافعا جديدا لإحداث الحرج لمؤيدي إسرائيل في الغرب، وأعطت الفرصة لتغيير حالة الحرج من انتقاد إسرائيل علانية كما كان مع رئيس وزراء النرويج المحافظ (Kaare Willoch) .(٦٠)

لهذا نجد أن العلاقة مع الفلسطينيين جاءت بشكل محدود ومتماسك بأسس السياسة النرويجية العامة تجاه الصراع (العربي – الفلسطيني) الإسرائيلي ، الذي استند إلى محددات

(*) بدءا كان ذلك مع ممثل المنظمة في ستوكهولم الذي بدأ العمل بالمكتب في عام ١٩٧٦ ،والذي قد يكون آنذاك داود كالوتي ، ولم يكن للمنظمة في تلك الفترة مكتب لها في أوسلو . واستمر ذلك تقريبا حتى سنوات ١٩٨٦-١٩٨٧ حين تم افتتاح مكتب في أوسلو ، علما أن ممثل المنظمة في السويد اصبح في عام ١٩٨٣ يوحين مخلوف وهو حتى الآن ، وممثل المنظمة في أوسلو عمر كتمتو .

(**) ومن أقطابها المركزيين " Nils Butenschon " .

اكثر تماسكا من عوامل التغيير العامة التي طرأت على النظرة إلى الفلسطينيين . ورغم ذلـــك نجد انه طرأ على هذه العلاقة تغيير ، لكنه بقى أسير البنى المتماسكة حتى الآن في السياســـة النرويجية بخصوص المسألة اليهودية والصهيونية .

خلاصة

يتضح من خلال هذا الفصل ، أن النرويج تتبنى سياسة واضحة ومحددة إزاء القضية الفلسطينية ، وأطراف الصراع على فلسطين . وهي بذلك قد لا تختلف كثيرا عن الدول الأوروبية والغربية بشكل عام ، والاسكندنافية بشكل خاص . كان لهذه الدولة عدة محددات صاغت من خلالها المواقف العامة لها تجاه فلسطين قد تختلف عن غيرها بشكل ما .
والمحددات بينت ان العلاقة بكافة جوانبها تميل لصالح اسرائيل والحركة الصهيونية ، كونها شكلت على أسس وقواعد داخلية عامة ، وخارجية ترتبط بالتوجهات العامة السائدة في النرويج. فالنواحي الثقافية والسياسية والآراء العامة ، ظهرت بشكل جلي ، ووضح ميلها لصالح الحركة الصهيونية وإسرائيل من خلال نظرتها للمسألة اليهودية .

وارتبط ذلك بعلاقة النرويج مع النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، والتوجه الاقليمي للدول الاسكندنافية وموقفها من الصراع في " الشرق الأوسط " . وكان للأشتراكية الاسكندنافية دور فاعل في خلق بنى سياسية مؤيدة لإسرائيل، وتوجيه الرأي العام لصالح هذا التوجه . كما أظهرت التوجهات الخاصة لصانعي القرار ، وقيادات الحركة الاشتراكية النرويجية ، أن العلاقة مع الدولة الجديدة في فلسطين ، ستكون تعبيرا عن التوجهات الاشتراكية الأوروبية الغربية ، كون هذه الدولة تتبنى الاشتراكية الغربية .

وقد ظهر في هذا الفصل ، أن للنرويج علاقة متداخلة بين التشكيلات الثلاث لإسرائيل، اليهود ، والحركة الصهيونية وإسرائيل على ارض فلسطين . وتميزت هذه العلاقة بقوتها وصلابتها مع التشكيلات الثلاثة ، قبل وبعد إعلان قيام إسرائيل على ارض فلسطين عام ١٩٤٨م.
أما بخصوص العلاقة مع الفلسطينيين ، فقد جاءت هامشية على المستوى الرسمي النرويجي ، ومحدودة على المستوى الشعبي ، بعد سنوات طويلة من نشأة القضية الفلسطينية . وخضعت في اغلب الاحيان للارتباط التاريخي بين النرويج واليهود والحركة الصهيونية وإسرائيل . وتشكلت العلاقة مع الفلسطينيين نتيجة لعوامل وظروف في اغلبها بعيدة عن التلامس المباشر مع المجتمع النرويجي ، فلم تصل إلى حد وصفها بتغيير جذري في السياسة النرويجية تجاه أطراف الصراع .

فقد فرضت الظروف الداخلية والخارجية على قيادات نرويجيـــة التعـــامل مـــع الفلســـطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية، رغم عدم إغفال دور الهيئات والمنظمات غير الحكومية في خلق توجه جديد للرؤية النرويجية ، ولكنه كان محدودا على المستوى الرسمي والشعبـــي . وهـــذا أيضا كان على المستوى العام الأوروبي والاسكندنافي والنرويجي ، باعتبارهـــا عضـــوا فـــي الاشتراكية الدولية .

هوامش الفصل الثالث

(١) إدوارد سعيد . **الاستشراق** ط٤. ترجمة كمال أبو ديب ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٩٥ . ص ٣٧ .

(٢) بشارة خضر . **أوروبا والوطن العربي : القرابة والجوار** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣ . ص ٢٤ - ٣٤ .

(٣) Odd Bull . **War and Peace in the Middle East** .(London, Leo Cooper LTD, 1976).pp. 127 .

(٤) Ibid.pp. 126-127.

(٥) سمير بوتاني . **الدول الاسكندنافية وإسرائيل** . بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٩ . ص ١٠-١٢، ١٧ . ويمكن الإطلاع على اليهود في الدول الاسكندنافية من خلال الحاسوب " الانترنت " ، والذي تشرف عليه الوكالة اليهودية العالمية .

(٦) جيمس أ. ستورنج . الديمقراطية في النرويج . مصدر سابق . ص ٥٩-٦٠ .

(٧) سمير بوتاني . مصدر سابق . ص ١٧-١٨ .

(٨) Odd Bull. Op.cit.p.127.

(٩) Erik Fosse. **The Question of Palestine and the Eurpean Concience** .Arab Studies Quartely,V7,Nos.2&3.Spring/Summer 1985. pp. 161.

(١٠) محمد خالد الازعر . **الجماعة الاوروبية والقضية الفلسطينية** . عمان : دار الجليل للنشر ، ١٩٩١ . ص ٤٨-٥٠ .

(١١) Erik Fosse. Op.cit.p.162.

(١٢) Odd Bull. Op.cit.p.125.

(١٣) شحادة موسى . **علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠** . بيروت : مركز ابحاث م .ت . ف . ص ٢٧١.

(١٤) Erik Fosse. Op.cit.p.164.

(١٥) Prime Minister Thorbj rn Jagland. Address to the Excecutive Meeting of the World Jewish Congress. The Office of the Prime Minister.ODIN computer Program. 1997.

(١٦) Odd Bull. Op.cit.p.127.

(١٧) جيمس أ. ستورنج . مصدر سابق . ص ٣١٣.

(١٨) Nils A. Butenschon .op.cit.p.9.

(١٩) Erik Fosse. Op.cit.p.161.

(٢٠) Nils A. Butenschon .op.cit.pp.12-13.

(٢١) محمد السيد سليم . التحليل العلمي للسياسة الخارجية " اطار نظري " . مصدر سابق . ص ١٤٤-١٤٧ .

يشير الكاتب الى ان البيئة النفسية تعمل على تحديد القرارات المتخذة بشكل قد لا يرتبط بالواقع الموضوعي للدولة ، ويبرز اثر التكوين الاجتماعي للنخب على صياغة القرار الخارجي . وكذلك الى المتغيرات النفسية ، التي حددها بالدوافع الذاتية ، والخصائص الشخصية ، والبيئة النفسية والعقائد والتصورات والقيم التي يتميز بها صانع القرار .

وفي هذا الخصوص يمكن الاطلاع على. Jerel A. Rosati. **A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy**

(٢٢) جمال زهران . صنع قرار السياسة الخارجية في العالم الثالث . **السياسة الدولية** ٩٩ (١٩٩٠) . ص ٢٦٢-٢٦٣ .

(٢٣) Odd Bull. Op.cit.p.127.

(٢٤) Nils A. Butenschon .op.cit.pp.13.

(٢٥) Ibid.p. 11.

(٢٦) Ibid. p.12.

(٢٧) Prime Minister . **Address to the Excecutive Meeting of the World Jewish Congress**.op.cit .

(٢٨) Ibid.

(٢٩) Ibid.

(٣٠) Nils A. Butenschon. Op.cit.pp.12-13.

(٣١) سمير بوتاني . مصدر سابق . ص ١٢٦-١٢٧ .

(٣٢) Nils A. Butenschon. Op.cit.p.13.

(٣٣) السكرتير العام للامم المتحدة (Trygve Lie) ولد في احدى ضواحي اوسلو عام ١٨٩٦ ، واصبح عضوا في حزب العمال النرويجي وعمره ١٦ عاما . والهى دراسته للقانون حيث اصبح عام ١٩٢٦ زعيما للحزب . وفي عام ١٩٣٥ اصبح مستشار لاتحاد العمال النرويجي ، ثم وزيرا للخارجية في الحكومة الملكية في المنفى اثناء الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٤٥ حين رشح لاشغال منصب السكرتير العام للامم المتحدة . وقد ساند ترشيحه الاتحاد السوفيتي على اعتبار ميوله الاشتراكية ، مما ادى في النهاية الى استقالته ابان موجة المكارثية في الولايات المتحدة الامريكية التي اشارت الى ان الامم المتحدة في نيويورك معقل للشيوعيين والجواسيس ، واستقال من منصبه في اذار ١٩٥٣ ، وقد خسر الدعم السوفيتي بعد مواقفه من الحرب الكورية . المصدر : **السياسة الدولية (١٢٢) ١٩٩٥**.وتشير مصادر اخرى الى ان تعيينه جاء كتسوية بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حيث رشحت كل منهما اشخاصا من دول موالية لهما ، فكان اختياره كحل وسط وبدأ عمله في ٢شباط عام ١٩٤٦.المصدر : ج.ب. ديروزيل . **التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين**.ص ١٩-٢٠.

وهنا تجدر الاشارة الى ان تريغفي لي لا تربطه علاقة عائلية بناء على تشابه الاسماء مع سكرتير حزب العمال النرويجي(Haakom Lie) الذي هو ايضا من اكثر المؤيدين للحركة الصهيونية ودولة اسرائيل في النرويج .

(٣٤) جريدة القدس العدد (٩٧٤١) ، ٨ تشرين اول ١٩٩٦ .

الكتاب للصحفي " Odd Karsten Tveit. Alt For Israel: Oslo - Jerusalem 1948-1978." ، والكتاب باللغة النرويجية، حيث تبلغ عدد صفحاته ٧٩٧ صفحة من الحجم المتوسط . ويحتوي على معلومات هائلة جدا ودقيقة ، بحيث يكشف من خلاله مدى العلاقة بين النرويج والحركة الصهيونية والدولة اليهودية منذ سنوات الاربعين .

(٣٥) المصدر نفسه .

(٣٦) Nils A. Butenschon. Op.cit.pp.11,12.

(٣٧) Odd Bull. Op. Cit.p.38.

(٣٨) شحادة موسى . مصدر سابق . ص ٢٦٩ .

(٣٩) Nils A. Butenschon. Op.cit.pp.11.

(٤٠) والدول التي اعترفت باسرائيل واقامت معها علاقات دبلوماسية نفس الفترة (اول عام من اعلانها)كل من : ارمينيا ، استراليا ، النمسا، بلجيكيا ، بوليفيا ، البرازيل ، كندا ، تشيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدنمارك ، جمهورية الدومنيكان ، الايكوادور ، السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ، بريطانيا ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ايسلندا ، ايطاليا ، لوكسمبرغ ، المكسيك ، مينيمار ، هولندا ، نيوزيلندا ، بنما ، برغواي ، البيرو ، رومانيا ، السويد ، سويسرا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اوروغواي ، فنزويلا .

المصدر : Israel Ministry of Foreign Affairs. **Israel`s Diplomatic Missions Abroad**. Internet Program.

(٤١) سمير بوتاني . مصدر سابق . ص ١٣٥ .

(٤٢) جريدة الايام " الملحق "، العدد (٢٩٨) ١٩٩٦/١٠/٢٢.صالح عبد الجواد في تعليقه على صدور الكتاب النرويجي .

(٤٣) كان ذلك في بداية عقد الستينيات ، حين بدأت العلاقة مع فرنسا تفتر في ظل حكم ديغول . المصدر : يوسي مليمان . جواسيس المخابرات الاسرائيلية . ص ١٠٩ . وللاشارة نجد ان بن غريون زار العواصم الاسكندنافية في عام ١٩٦٢ ، وخطب امام برلماناتها (بوتاني . ص ١٢٢)

(٤٤) Nils A. Butenschon. Op.cit.p.13.

" يجدر الذكر ان المانيا انشأت مصنع الماء الثقيل في النرويج ابان الاحتلال ، وقد كان يمكن ان يكون عاملا حاسما في تغيير موازين الحرب لولا خسارة المانيا الحرب . وكما هو معروف فإن الطاقة الهيدروليجية متوفرة في النرويج كما اشير سابقا حول المصادر الطبيعية للنرويج .وقد بدأت المفاوضات في نهاية الخمسينيات بين الطرفين على ما يقارب ٢٠ طنا بتكلفة ٦٤٠,٠٠٠ دولار .

(٤٥) ايلين دافينبورت . **عملية بلومبات** . دار الكلمة للنشر ،١٩٧٩ . ص ٩٧، ١١١-١١٢ .

(٤٦) المصدر نفسه . ص ١١٣ .

(٤٧) جين كوربن. **غزة اولا : لقاءات النرويج السرية بين اسرائيل و " م . ت .ف ."** . ترجمة محمود برهوم . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،١٩٩٤ . ص ١٠٧ .

ويشار الى التعاون الامني والاستخباري في عدة مصادر دون توضيح ذلك ، فبعضها يضع هذا التعاون ضمن التعاون مع عدد اخر من الدول الاوروبية والغربي (يوسي ميلمان : جواسيس المخابرات الاسرائيلية) . وكان اسم مجموعة ليليهامر (مجموعة هراري الضاربة)،التي كانت تسعى لاغتيال علي حسن سلامة كمسؤول عن مجموعة ايلول الاسود . والمغربي اسمه احمد بوشيكي ويعمل نادلا في مقهى بالمدينة حيث كان متزوجا امرأة نرويجية . وبينت التحقيقات ان احد المتورطين دنماركي عاش في اسرائيل كان له ضلع في نقل السفينة المحملة باليورانيوم عام ١٩٦٨ . المصدر نفسه . وقد اعيد فتح نقاش القضية مرة اخرى حينما طالبت ارملة المغربي وابنته التيولدت بعد شهرين من قتل والدها من قبل الموساد ، وكان ذلك حين اقرت اسرائيل بضرورة دفع تعويضات لارملة وابنة القتيل في كانون الثاني ١٩٩٦ . وقد صرح بهذا الخصوص رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيرس ان اسرائيل لن تعترف بمسؤليتها عن القتل ، ولكن يمكن التفاوض على التعويض . وفي تصريح صدر عن راديو النرويج الحكومي انه يمكن ان يكون مبلغ التعويض ٢٣٥,٠٠٠ دولار . المصدر: " The Associated Press. 1996 . "

(٤٨) وتشير رسالة احد الفلسطينيين الذين تعرضوا للاجراء النرويجي ، والمرسلة لأهله في الاردن في ١٩٩٦/٥/٦ ، انه قدم للنرويج بوثائق كوبية في ١٩٩١/٨/٦، وقد رفض طلب اقامته في النرويج من قبل دائرة الهجرة النرويجية بقرار جماعي شمل ١٣٠ من مجموع ١٨٠ فلسطينا قدموا من تونس والجزائر وليبيا واليمن . واشار في رسالته ايضا الى ان معاملة النرويجيين كانت غير انسانية على ضوء فضيحة الموساد في شهر آب ١٩٩١ ، وترفض السلطات النرويجية السماح له بالمغادرة ، بسبب الشكاوي لجهات عدة محلية ودولية سوء معاملتهم له . اما بالنسبة للباقين فقد اقاموا في النرويج بناء على القرار الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٩/٣٠ القاضي بمكوثهم مدة عام ويدرس التجديد عند نهاية المدة . وتستمر معاناة صاحب الرسالة حتى تاريخ ارسالها لاهله في الاردن دون مساعدة من احد : " كثير من الاجانب في هذا البلد اصابهم الجنون ، واتمنى من الله عز وجل ان يشفيهم ويشفينا جميعنا ويبعد عنا هذا المرض " المرسل .

واثناء زيارتي في صيف ١٩٩٤ ، استطعت ان ازور مخيم اللاجئين في النرويج ، وكان لي لقاءات مع فلسطينيين جاءوا من لبنان بعد الغزو الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢ ، وكذلك من سوريا وشخص من غزة مصاب في الانتفاضة ، واتفق مع مرسل الرسالة في كون الاجانب يعيشون اوضاعا مزرية خاصة من الناحية النفسانية .

(٤٩) جين كوربن . المصدر نفسه . ص ١٠٧.

(٥٠) شحادة موسى . مصدر سابق . ص ٢٧٠

(٥١) سمير بوتاني . مصدر سابق . ص ٥٠-٥١. والكتاب منشور في عام ١٩٣٥ باللغة النرويجية .

Lisa Lindbeak , Max Hodaan. Jodan vender hiem. Oslo, 1935.

(٥٢) Odd Bull . op. Cit. Pp.127-128.

(٥٣) هذا ما اشار له مدير عام وزارة الخارجية النرويجية (Jan Egeland) واحد لاعبي الدور الرئيس في اعلان المبادئ بين م. ت. ف واسرائيل ، حيث قال ان التحول بدأ بعد حرب ١٩٦٧ . وكان ذلك في كلمة له في منزل باوسلو بتاريخ ١٩٩٤/٧/١٣ وكنت حاضرا ذلك . وكذلك يشير الى ذلك (Nils A. Butenschon) ، في ورقته المستخدمة في هذه الدراسة .

(٥٤) John C. Ausland. Norway, **Oil, and Foreign Policy** .Op.cit. . p.5.

(٥٥) Nils A. Butenschon . op. Cit.p.14.

(٥٦) جين كوربن . مصدر سابق . ص ٢١ .

(٥٧) المصدر نفسه . ص ٢١-٢٢.

(٥٨) Nils A. Butenschon . op. Cit.p.14.

(٥٩) يشار في صدد مشاركة النرويج في قوات الامم المتحدة في عام ١٩٩٦ ، الى أن ما يقارب ٤٠٠,٠٠٠ نرويجي خدموا في (UNIFIL) أي ما يعادل ١% من عدد سكان النرويج .

(٦٠) Ibid. pp. 14-16.

الفصل الرابع

السياسة النرويجية إزاء القضية الفلسطينية

سيتناول هذا الفصل سياسة النرويج تجاه القضية الفلسطينية ، بعد أن تم الإطلاع على الموقف النرويجي الرسمي من القضية الفلسطينية في الفصل الثالث . وسيبين هذا الفصل أيضا الموقف الداخلي من السياسة النرويجية، كالرأي العام والمنظمات المختلفة والأحزاب الرئيسة في النرويج. وقد تم وضع مواقف هذه الأطراف في هذا الفصل ، من اجل توضيح الربط ما بين العلاقة الرسمية المبينة في الفصل الثالث، وبين المواقف لمختلف الأطراف تجاه السياسة المتبناة بشكل عام .

والسياسة النرويجية تجاه فلسطين وقضيتها نبعت من المواقف المتبناة في النرويج بشكل خاص، وفي الدول الاسكندنافية والأوروبية بشكل عام . وبما انه تم التطرق لمحددات هذه السياسة ، وعلاقة النرويج مع طرفي الصراع الصهيوني والفلسطيني ، فمن الاجدر فهم هذه العلاقة من خلال مواقف البنى الداخلية في النرويج ، وكذلك توضيح اتجاهات هذه السياسة في الموقع الثاني للصراع ، ألا وهو الأمم المتحدة .

من خلال مراجعة تصويت النرويج في الأمم المتحدة ، واعتبار ذلك مؤشرا من مؤشرات سياسة هذه الدولة الخارجية إزاء القضية الفلسطينية ، يمكن تحديد طابع العلاقة بشكل اكثر وضوحا . وهذا ليعزز التصورات التي تم استخلاصها في الفصل الثالث ، وفهم مدى ارتباط التصويت ، بالمحددات المشار لها لصناعة سياستها تجاه القضية الفلسطينية .

أولا – الموقف الداخلي من القضية الفلسطينية :

في تحليل السياسة الخارجية للاعب دولي ما ، تعتمد دراسة وتحليل البنى الداخلية في محاولة تحديد توجهات السياسة الخارجية واتجاهاتها . ويتم من خلال ذلك فهم عملية صنع السياسة الخارجية للاعبي الأدوار في العلاقات الدولية، التي لم تبق عملية صياغتها مقتصرة على الدولة ومؤسساتها الرسمية . فالبنى الداخلية مجتمعة يكون لها نصيب ما ، في جعل مخرجات العملية الخاصة باتخاذ قرارات على المستوى الخارجي ، تأخذ الشكل الذي ترتسمه في النهاية. (١)

ولهذا سنتطرق إلى معرفة موقف الرأي العام النرويجي ، والأحزاب النرويجية من القضية الفلسطينية ، حتى يتشكل فهم اكثر تحديدا حول صناعة السياسة الخارجية النرويجية في هذا

الخصوص . مع توضيح دور النخبة أو القيادة السياسية في هذا السياق ، والذي تلعب فيه دورا مهما وبارزا كما ظهر في الفصل الثالث .

١ – الرأي العام النرويجي والقضية الفلسطينية :

نستطيع أن نجد في الولايات المتحدة دراسات استطلاع الرأي حول القضية الفلسطينية تجرى من فترة لأخرى ، أما في النرويج فلا يمكن إيجاد استطلاعات مشابهة ، إلا بشكل محدود جدا ، وعلى فترات زمنية متباعدة . ولهذا سيكون من الصعب تحديد موقف الرأي العام من خلال الإدلاء المباشر ، ولكن سيتم الاستدلال على موقف الرأي العام من خلال ما توفر من استطلاعات ، ومن خلال تقييم المعنيين بذلك في كتاباتهم .(٢)

بلور الرأي العام النرويجي موقفه من القضية الفلسطينية من خلال عدة مؤثرات ومحددات ، كان لها اثر كبير في تشكيل رأيه وموقفه من ذلك . فالمحددات التي أشير إليها في الفصل الثالث ، نجدها حاضرة هنا في تأثيرها على الرأي العام النرويجي ، بجانب مؤثرات أخرى تلعب دورا في دفع الرأي العام إلى اتخاذ موقفه ومن هذه المؤثرات :-

أ – وسائل الأعلام :

لوسائل الأعلام المسموعة والمقروءة دور كبير في توجيه الرأي العام ، وذلك يعتمد على قوة هذه الوسائل ، ومدى اعتماد الجمهور عليها في تشكيل رأيه ، من خلال مدى انتشارها وتوزيعها . وفي النرويج اليوم ما يقارب ١٥٥ صحيفة يومية وأسبوعية ، صباحية ومسائية ، وتوزيعها بمعدل نسخة واحدة لكل شخصين ، وأكثرها توزيعا يبلغ ٣٠٠,٠٠٠-٤٠٠,٠٠٠ نسخة يوميا . وهناك ما يقارب ٤٥% منها يدور في فلك حزب العمال النرويجي ، الذي يعتبر اكبر الأحزاب النرويجية ، مع توضيح أن هناك صحفا قريبة وتابعة للحزب المركزي (المزارعين) ، وصحيفة للحزب المسيحي .(٣)

وترتبط هذه الصحف إعلاميا بالوكالات الدولية الغربية التي تعتبر مصدرا لأنبائها الخارجية ، وبذلك تكون متبنية للموقف الغربي السائد والمعمم من قبل عدة وكالات كبرى أمريكية وبريطانية وفرنسية . بجانب وسائل الأعلام الأخرى في النرويج ، كالتلفزيون والمذياع اللذين يستقيان معلوماتهما من هذه الوكالات الغربية . وهذا كله يأتي متفاعلا مع موقف الحكومة والمؤسسات الرسمية والأحزاب التي تدور هذه الصحف في فلكها .(٤)

وكذلك الأمر مع الوسائل المسموعة والمرئية ، التي تخضع بشكل كبير للحكومة النرويجية المشرفة عليها ، فالمشاهد النرويجي يرى في بلاده نشرة الأخبار من خلال التلفزيون الحكومي. ولهذا نجد ان الرأي العام النرويجي يشكل بناء على توجهات الحكومة والأحزاب السائدة ، والمجموعات المهيمنة في المجتمع النرويجي ، دون إغفال المكونات الثقافية العامة للمجتمع والأفراد .(٥)

وهنا يمكن الاسترشاد بما أشار إليه الجنرال سابقا ، حول الكاتبتين في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ ، واعتبرتا من أعداء الشعب النرويجي ، حين أشارتا إلى تعاطف نسبي مع مآسي الشعب الفلسطيني على ضوء نتائج الحرب. وكذلك ما بينه صحافي نرويجي في كتاب صدر حديثا مترجما للغة العربية ، يوضح من خلاله ما عاناه ، بسبب محاولة وضع رأي اكثر عقلانية تجاه الصراع العربي – الصهيوني . فقد رفضت الصحف نشر آرائه ، ولقاءاته مع القادة العرب ، وكذلك اعتباره غير منصف في تقاريره .(*)

ب – دورالاحزاب والمنظمات غير الحكومية :

بما أن اكبر الأحزاب النرويجية يعتبر رأس الحربة في توجيه الرأي العام النرويجي نحو المواقف العامة السائدة ، وخاصة الخارجية منها . وفي الحالة النرويجية فإن الحزب المهيمن على أغلبية أصوات الناخبين حتى الآن ، حزب العمال النرويجي ،" الذي سيبقى مفتاح تحديد العلاقات الخارجية النرويجية " .(٦) إذ سيطر على الحكومة لفترات طويلة كما أشير سابقا ، وعملت قيادته على توجيه الرأي العام النرويجي لتأييد إسرائيل والصهيونية ، كما ظهر لدينا في حقبة الستينيات والسبعينيات، إبان هيمنة (هوكن لي) كسكرتير عام للحزب ، الذي كان له دور كبير في تكوين جماعة ضغط في البرلمان النرويجي لصالح إسرائيل .

وهذا لا يقتصر على حزب العمال فقط ، بل يشمل الأحزاب الأخرى خاصة تلك التي تتخذ مواقف على يمين حزب العمال (الأحزاب غير الاشتراكية) ، والتي تتضامن مع اليهود وقضيتهم وتدعم إسرائيل . وذلك وفق التصورات التي ستشير إلى انهم معادون " للسامية " من جهة ، ومن جهة أخرى ارتباطاتهم بالرؤية النرويجية للعلاقة مع حلف الأطلسي . ولهذا نجد هذه الأحزاب متماثلة مع حزب العمال في تعاملها مع الرأي العام وهذا بخلاف الحزب الشيوعي النرويجي محدود التمثيل .(٧)

أما المنظمات غير الحكومية فقد كانت متناغمة مع توجهات الأحزاب والقيادات السياسية ، وهذا يظهر في التعاون بين هذه المنظمات وإسرائيل وأحزابها وهيئاتها . كالعلاقة بين اتحاد عمال النرويج والهستدروت الصهيوني كما أشير سابقا، وكذلك ما تبين من خلال الاحتفالات التي جرت في النرويج للذكرى العشرين لإقامة إسرائيل .

ج – المصلحة القومية :

ينظر النرويجيون إلى العلاقات الخارجية من منظورهم الخاص بالمصلحة القومية ، وقد تأكد ذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي أكدت على عدم قدرة هذه الدولة الصغيرة ، على توفير الأمن الخاص بها ، بسبب قواها الذاتية المحدودة . وقضية الأمن حازت على

(*) والصحافي هو أندرز ساندفيغ صاحب كتاب المنبوذ : **صحفي وراء الشمس** . تعريب تيسير حماد . القدس : اتحاد الكتاب الفلسطينيين ، ١٩٩٧م . ونشر الكتاب على حلقات في جريدة القدس في ايلول ١٩٩٧ .

اهتمام الرأي العام النرويجي بشكل كبير جدا ، ولهذا كان التوجه نحو حلف الأطلسي من قبل الرأي العام كبيرا ومتجاوبا مع قرارات القيادة السياسية في عام ١٩٤٩ وبعدها .(٨)

والعلاقة بين المصلحة القومية المتمثلة بتوفير الأمن للنرويج ، وموقف الرأي العام من السياسة الخارجية النرويجية تجاه الصراع في فلسطين ، يكمن في التحالفات التي تمخضت عن انضمام النرويج لحلف الأطلسي . والصراع الذي ساد الحرب الباردة ، وارتباط ذلك بالخوف من الاتحاد السوفييتي سابقا ، الذي يرابط على الحدود النرويجية . وارتبط ذلك بالعلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والمشاريع المختلفة التي صاغتها لمواجهة الاتحاد السوفيتي ، في تنافسها معه على المنطقة العربية .

وفي هذا الصدد نستذكر ما أشار له ممثل النرويج في الأمم المتحدة ابان فترة اتخاذ القرارات بصدد القضية الفلسطينية في الفترة ما بين ١٩٤٧-١٩٤٩ ، (Finn Moe) الذي أشار إلى أن المسألة الآن جزء من الصراع بين الشرق والغرب. واختارت النرويج أن تكون في التحالف الغربي ، وتتعاون أمنيا وسياسيا مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي ذو العلاقة المتميزة مع إسرائيل .

الولاء النرويجي لحلف شمال الأطلسي ، والعلاقة المتميزة التي خلقتها القيادة السياسية والأحزاب ومجموعات أخرى ، كاتحاد العمال النرويجي ، واتحاد التجارة النرويجي . أدت إلى توجه عام لدى الرأي العام النرويجي لمساندة وتأييد السياسة الخارجية تجاه الصهيونية وإسرائيل وغير المتعاطفة حيال قضية الفلسطينيين ، مع وجود عدد محدود ممن واجهوا ذلك كالشيوعيين النرويجيين ، والمجموعات المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني . كما ظهر حين منح (بيغن) جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٨، حيث تظاهر ما يقارب ٧٠٠٠ نشيط يساري نرويجي، ضد قرار اللجنة الخاصة بذلك ، وتعتبر من المظاهرات الكبيرة منذ تظاهرات حرب فيتنام.(٩)

د: الثقافة العامة .

يخضع الرأي العام النرويجي لتوجهات ثقافية عامة ترتبط في الاتجاه الغربي العام السائد في أوروبا الغربية ، والدول الاسكندنافية المجاورة . وهذه الثقافة مرتبطة بالتكوينات المعرفية السائدة ، والمرتبطة بدرجة ما بالخصائص الذاتية المشتركة ، والقيم العامة التي تحكم المجتمع . فالديانة السائدة وجماعاتها تساهلت بشكل كبير مع القضية اليهودية والصهيونية ، وهي لن تعد متطرفة تجاه اليهود كما ساد في القرون السابقة . والكتاب المقدس (Bible) يشير إلى أن اليهود " شعب الله المختار " ، وهذا عكس شيئا من التأثير على الرأي العام ، في دولة تصل نسبة أتباع الكتاب المقدس أو المتأثرين بثقافته ٩٠% من الشعب تقريبا .(١٠)

وفي هذا الإطار نستطيع فهم اثر الثقافة العامة على الرأي العام النرويجي ما ذكر سابقا حول حرب عام ١٩٦٧ وانتشار القصة القديمة الجديدة في العالم الغربي ، قصة داوود وجالوت التي أصبحت التعبير عن رؤية الغرب لحرب عام ١٩٦٧ وللصراع ومنطلقات تأييده من جانب نخب ومجتمعات هذه الدول. فداوود هزم جالوت مرة أخرى ، في ارض الميعاد ، من قبل "شعب الله المختار" .(١١)

ومن منطلق آخر في الثقافة العامة ، نجد أن التوجهات الاشتراكية برؤيتها الغربية تحظى باتباع كثيرين في النرويج . وهذا تلاقى مع الجناح العمالي في الحركة الصهيونية ، التي أفادت من ذلك كما أفادت من ثقافة المسألة اليهودية في أوروبا . وتبنى الاشتراكيون النرويجيون السياسة الصهيونية ، كغيرهم من اشتراكيي أوروبا الغربية ، إلى حد وصف الاشتراكية الصهيونية "الكيبوتس " ، بالتماثل مع اشتراكية النرويج من قبل رئيس الوزراء الحالي للحكومة النرويجية. وفي هذا الصدد لا نستطيع إغفال اثر الثقافة العامة الغربية ، وخاصة على ضوء العلاقة مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية . فالعربي والشرقي هو ذلك القذر والغبي واللامنتج .

إن الرأي العام النرويجي في رؤيته للأمور لا يختلف كثيرا عن الرؤية الرسمية للحكومة النرويجية ، فهو تاريخيا هيأ لتقبل كافة أنماط العلاقة مع إسرائيل . وهو أحيانا لا يتفاعل مع التغييرات الطفيفة التي تمارسها الحكومة إزاء ذلك ، كما ظهر مع وزير الخارجية عام ١٩٧٤ . وفي أحد استطلاعات الرأي القليلة التي جرت إزاء حرب حزيران ١٩٦٧ ، أشارت النتائج إلى أن ٧٤% تعاطفوا مع إسرائيل ، أما من تعاطفوا مع العرب فكانوا ٥% ، والبقية (٢١%) كان موقفهم غير محدد .(١٢)

٢ - موقف الأحزاب والمنظمات غير الحكومية :

تلعب البنى الداخلية والمجموعات المختلفة دورا في تحديد الرؤية تجاه بعض القضايا الخارجية احيانا ، وهذا يشمل المجموعات السياسية منها وغير السياسية . وفي النرويج تلعب هذه البنى دورا فاعلا في ذلك ، من خلال قوتها وتنظيمها وعدد المؤيدين لها ، ومنها الأحزاب ومجموعات الضغط والمصالح . وبما أن النرويج لا يتوفر فيها عدد كبير من اليهود ، فأن توفر مجموعات نرويجية ذات ارتباطات وتوجهات ذاتية ، تحدد رؤيتها العامة تجاه القضية الفلسطينية ، دون تأثير جماعة يهودية كبيرة داخلية في النرويج .

أ - الأحزاب السياسية :

ينتمي ثلثا أعضاء البرلمان النرويجي الى جماعة ضغط في البرلمان تسمى " إسرائيل من اجل السلام " ، وهذا يعطي صورة مقربة لموقف الأحزاب النرويجية الممثلة في البرلمان

إزاء القضية الفلسطينية وأطراف الصراع .(١٣) وفي هذا المجال لن يكون هناك داع لتكرار موقف حزب العمال النرويجي ، الذي كان موقفه ودوره واضحا وبارزا في تحديد السياسة الخارجية للنرويج. فقد سيطر على الحكومة فقط ومعظم المؤسسات المرتبطة بتحديد الموقف النرويجي ، الرسمية منها وغير الرسمية ،والحزب ممثل الآن بخمسة وستين عضوا في البرلمان .

أما الأحزاب الأخرى ، وخاصة غير الاشتراكية : المحافظون (٢٣ مقعدا) ، والتقدميون (٢٥مقاعدا) ، والديمقراطي المسيحي (٢٥مقعدا) ، وحزب المركز (١١) والحزب الليبرالي (٦) ، بشكل عام لم تغير في سياستها وموقفها المصاغ والمتبنى من قبل الحكومات العمالية والاشتراكية . وهذا يظهر خلال الفترة التي شكلت بها حكومات غير اشتراكية ، في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات .(١٤)

فالحزب المسيحي يتعاطف بشكل واضح في سياسته الخارجية مع إسرائيل ، وهو بذلك لم يمارس أي دور في تغيير السياسة أو المواقف تجاه القضية الفلسطينية. وذلك إبان وجوده في الحكومات غير الاشتراكية (١٩٦٥-١٩٧٢) ، وفي الثمانينيات حيث دعم الحكومة غير الاشتراكية.(١٥)

وهذه الأحزاب بشكل عام تتبنى سياسة متشابهة تجاه القضايا الخارجية ، خاصة في القضايا الأمنية والسياسية ، بخلاف قضية الانضمام لأوروبا ، التي لم تفلح الأحزاب في اتخاذ قرار ملزم لاعضائها كما ظهر في الاستفتاءات التي أجريت بخصوص ذلك . **فحزب المحافظين** مؤيد بشكل كبير جدا للتوجه الأطلسي وحلفه ، والاقتصاد المفتوح . أما **حزب المركز** فاهتماماته الخارجية نسبية ومحدودة ولكنه مع تقوية العلاقة مع حلف الأطلسي ، في مقابل رفضه بشكل كبير للعلاقة مع أوروبا .(١٦)

أما الأحزاب اليسارية فهي اكثر اقترابا من الموقف الفلسطيني على غيرها من الأحزاب النرويجية، فكما أظهرت مجموعات التعاطف مع الفلسطينيين في منتصف السبعينيات ومطلع الثمانينيات ، موقف الحزب الشيوعي النرويجي (لينيني- ماركسي) . وكذلك الحزب الاشتراكي اليساري ، المعادي لعضوية حلف شمال الأطلسي ، وله علاقات متميزة مع يسار حزب العمال النرويجي المتعاطفين مع الشعب الفلسطيني .(١٧)

ب - المنظمات غير الحكومية :

أقامت المنظمات والاتحادات المختلفة في النرويج علاقات متميزة مع إسرائيل منذ السنوات الأولى لقيامها ، فالمؤسسات التي ارتبطت بحزب العمال كاتحاد العمال النرويجي أقام علاقات متميزة مع الهستدروت . وكذلك مع اتحاد التجارة النرويجي ، والبلديات والهيئات

الدينية في النرويج . وهذا ما أشير إليه في الخطاب الموجه من قبل رئيس الوزراء النرويجي ، للجنة التنفيذية للكونغرس اليهودي المجتمع في أوسلو عام ١٩٩٦ .

وكذلك يمكن الاشارة الى اجراء الاحتفالات في النرويج عام ١٩٦٨ ، لمناسبة مرور عشرين عاما على إقامة إسرائيل ، الذي كان مناسبة للتعبير عن تعاطف الهيئات غير الحكومية مع إسرائيل . وكلمة كبير القضاة في المحكمة العليا النرويجية ، كان من الشواهد على مدى قوة العلاقة بين إسرائيل وهذه المجموعات في النرويج .(١٨)

وعلى غرار قضية الماء الثقيل ، نجد أن هيئة صناعة السفن في النرويج زودت إسرائيل بسفينتين بعد حرب عام ١٩٦٧ بشهرين تقريبا ، وهما من اصل أربع سفن . وكذلك الهيئة المذكورة وافقت على تلبية طلبات أخرى من اجل تزويد إسرائيل بسفن كبيرة .(١٩) وقد أشار في قضية سابقة ، اتحاد أصحاب السفن النرويجي على الحكومة النرويجية أن تشارك في حرب عام ١٩٥٦ ، من اجل إجبار مصر على التراجع عن قرارها بتأميم قناة السويس . فالسفن النرويجية تعتبر ثاني اكبر أسطول بحري يستخدم قناة السويس في تلك الفترة ، ولكن الحكومة تبنت الموقف الأمريكي.

وكما أشرنا إلى دور (هوكن لي) ذو السياسة المكارثية في النرويج ، فأن العلاقات كانت على مستوى عال جدا، بين منظمات وهيئات النرويج وإسرائيل . وقد قام بتسهيل هذه العلاقة شخصيا في عدة قضايا كالماء الثقيل، وقضية الزوارق الحربية تعتبر دليلا على العلاقات مع الشركات من قبل إسرائيل. وتم توجيه كافة البنى الداخلية النرويجية لتكون مؤيدة لإسرائيل ، في فترة دولة الحزب القائد ، كالراديو والصحف .(٢٠)

أما المنظمات والهيئات النرويجية المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني ، فهي تشكلت في مرحلة متأخرة من مراحل الصراع . وهذه جاءت على شكل هيئات شعبية محدودة العدد ، وتضم مؤيدين لها من حزب العمال النرويجي (الجناح اليساري) ، وعددا من الاكاديميين والأطباء . وقد تعزز دور هذه الهيئات في أعقاب حرب لبنان عام ١٩٨٢ ، حين واجه عدد من العاملين المتطوعين في حقل الصحة من النرويج ، السياسة الصهيونية في لبنان وخاصة في المخيمات الفلسطينية .(٢١)

ومجموعة العاملين المتطوعين النرويجيين ، تقوم بتقديم عملها التطوعي لمدة ثلاث اشهر ، مشاركين في ذلك دول اسكندنافية أخرى . وكان أثناء حرب ١٩٨٢ عدد من الأطباء والممرضات والعاملين الاجتماعيين ، يقدمون عملهم التطوعي في مجال تخصصاتهم أثناء اجتياح إسرائيل للبنان ، وكانت تنظم ذلك طبيبة نرويجية (Ebba Wergeland). واعتقلت

إسرائيل عددا من الأجانب المتطوعين من ضمنهم طبيب نرويجي (Steiner Berge) ، ومتخصص اجتماعي (Oyind Moller) بالإضافة إلى طبيب كندي .(٢٢)
وتم نقلهم إلى إسرائيل ، وأطلق سراحهم بعد مطالبة حكوماتهم بذلك . وقد نشرت وزارة الخارجية النرويجية قصة اعتقالهما ، وما تعرضا له من تنكيل أثناء اعتقالهم رغم مفاضلتهم في المعاملة على الأسرى العرب والفلسطينيين .(٢٣)

ويمكن القول : إن الهيئات والمنظمات النرويجية المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني ، عاشت تجاربها الخاصة ، وكذلك النرويجيين من خلال خدمتهم في قوات الطوارئ في لبنان، وكذلك ممن عاش الحياة والمآسي الفلسطينية كمتطوعين في المخيمات الفلسطينية في لبنان . ولدينا أيضا تجربة الجنرال النرويجي (Odd Bull) الذي عمل في قوات الأمم المتحدة في الستينيات، وعدد آخر من الأكاديميين واليساريين الذين عملوا على نشر ما عرفوه عن حقيقة الأوضاع الخاصة بالقضية الفلسطينية .(٢٤)

في الحياة السياسية الداخلية في هذه الدولة نستخلص مما سبق ، ان التوجهات العامة في هذه الدولة لم تخالف التوجه الرسمي . وهي كانت بمثابة داعم من جهة في مرحلة تاريخية، ومتلق للرأي في مرحلة أخرى سيطر عليها القيادات السياسية والحزبية لحزب العمال النرويجي . فاغلب الأحزاب إن لم تكن مؤيدة ومناصرة لإسرائيل ، فإنها لم تواجه أو تعارض السياسة الخارجية النرويجية إزاء الصراع الصهيوني الفلسطيني .
كذلك الأمر مع الرأي العام والهيئات غير الحكومية ، التي هي في غالبها مناصرة لإسرائيل ، باستثناء عدد محدود من الهيئات ، وقسم قليل من الرأي العام . ولهذا فالسياسة الخارجية النرويجية إزاء دعم إسرائيل حظيت وتحظى بمساندة داخلية ، لا تؤدي إلى إحداث تغييرات جذرية إلا ما قد تتخذه الحكومة من توجهات . أما القضية الفلسطينية فليست ذات أهمية قصوى للبنى الداخلية ، لتحدد لها توجهاتها .

ثانيا – النرويج والقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة :

يفترض بعض المتخصصين في السياسة الخارجية أن دراسة تصويت الدول في الأمم المتحدة ، قد لا يعبر عن حقيقة الموقف الخارجي لهذه الدولة . ولكن من خلال اعتبار تصويت الدول كمؤشر على سياسة الدول الخارجية ، قد يوفر المعرفة لاتجاهات هذه الدول في

مكتبة جامعة بيرزيت

التصويت . وهذا وفق النظام الدولي السائد ، وكذلك التنظيمات الاقليمية المختلفة التي قد ترتبط معها الدول المراد دراستها .

أما بالنسبة للنرويج وفي ظل النظام الدولي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية ، وارتباطاتها وعلاقاتها بهذا النظام ، يمكن إدراك توجهاتها العامة إزاء ذلك . من خلال مواقفها في التصويت تجاه القضايا المطروحة ، واقترابها أو ابتعادها من الدول الكبرى . ويمكن من خلال مراجعة تصويت النرويج في الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية ، معرفة توجهها الرسمي إزاء هذه المسألة من جهة ، ومن جهة أخرى يمكن التحقق من حقيقة المحددات الداخلية والخارجية لسياستها الخارجية إزاء فلسطين .

وفي الحالة النرويجية ، يمكن معرفة اقتراب النرويج وابتعادها في مواقفها تجاه فلسطين ، من المحيط الاقليمي الخاص (الدول الاسكندنافية) ، والنظام الاقليمي العام (أوروبا) . وهذا سيبين بشكل أوضح القوى والمؤثرات التي تقترب النرويج منها في التصويت، والى أي مدى يمكن أن تقاوم أو تخالف ذلك هذه الدولة الأوروبية .

كانت النرويج من الدول الأولى التي انضمت للأمم المتحدة ، كما كانت قبل ذلك في عصبة الأمم ، التي قادها نرويجي كرئيس أخير لها (Carl J. Hambro) . وكان أول أمين عام للأمم المتحدة نرويجيا أيضا (Trygve Lie) ، الذي أشير إليه في الفصل الثالث ، كأحد أعمدة التأييد والمناصرة لفكرة إقامة دولة صهيونية على ارض فلسطين . وقد شاركت النرويج في قوات حفظ السلام منذ عام ١٩٤٧ حتى اليوم ، في عدة أماكن في العالم ، في البلقان " والشرق الأوسط " وكشمير وانغولا ويوغسلافيا سابقا .(٢٥)

١ - تصويت النرويج إزاء القضية الفلسطينية :

وجاء تصويت النرويج في الجمعية العامة الأمم المتحدة إزاء القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩١ ، على النحو التالي:

أ : في الفترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٥٠.

اتخذت الجمعية العامة عددا من القرارات في هذه الفترة ، اعتبرت من اكثر القرارات تهديدا لمستقبل فلسطين والشعب الفلسطيني والمنطقة العربية بأسرها . وقد صوتت النرويج لصالح الحركة الصهيونية وقيام إسرائيل ، في مجمل القرارات المتخذة من قبل الأمم المتحدة في هذه الفترة . وهنا نشير مرة أخرى إلى دور الأمين العام للأمم المتحدة ، وممثل النرويج في المنظمة الدولية ، اللذين لعبا دورا مميزا بهذا الخصوص .

والجدول التالي يبين تصويت النرويج في الفترة ما بين ١٩٤٧-١٩٥٠ ، إزاء القرارات التي حددت مستقبل فلسطين على الصعيد الدولي والإقليمي والمحلي :(٢٦)

رقم القرار	التاريخ	مقتطفات من القرار	تصويت النرويج
١٠٤	٤٧/٥/٥	منح الوكالة اليهودية فرصة الإدلاء بشهادتها	مع
١٠٦	٤٧/٥/١٥	تأليف لجنة (UNSCOP)	مع
١٨١	٤٧/١١/٢٩	التوصية بتقسيم فلسطين	مع
١٨٦	٤٨/٥/١٤	تعيين وسيط دولي	مع
١٩٤	٤٨/١٢/١١	وضع القدس الدولي / حق اللاجئين	مع
٢٧٣	٤٩/٥/١١	قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة	مع
٣٠٣	٤٩/١٢/٩	إعادة تأكيد وضع القدس تحت نظام دولي دائم	ضد

جاء تصويت النرويج في القرارات السابقة متوافقا مع تصويت كل من السويد والدنمارك ، باستثناء التصويت على القرار (٢٧٣) ، الخاص بقبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة . حيث امتنعت كل من السويد والدنمارك عن التصويت ، فيما أيدته النرويج .أما بخصوص القرارات الأخرى ، والتي تعلقت بإنشاء وكالة الغوث ، ومراجعة حساباتها وتمديد ولايتها فقد صوتت النرويج لصالحها جميعها. وقد غيبت القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة طوال الفترة اللاحقة ، وبقي التعامل معها على اعتبار أنها قضية لاجئين فقط .

وقد تبنت النرويج الموقف الأمريكي في أحداث العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، وهي بذلك تجاوزت مصلحة قطاع داخلي لديها (أصحاب السفن النرويجية) ، والتزمت بموقف الولايات المتحدة . وبذلك حددت طابع تصويتها في الأمم المتحدة إلى حد ما ، وذلك بالاقتراب الدائم من تصويت الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت علاقتها متميزة معها ، وهي قائدة حلف شمال الأطلسي . كما أشار إلى ذلك ممثلها في الأمم المتحدة ، الذي قال إن التصويت في الأمم المتحدة جزء من صراع الشرق والغرب .

وفي القرار (١٧٢٥) المتخذ في ١٩٦١/١٢/٢٠ ، بخصوص تعيين وتقييم عقارات اللاجئين العرب الموجودة في فلسطين قبل ايار ١٩٤٨ . فقد أيدت النرويج كغيرها من الدول الغربية القرار، وفي مقدمتها الولايات المتحدة .(٢٧)

واستمرت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٧ ، باتخاذ قرارات بخصوص فلسطين وقضيتها ، من منطلق قضية اللاجئين فقط ، وبذلك لم تخرج عن هذا الإطار إلا في سنة ١٩٦٧، حيث وقعت أحداث جديدة ، وازدادت أعداد الدول المستقلة حديثا في الأمم المتحدة .

ب - في الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٤ :

أدى عدوان إسرائيل في عام ١٩٦٧ على بقية الأراضي الفلسطينية ، ومساحات شاسعة من أراضي الدول العربية المجاورة إلى إحداث تغييرات كبيرة على الوضع في المنطقة، وأدى هذا إلى اتخاذ قرارات عديدة في الأمم المتحدة إزاء الوضع الجديد في المنطقة.

وصدرت العديد من القرارات في هذه الفترة لها أهمية كبيرة في تاريخ الصراع على فلسطين ، كما جرى تحول في اتجاهات التصويت الخاصة بها في الأمم المتحدة . والجدول التالي يبيـــن تصويت النرويج في هذه الفترة :(٢٨)

رقم القرار	التاريخ	مقتطفات من القرار	تصويت النرويج
٢٢٥٣	٦٧/٧/٤	دعوة إسرائيل الى إلغاء التدابير المتخذة للقدس	مع
٢٢٥٤	٦٧/٧/١٤	إبداء الأسف للتدابير المتخذة بحق القدس	مع
٢٢٥٦	٦٧/٧/٢١	وقف الدورة الاستثنائية الطارئة	مع
٢٤٤٣	٦٨/١٢/١٩	إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان المناطق المحتلة	امتناع
٢٥٣٥ ب	٦٩/١٢/١٠	الأسف الشديد لعدم تنفيذ قرار عودة اللاجئين أو تعويضهم ، تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف	امتناع
٢٥٤٦	٦٩/١٢/١١	إدانة انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وطلب الكف عن ذلك من قبل إسرائيل	امتناع
٢٦٢٨	٧٠/١١/٤	وقف إطلاق النار ، والطلب بتنفيذ قرار ٢٤٢	امتناع
٢٦٧٢ ب+ج+د	٧٠/١٢/٨	الاعتراف لشعب فلسطين بحق تقرير المصير، إعادة المشردين ، مشكلة اللاجئين ناشئة عن إنكار حق تقرير المصير (ب+ج) د : الطلب من إسرائيل اتخاذ خطوات لاعادة المشردين	ب + ج امتناع د : مع
٢٧٢٧	٧٠/١٢/١٥	دعوة حكومة إسرائيل تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة	امتناع
٢٧٨٧	٧١/١٢/٦	تأكيد شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي ، بما في ذلك شعب فلسطين	امتناع
٢٧٩٢	٧١/١٢/٦	ج: الأسف لتدمير مخيمات غزة ، والطلب بإعادة سكانها. د : القلق لعدم السماح لشعب فلسطين تقرير مصيره . هـ : عودة النازحين	ج : مع د : امتناع هـ : مع
٢٨٥١	٧١/١٢/٢٠	مطالبة إسرائيل بشدة ان تلغي جميع الإجراءات لضم واستيطان الأراضي المحتلة .	امتناع
٢٩٤٩	٧٢/١٢/٨	القلق الشديد من استمرار الاحتلال للأراضي العربية ، مناشدة الدول بعدم الاعتراف بالتغييرات التي قامت بها إسرائيل	امتناع
٢٩٥٥	٧٢/١٢/١٢	إدراك حق الشعوب في تقرير المصير والحرية	امتناع
٢٩٦٣	٧٢/١٢/١٣	أ : اسف على عدم إعادة أو تعويض اللاجئين. ج : الكف عن الإجراءات في غزة . د : الكف عن الإجراءات التي تؤثر في تركيب الأراضي المحتلة الطبيعي والجغرافي والسكاني . هـ : تأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .	أ : مع ج : مع د : مع هـ : امتناع
٣٠٠٥	٧٢/١٢/١٥	مناشدة إسرائيل بشدة أن تبطل وتكف عن كل السياسات المخالفة	امتناع

		لحقوق الإنسان الخاصة بسكان الأراضي المحتلة	
٣٠٣٤	٧٢/١٢/١٨	تأكيد قانونية النضال من اجل التحرر الوطني	امتناع
٣٠٨٩	٧٣/١٢/٧	د : إعادة تأكيد حق تقرير المصير والحقوق المتساوية لشعب فلسطين	د : امتناع
٣٠٩٢	٧٣/١٢/٧	أ : الطلب من إسرائيل التقيد باتفاقية جنيف ١٢آب١٩٤٩ ب : شجب إسرائيل لخرقها لاتفاقية جنيف	أ : مع ب : امتناع
٣١٠٣	٧٣/١٢/١٢	إعلان المبادئ الإنسانية في جميع المنازعات المسلحة ومبادئ الوضع الخاص بالمناضلين ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية	امتناع
٣١٧٥	٧٣/١٢/١٧	تأكيد السيادة العربية الدائمة على الثروات الطبيعية في المناطق العربية المحتلة	امتناع
٣٢١٠	٧٤/١٠/١٤	دعوة م ت ف إلى الاشتراك في مداولات الجمعية العامة بشأن القضية الفلسطينية في جلساتها العامة	مع
٣٢٣٦	٧٤/١١/٢٢	إقرار حقوق الشعب الفلسطيني	ضد
٣٢٣٧	٧٤/١١/٢٢	منح م ت ف مركز مراقب في الأمم المتحدة	ضد

" أما بخصوص القرارات الأخرى في دورة ١٩٧٤ ، فالنرويج امتنعت عن التصويت بخصوصها ، كما جرى عليه الموقف منها سابقا ".

من خلال مراجعة تصويت النرويج في السنوات التي شملها الجدول ، نجد أن هذه الدولة قد اتخذت موقفا بعدم التصويت في اغلب القضايا المثارة . فهي بعد حرب ١٩٦٧ كانت تصوت لصالح القرارات الداعية إلى إلغاء التدابير المتخذة من قبل إسرائيل إزاء القدس والأراضي المحتلة .

ولكنها بعد عام ١٩٦٨ ، بدأت تمتنع عن التصويت تجاه القرارات التي تختص بحقوق الإنسان، وحق تقرير المصير ، وشرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير، ومطالبة إسرائيل بإلغاء الإجراءات المتخذة من قبلها في الأراضي المحتلة . وكذلك امتنعت عن التصويت في قضية الوضع القانوني الخاص بحماية المناضلين في سبيل تحرير أوطانهم ، وسيادة العرب على الثروات الطبيعية في المناطق المحتلة .

وكان الموقف النرويجي مختلفا حين تم دعوة (م ت ف) للاشتراك في مداولات الجمعية العامة بخصوص القضية الفلسطينية ، وهذا جاء نتيجة رأي وزير الخارجية آنذاك الذي كاد أن يفقد منصبه جراء تصويت النرويج لصالح ذلك . وفيما بعد اتخذ اتجاه النرويج في التصويت حدة اكثر، حيث صوتت ضد إقرار حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير ، وكذلك ضد منح منظمة التحرير الفلسطينية مركز مراقب في الأمم المتحدة .

بذلك تكون النرويج قد تبنت مواقف سلبية حيال القضية الفلسطينية ، في تصويتها بالجمعية العامة أثناء الفترة الممتدة من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٧٤ ، التي في نهايتها كانت اكثر تطرفا من ذي قبل .

ج - الفترة من عام ١٩٧٥ - ١٩٨١ :

بعد التحول الشديد لتصويت النرويج في الجمعية العامة الذي بدأ في نهاية عام ١٩٧٤، وبموجبه تبنت النرويج موقفا معاديا لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . ومواقف سلبية حيال القضايا الأخرى ، بما فيها حقوق الإنسان ، والتغيرات التي تحدثها إسرائيل في الأراضي المحتلة ، جاء تصويتها في الفترة اللاحقة على النحو التالي :(٢٩)

١ - القرارات التي صوتت ضدها ١٩٧٥-١٩٨١ :

رقم القرار	التاريخ	مقتطفات من القرار
٣٣٧٦	٧٥/١١/١٠	حق تقرير المصير ، الاستقلال ، والعودة
٣٣٧٩	٧٥/١١/١٠	الإقرار بان الصهيونية شكل من أشكال العنصرية
٣٣٨٢	٧٥/١٢/١٠	إدانة التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، تقرير المصير للشعبين
٣٤١٤	٧٥/١٢/٥	قلق تجاه استمرار الاحتلال ، امتثال إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ، حقوق الشعب الفلسطيني وحق التمثيل له ، عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق الاحتلال ، إدانة إسرائيل بسبب استمرار احتلالها .
٣٥١٩	٧٥/١٢/١٥	مشاركة المرأة في التحرير ، تأييد القضاء على الاستعمار ، حق الشعوب في تقرير المصير والكرامة
٦/٣١	٧٦/١١/٩	هـ : إدانة العلاقة بين إسرائيل وجنوب افريقيا
٢٠/٣١	٧٦/١١/٢٤	حل عادل لمشكلة فلسطين ، تقرير المصير ، حق العودة ، والاستقلال والسيادة
٦١/٣١	٧٦/١٢/٩	قلق من استمرار الاحتلال ، اشتراك م ت ف في مؤتمر السلام ، إدانة كافة التدابير الإسرائيلية في الأرض المحتلة ، كف تزويد إسرائيل بالمعونة العسكرية
٤٠/٣٢	٧٧/١٢/٢	أ : نيل الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ب : إنشاء وحدة خاصة داخل الأمانة العامة معنية بحقوق الفلسطينيين
١٠٥/٣٢	٧٧/١٢/١٤	إدانة العلاقة بين إسرائيل وجنوب افريقيا ،عسكريا وسياسيا واقتصاديا ...
٢٤/٣٣	٧٨/١١/٢٩	حق الشعوب في تقرير مصيرها ، منح الاستقلال .. لضمان حقوق الإنسان
٢٨/٣٣	٧٨/١٢/٧	أ: لا سلام دون تحقيق عادل لمشكلة الشعب الفلسطيني ، حق تقرير المصير ب : تقدير دور اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير ..... . جـ : وحدة خاصة معنية بحقوق الفلسطينيين داخل الأمانة العامة ، تدعو التعاون معها من قبل كافة الحكومات
٧١/٣٣	٧٨/١٢/١٤	الطلب إلى جميع الدول الامتناع عن التعاون العسكري والنووي مع إسرائيل ..
١٨٣/٣٣	٧٨/١٢/٢٤	إدانة جميع أنواع التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا
٦٥/٣٤	٧٩/١١/٢٩	أ+ب :إعلان أن اتفاقيات كامب ديفد باطلة من حيث ادعائها البت في مستقبل الشعب الفلسطيني. دعوة م ت ف ممثلة الشعب الفلسطيني إلى الاشتراك على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى تحت رعاية الأمم المتحدة وتؤكد على القرار ٣٢٣٦. جـ+د: اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني +معرض صور له
٧٠/٣٤	٧٩/١٢/٦	عقد مؤتمر دولي ، اشتراك م ت ف ، ورعاية الأمم المتحدة بأسرع وقت
٨٩/٣٤	٧٩/١٢/١١	إدانة أية محاولة من جانب إسرائيل لإدخال أسلحة نووية إلى المنطقة
دأط-٢/٧	٨٠/٧/٢٩	دورة استثنائية : مطالبة إسرائيل بالبدء في الانسحاب قبل ١٥تشرين الثاني ١٩٨٠ من جميع

		الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ .
٢٠٦/٣٥	٨٠/١٢/١٦	إدانة جميع الدول التي تستمر في التعاون مع جنوب افريقيا في المجالين العسكري والنووي ..... وإسرائيل
٢٠٧/٣٥	٨٠/١٢/١٦	إدانة العدوان الإسرائيلي على لبنان والشعب الفلسطيني ، والتأكيد من جديد على الرفض الشديد لقرار إسرائيل بضم القدس
٨/٣٦	٨١/١٠/٢٨	إدانة الفصل العنصري والسياسة الإسرائيلية في جميع الأراضي العربية المحتلة
١٢٠/٣٦	٨١/١٢/١٠	(ج+د+و) مؤتمر دولي وحل عادل . دولة فلسطينية وحق تقرير المصير . إشراك م ت ف .
١٧١/٣٦	٨١/١٢/١٦	الأسف الشديد لمبادرة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تسليم زياد أبو عين
٢٢٦/٣٦	٨١/١٢/١٧	أ : اعتبار الاتفاقيات المعقودة بين أمريكيا وإسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي ... تشجيعا لسياسة إسرائيل العدوانية والتوسعية في الأراضي المحتلة

٢ – القرارات التي امتنعت عن التصويت عليها :

أما القرارات التي امتنعت النرويج التصويت عليها في هذه الفترة ، فقد تناولت عودة النازحين وعدم إجلاء غيرهم ، وقضية السيادة العربية الدائمة على الموارد في الأراضي المحتلة . وإدانة الاستيطان والضم والاعتقالات ، والإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وكذلك إعداد التقارير عن أوضاع حياة الشعب الفلسطيني بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وتطبيق اتفاقيات جنيف على الأراضي المحتلة وسكانها من قبل إسرائيل ، وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على الأراضي العربية .

ولم تتخذ النرويج موقفا إيجابيا في تصويتها في الأمم المتحدة ، من قضية استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وادانته ، بل امتنعت عن التصويت بهذا الخصوص . واستخدمت ذلك احيانا في قضية العلاقة مع جنوب افريقيا ، خاصة عندما لا يرتبط ذلك بالدول الغربية .

وفي مجال حقوق الإنسان ، لم تمارس التصويت أيضا ، كما جرى مع طلب المساعدة للشعب الفلسطيني . وتقدر القرارات ومواد القرارات التي امتنعت النرويج التصويت عليها في هذه المرحلة ، ما يقارب (٤٣) مادة قرار وقرار . (٣٠)

٣ – القرارات التي صوتت لصالحها :

بخصوص القرارات التي صوتت لصالحها النرويج في هذه الفترة فهي تلك التي تعلقت ببعض البنود التي تتعلق بحماية المدنيين ، وتمويل قوات الطوارئ الدولية ، والتي تختص بوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين . وفي عام ١٩٧٨ صوتت لصالح تطبيق اتفاقية جنيف على الأراضي المحتلة ، وإدانة إقامة المستوطنات والتدابير غير القانونية في الأراضي المحتلة لعام ١٩٦٧.وصوتت أيضا لصالح القرار الخاص بمهاجمة المنشآت العراقية النووية ، كتهديد خطر لضمانات الوكالة الدولية للطاقة ، في عام ١٩٨١ .

لقد جاء تصويت النرويج لصالح (٥٦) قرارا ومادة قرار ، وقد شكلت قضايا وكالة الغـــوث ، واللاجئين ، وحماية المدنيين زمن الحرب ، وتمويل قوات الطوارئ الدولية وصيانـــة الســلم اغلب هذه القرارات وموادها .

بشكل عام كان تصويت النرويج في القرارات التي لا تكون حادة تجاه إسرائيل ، أمـــا بالامتناع عن ذلك أو تأييدها في الحالات التي تشكل فيها القرارات مدخلا غير مريح خاصـــة في قضايا حقوق الإنسان احيانا ، والاعتداءات المسلحة الإسرائيلية على الـــدول المجـــاورة . لكنها لم تؤيد إدانة السياسة الإسرائيلية إزاء الأراضي المحتلة أو التغييرات التي تحدثها علـــى ارض الواقع .

د – الفترة من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٨٦ :

استمرت النرويج في تبني سياسة مشابهة في تصويتها لما سبق هذه المرحلـــة ، ولـــم تحـــدث تغيرات إيجابية بخصوص الشعب الفلسطيني وقضيته ، رغم المواقف السياسية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية وأحداث حرب لبنان التي أصابت الشعـــب الفلســطيني . واحيانـــا صوتت النرويج بشكل اكثر سلبية ولصالح إسرائيل ، عما كان في المرحلـــة الســـابقة . فقـــد عارضت القرارات التي تدين إسرائيل لاحتلالها للأراضي العربية ، وضم الأراضي المحتلـــة عام ١٩٦٧ كمرتفعات الجولان. وبقيت معارضة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، حتى بعد مجازر صبرا وشاتيلا وحادثة الأطباء والعاملين النرويجيين في لبنان . حتى انها عارضت الإدانة لمذابح صبرا وشاتيلا في القرار (١٧/٣٨) لسنة ١٩٨٣ ، كما انـــها عـــارضت إدانـــة إسرائيل لاجتياحها لبنان . وتقدر القرارات التي عارضتها في هذه الفترة ، مـــا يقـــارب (٣٤) قرارا ومادة قرار .

وكذلك لم تغير النرويج موقفها من المسألة المتعلقة بالقدرات النووية الإسرائيلية ، أو الأســـلحة الـــتي تمتلكها في هذا الخصوص وتعاونها مع جنوب افريقيا والدول الغربية . حتى أنـــها لـــم تدين سياسة إسرائيل تجاه المعاهد والجامعات الفلسطينية ، بل امتنعت عـــن التصويـــت بـــهذا الخصوص ، بحيث بلغ ذلك ما يقارب (٧٩) قرارا ومادة قرار . أما القرارات ومواد القرارات التي صوتت لصالحها فهي تقدر (٨٨) قرارا ، شملت (٦٠) قرارا منها تتناول اللاجئين ووكالة الغوث والسلم العالمي والمنطقة الخالية من السلاح النووي ، واتفاقية جنيف لحمايـــة المدنيـــين زمن الحرب .(٣١)

هـــ – الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ حتى ١٩٩١ ، " سنوات الانتفاضة " :

لم تكن أحداث لبنان ، والمجازر التي حدثت إبان الغزو الصهيوني للأراضي اللبنانية ، تحدث صدى واسعا يجعل من تصويت النرويج في الأمم المتحدة ليدين إسرائيل في ذلك . ولم

تتغير اتجاهات تصويت النرويج عن كونها أما معارضة للقرارات المتخذة بحق إسـرائيل ، أو تمتنع عن التصويت إزاءها .

وبالرغم من أن عددا ممن تحدث عن علاقة النرويج بالفلسطينيين بأنه طرأ عليها تغيـير فـي هذه السنوات ، لكن لم يكن ذلك على مستوى ملموس كما يظهر من خلال تصويتها في الأمـم المتحدة . والقرارات التي صوتت لصالحها النرويج ، لم توفر تلميحا لتغير في سياستها حيـال القضية الفلسطينية حتى نهاية الفترة السابقة .

لذلك سنحاول مراجعة تصويتها في أعوام الانتفاضة حتى نتحقق من حدوث تغيير في اتجاهات التصويت ، أم انه بقي على ما هو عليه سابقا .

١ – القرارات التي صوتت ضدها : (٣٢)

رقم القرار	التاريخ	مقتطفات من القرار
٢٣/٤٢	٨٧/١١/٢٠	الطلب من إسرائيل الكف عن العلاقة مع جنوب افريقيا
٥٠/٤٣	٨٨/١٢/٥	إدانة علاقة إسرائيل وجنوب افريقيا
٢٧/٤٤	٨٩/١١/٢٢	
١٧٦/٤٥	٩٠/١٢/١٩	
٧٩/٤٦	٩١/١٢/١٣	شجب التعاون بين إسرائيل وجنوب افريقيا .
٦٩/٤٢	٨٧/١٢/٢	و : استئناف توزيع المخصصات على اللاجئين الفلسطينيين
٥٧/٤٣	٨٨/١٢/٦	
٤٧/٤٤	٨٩/١٢/٨	
٧٣/٤٥	٩٠/١٢/١١	
٤٦/٤٦	٩١/١٢/٩	
٩٥/٤٢	٨٧/١٢/٧	إعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال ، شرعية كفاح الشعوب في سبيل استقلالها .....
٧٩/٤٤	٨٩/١٢/٨	
٢٠٩/٤٢	٨٧/١٢/١١	ب : اتفاقية جنيف ، القلق من سياسات إسرائيل ، م ت ف وتمثيلها ، قضية فلسطين جوهر الصراع ، انسحاب من ١٩٦٧ والقدس ، شجب ضم القدس ، المستوطنات والتعاون الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية . ج : ضم الجولان والقدس ، إسرائيل دولة غير محبة للسلام ،
٥٤/٤٣	٨٨/١٢/٦	أ : الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ، مشاركة م ت ف ب : اتفاقية جنيف ، القلق من سياسات إسرائيل ، قضية فلسطين جوهر الصراع ، انسحاب من الأراضي ١٩٦٧ والقدس ، شجب قرار ضم القدس
٤٠/٤٤	٨٩/١٢/٤	_____ اعتراض مرة أخرى على نفس القرارات للسنة السابقة (أ+ب) .
٨٣/٤٥	٩٠/١٢/١٣	_____ أ _____ المؤتمر الدولي ، الانسحاب الإسرائيلي ، تقرير المصير .....
٨٢/٤٦	٩١/١٢/١٦	_____ ب _____ المستوطنات ،الجولان والضم للقدس ..... .

		أ : م ت ف وتمثيلها ، إدانة إسرائيل وسياستها ، الاستيطان .....
١٧٨/٤٣	٨٨/١٢/٢٠	الطلب إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بالتعاون مع م ت ف

٢ – القرارات التي امتنعت عن التصويت إزاءها : (٣٣)

رقم القرار	التاريخ	مقتطفات من القرار
٤٤/٤٢	٨٧/١١/٣٠	إدانة إسرائيل لرفضها التخلي عن حيازة أية أسلحة نووية ، والطلب بعدم مساعدتها من قبل الدول في هذا المجال .
٨٠/٤٣	٨٨/١٢/٧	إدانة إسرائيل ..... .
١٢١/٤٤	٨٩/١٢/١٥	إدانة إسرائيل لرفضها ..... .
٦٣/٤٥	٩٠/١٢/٤	إدانة إسرائيل لرفضها التخلي عن حيازة أية أسلحة نووية ..... .
٣٩/٤٦	٩١/١٢/٦	شجب رفض إسرائيل التخلي ..... .
٦٦/٤٣	٨٧/١٢/٢	أ : تأييد توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه ، مواصلة جهودها . جـ : مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص باللجنة ، نشر المعلومات ، المواصلة د: أسف لعدم عقد المؤتمر الدولي ، الحاجة إلى تحقيق تسوية عادلة ، مشاركة م ت ف على قدم المساواة
١٧٥/٤٣	٨٨/١٢/١٥	(أ +ج) تكرار ب : مد يد العون للجنة ، والأعلام والنشر .... (أ +ب) + ج : إيفاد صحافيين
٤١/٤٤	٨٩/١٢/٦	(أ + ب + ج)
٦٧/٤٥	٩٠/١٢/٦	(أ + ب + ج)
٧٤/٤٦	٩١/١٢/١١	
٦٩/٤٢	٨٧/١٢/٢	ز : حق النازحين بالعودة وشجب عدم السماح لإسرائيل بذلك. ح : الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين . ط : حماية اللاجئين الفلسطينيين
٥٧/٤٣	٨٨/١٢/٦	(ز+ح) ، بالنسبة ل ط غيرت النرويج تصويتها .
٤٧/٤٤	٨٩/١٢/٨	(ز + ح)
٧٣/٤٥	٩٠/١٢/١١	(ز + ح)
٤٦/٤٦	٩١/١٢/٩	(ز + ح)
١٦٠/٤٢	٨٧/١٢/٨	أ : مطالبة إسرائيل بالإفراج عن العرب المحتجزين لديها ج : كافة التدابير المتخذة من قبل إسرائيل غير قانوني ، المستوطنات . د : شجب رفض إسرائيل عدم السماح للجنة حقوق الإنسان بدخول الأراضي المحتلة هـ : عدم التزام إسرائيل باتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب .
٥٨/٤٣	٨٨/١٢/٦	(أ) أما بخصوص (ج+د+هـ) فقد غيرت تصويتها إلى تأييد .
٤٨/٤٤	٨٩/١٢/٨	(أ)
٧٤/٤٥	٩٠/١٢/١١	(أ)

١٦٢/٤٢ ٦٠/٤٣	٨٧/١٢/٨ ٨٨/١٢/٦	أ : حث إدارة شؤون الإعلام على أن تواصل تغطية الحالة في الشرق الأوسط أ : حث .....
٢٠٩/٤٢	٨٧/١٢/١١	أ : عقد المؤتمر الدولي ، وحضور م ت ف .
١٦٠/٤٣ ٣٧/٤٥	٨٨/١٢/٩ ٩٠/١١/٢٨	أ : في شأن مركز المراقب لحركات التحرر الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية أو كلتاهما : السماح للأمانة العامة بان تعمم الرسائل المقدمة من م ت ف بوصفها رسائل رسمية من وثائق الأمم المتحدة الطلب إلى جميع الدول ان تمنح وفود حركات التحرر الوطني التي تعترف بها ... ... ، التسهيلات والامتيازات والحصانة الدائمة
١٧٧/٤٣	٨٨/١٢/١٥	إقرار استعمال فلسطين بدلا من م ت ف في منظومة الأمم المتحدة والاعتراف بإعلان الدولة الفلسطينية .

يتبين من مراجعة اتجاهات تصويت النرويج ، أن هذه الدولة صوتت بشكل معارض لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وذلك منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩١ ، بعد أن كانت قد امتنعت عن التصويت على ذلك في الفترة بين ١٩٧٠ - ١٩٧٢ . أما بخصوص منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بتمثيلها للشعب الفلسطيني ، ومركزها كمراقب في الأمم المتحدة . فقد صوتت النرويج لصالح إلقاء ياسر عرفات كلمة في الجمعية العامة عام ١٩٧٤ ، وبعد ذلك عارضت كل القرارات التي تختص بالمنظمة من حيث تمثيلها ، مشاركتها في مؤتمر السلام الدولي ، أو منح التسهيلات لها .

وبخصوص المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة وحضور القوى الكبرى وكافة الأطراف بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد عارضت النرويج اغلب القرارات المتعلقة به ، منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٩٠ . وبالنسبة لقضية القدس فان النرويج بعد حرب عام ١٩٦٧ كانت تؤيد القرارات التي أدانت ما تجريه إسرائيل من فرض وقائع على الأرض ، وتغيير معالمها ووضعها القانوني كمنطقة محتلة . ولكنها في سنوات ١٩٧١-١٩٧٢ ، استخدمت الامتناع عن التصويت إزاء ذلك. وبدأت تعارض القرارات الخاصة بوضع القدس في السنوات ١٩٨٧- ١٩٩٠ ، وهي بذلك أصبحت اكثر معارضة حتى للقرارات التي صوتت عليها سابقا .

ولم تغير تصويتها المعارض للقرارات التي تدين العلاقة ما بين إسرائيل وجنوب افريقيا ، على مر السنين منذ تم اتخاذ قرارات بهذا الخصوص . كما أنها لم تؤيد القرارات الخاصة بالأسلحة النووية الإسرائيلية ، وهذا يمكن أن يؤكد على الارتباط ما بين إسرائيل والنرويج في هذا المجال ، بعد قضية الماء الثقيل . حتى أنها في عدد من القرارات لم تدن الاستيطان ، أو الإجراءات التي تمارسها إسرائيل بحق المواطنين تحت الاحتلال .

نجد أن النرويج لم تغير من توجهاتها العامة إزاء الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية ، حتى بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، وإعلان المبادئ " أوسلو " ١٩٩٣ ، الذي رعته بنفسها . وهذا يظهر من خلال ما اتخذته من مواقف في الأمم المتحدة ، ففي التصويت على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، ضمن عملية السلام الجارية ، لم تتبن النرويج على سبيل المثال مشروع القرار في ١٩٩٦/١١/١٣ ، ولم تصوت لصالحه في ١٩٩٦/١١/١٨. وبذلك خالفت دول الاتحاد الأوروبي جميعا ، وكذلك السويد والدنمارك .(٣٤) وهذا أيضا تم في عام ١٩٩٧ (*) ، حيث امتنعت النرويج عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة إزاء قرار يؤكد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في ١٩٩٧/١١/١٩ .

وفي تأكيد جديد على الموقف التاريخي للنرويج إزاء التصويت في الأمم المتحدة ، جاء موقفها في ١٩٩٧/٤/٢٥ ، وذلك في الدورة الاستثنائية المعقودة من اجل بحث قضية البناء في القدس (جبل أبو غنيم) . فقد امتنعت النرويج عن التصويت للمطالبة بوقف البناء والاستيطان ، وتطبيق اتفاقية جنيف وحماية المدنيين ، بالرغم من أن أوروبا صوتت لصالح القرار باستثناء المانيا .(٣٥)

جاء رد السلطة الوطنية الفلسطينية متشددا شيئا ما حيال الموقف النرويجي ، حيث قرر رئيس السلطة ياسر عرفات إلغاء زيارة وزير التخطيط والتعاون الدولي للنرويج في نهاية شهر نيسان.(٣٦) مما دفع وزير خارجية النرويج ووزير التعاون والتنمية الاتصال مع رئيس السلطة ياسر عرفات ، ووزير التخطيط الذي أشار إلى انهما أكدا له وللرئيس إدانة النرويج للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية .(٣٧)

ويمكن الإشارة إلى موقف النرويج في الأمم المتحدة من خلال تصويتها في هيئات غير الجمعية العامة ، كمجلس الأمن ، وأثناء وجودها كعضو غير دائم فيه وذلك في عام ١٩٤٩ ، حيث صوتت لصالح التوصية بقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة . كما أنها اتخذت موقفا في عام ١٩٦٩ ، وذلك في لجنة حقوق المرأة التابعة للأمم المتحدة ، بعدم تصويتها لصالح حماية النساء والأطفال في زمن النزاع المسلح أو الاحتلال وفي قرارات لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة . وامتنعت النرويج عن التصويت إزاء القرارات التي تشجب وتستنكر انتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان في سنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٤ .(٣٨)

(*) جريدة الأيام . ١٩٩٧/١١/٢٠ ، العدد (٦٨٨) .

٢ – المشاركة في قوات الأمم المتحدة :

بلغ عدد النرويجيين الذين شاركوا في مهمات لحساب الأمم المتحدة ، خاصة في قوات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ في البلقان حتى الآن ، ما يقارب ٥٠,٠٠٠ نرويجي . وقد شملت هذه المشاركة بجانب البلقان كل من منطقة " الشرق الأوسط " وكشمير وانغولا . واعتبرت منطقة " الشرق الأوسط " ، المنطقة الرئيسة والأولى في هذه المشاركة ، وشملت لبنان وسوريا والقدس وقطاع غزة منذ عام ١٩٤٨ . وشاركت النرويج أيضا في البوسنة عام ١٩٩٥ بعدد كبير جدا من الجنود بلغ ١٧٧٥ جنديا ، وهو لأول مرة تقوم النرويج بذلك في مهمة واحدة للأمم المتحدة منذ مشاركتها في هذا البرنامج .(٣٩)

وبعد الدور الذي لعبه السكرتير الأول للأمم المتحدة (تريغفي لي) ومستشاره النرويجي العسكري الجنرال (الفير نورد) في قضية فلسطين ، نجد أن للنرويج تأثير في مسألة قوات الطوارئ الدولية ، وخاصة في المشرق العربي . فقد كان للسفير النرويجي في الأمم المتحدة (هانس اينغن)(*) إبان فترة السكرتير الثاني للأمم المتحدة السويدي (داغ هامارشيلد) ، والمقرب جدا من السكرتير العام . الذي لعب دورا كبيرا في إنشاء قوات حفظ السلام الدولية ، بعد العدوان الثلاثي على قناة السويس عام ١٩٥٦ .(٤٠)

وقد شاركت النرويج في (UNTSO) وذلك في عام ١٩٤٨ في القدس ، وجاءت مشاركتها بحوالي ٤٩٢ نرويجيا ، بين مدنيين وعسكريين . وكذلك تواجدت قوات نرويجية في سيناء وقطاع غزة، ضمن (UNEFIL) ، واستمر تواجدهم في الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٦-١٩٦٧، وبلغ عدد الذين خدموا ما يقارب (١٠,٩٠٩) جندي وعامل على مدار الفترة ، وكان لهم موقع في رفح . وجاءت مشاركتهم في (UNOGIL) ، وذلك في عام ١٩٥٨ بأزمة لبنان بحوالي (٥٤) نرويجيا من ضمنهم الجنرال النرويجي (أود بول) .

وقد ازدادت مشاركة النرويج بشكل ملحوظ في عام ١٩٧٨ ، وذلك بعد اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان ، حيث خدم في جنوب لبنان من النرويجيين ما يقارب (٣١,٩٣٨) جنديا وعاملا نرويجيا . وذلك ضمن قوات الطوارئ الدولية المسماة (UNIFIL) ، والتي يشار إليها ببدايات لعلاقة مختلفة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنرويج على ضوء اللقاءات بين الطرفين من اجل ترتيب الأوضاع الأمنية في جنوب لبنان .(٤١)

(*) مندوب النرويج في الأمم المتحدة في الخمسينيات ، واصبح في نهاية عقد الخمسينيات سكرتير وزارة الخارجية النرويجية ، وقد كان من الأشخاص الذين قدموا معلومات للجنرال بول حول الوضع في لبنان عام ١٩٥٨ ، حين دعي الجنرال ليكون من مراقبي الأمم المتحدة هناك بناءا على طلب السكرتير العام للأمم المتحدة .

تشارك النرويج اليوم بقوات نرويجية في مدينة الخليل ، ولكن ليس ضمن برنامج للأمم المتحدة ، بل جاءت على ضوء إعلان المبادئ والاتفاقيات التي عقدت بعده . فقد أرسلت النرويج (٢٢) مراقبا إلى هذه المدينة قبل اتفاق إعادة الانتشار فيها ، حيث لم يكن لهؤلاء المراقبين أي دور يذكر سوى تسجيل الملاحظات وتدوينها عن الوضع في المدينة.(٤٢)
هذا وقد جدد تواجد مراقبين نرويجيين في المدينة اثر تطبيق الاتفاق المبرم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ، في كانون الثاني ١٩٩٧ ، حيث بقي المراقبون في المدينة وتعاظم دورهم على ضوء تقسيم المدينة إلى قسمين .(٤٣) وفي إشارة لذلك بذلت النرويج مجهودا كبيرا في الحفاظ على إعلان المبادئ الذي حققته ، كونه قد يعتبر من اكبر الإنجازات لهذه الدولة على الصعيد الخارجي .

خلاصة

لقد جاء هذا الفصل ضمن إطار توضيح السياسة النرويجية تجاه القضية الفلسطينية ، من حيث مواقف البنى الداخلية إزاء ذلك . مع توضيح سياستها الرسمية الخارجية ، من خلال تصويتها في الأمم المتحدة تجاه القرارات المتخذة بخصوص القضية الفلسطينية . ومن خلال ذلك يمكن فهم العلاقة بين المستوى الرسمي في الدولة والمستوى غير الرسمي ، من بنى داخلية مختلفة ، بخصوص السياسة الخارجية النرويجية وموقفها من قضية فلسطين .

من خلال النظر إلى موقف البنى الداخلية في النرويج ، ظهر أن الرأي العام النرويجي مؤيد مباشر وقوي لإسرائيل ، ولا تذكر نسبة المتعاطفين مع الشعب الفلسطيني مقابل ذلك . والرأي العام النرويجي له خصوصيته في هذا المجال عن غيره في أوروبا، فهو يخضع لكل المؤثرات الداخلية التي عززت توجهه غير المتعاطف إزاء القضية الفلسطينية. وهنا لا يمكن إغفال اثر السياسة الرسمية التي وجهت الرأي العام في هذا الشأن لسنوات طويلة ، حيث وجهت من قبل حزب العمال، الذي لم يواجه معارضة تذكر في هذا الخصوص . خاصة إذا ما تم تصور التأثير الذي أحدثته سياسة هذا الحزب وسكرتيره (هوكن لي) ، في سنوات الخمسينيات والستينيات ، التي ساد فيها ما سمي بالشعور بالذنب لدى النرويجيين. تظافر ذلك مع سياسة (هوكن لي) المكارثية، والتي بموجبها تم التخلص من اليسار النرويجي ، وكذلك توجيه كافة البنى الداخلية لتأييد إسرائيل .

وفي مجال الأحزاب والمنظمات غير الحكومية الأخرى ، اتضح أنها لم تخرج دوما عن السياق العام الذي حدده الحزب المهيمن (العمال) بعد الحرب العالمية الثانية في الشؤون الخارجية . وغالبية الأحزاب النرويجية حددت موقفها من خلال عضوية معظم أعضائها في البرلمان لمجموعة صالح تأييد إسرائيل . وكذلك من خلال سياستها إزاء القضية الفلسطينية في الفترات التي شكلت بها هذه الأحزاب الحكومة ، أو وجودها في المعارضة حيث لم تعارض السياسة النرويجية ، باستثناء أحزاب يسارية ذات تمثيل محدود في البرلمان . لذلك تشير المصادر إلى أن حدوث التغيير في السياسة الحزبية تجاه القضية الفلسطينية ، جاء غالبا من يسار حزب العمال والمنظمات التي تتأثر به في النرويج ، بجانب اليسار سالف الذكر . ويمكن فهم ذلك من خلال دور حزب العمال النرويجي ، في قضية اللقاءات السرية الفلسطينية الإسرائيلية ، وإعلان المبادئ .

أما بخصوص اتجاهات تصويت النرويج في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، فقد ظهر أن النرويج عززت علاقاتها الثنائية مع إسرائيل ، من خلال تأييد إسرائيل منذ البداية . ولم تخرج مساندة النرويج في تصويتها داخل الأمم المتحدة ، عن خطها السياسي الداخلي أو الخارجي السائد إزاء إسرائيل . وقد تناغم موقفها إزاء القضية الفلسطينية مع ارتباطاتها الدولية، حيث اقترب تصويتها في اغلب الأحيان لتصويت الولايات المتحدة الأمريكية . فكان لعضويتها في الأطلسي ، وبقائها خارج أوروبا ، اثر في اعتبار أن التصويت في الأمم المتحدة جزء من الحرب الباردة وصراع الغرب والشرق .

وبالرغم من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي الحالي ، بعد انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة ، فأن النرويج لم تحدث تغيرا جذريا في اتجاهات تصويتها في الأمم المتحدة . فالنرويج لم تصوت لصالح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، أو إدانة الاستيطان الإسرائيلي حتى بعد إعلان المبادئ الذي كانت فاعلا رئيسيا فيه. وهذا كان بعكس اغلب دول أوروبا بما فيها السويد والدنمارك ، حيث راعت النرويج في تصويتها موقف وتصويت الولايات المتحدة الأمريكية .

وتشارك النرويج بشكل متميز في القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وذلك منذ سنوات عديدة ، خاصة في منطقتنا التي شكلت المنطقة الرئيسية لمشاركتها في سنوات الأزمات والحروب . وقد أشير إلى أن ذلك كان له دور في توفير مقدمات لتغير موقف عدد من العاملين في هذه القوات إزاء الفلسطينيين ، وذلك من خلال الاحتكاك المباشر بين الطرفين .

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار تجربة الجنرال (أود بول) برهانا على ذلك ، فقد اصبح متعاطفا مع إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية بعد أن أمضى سنوات عديدة في المنطقة. وقد أشار بدوره إلى أن قلة قليلة تدرك حقيقة ما يحدث في منطقتنا من النرويجيين ، وان الموقف هناك يتشكل دائما لصالح إسرائيل وهو ما يسيطر على معظم الرأي العام في النرويج .

هوامش الفصل الرابع

(١) Deborah J. Gerner. **The Evolution of Study of Foreign Policy** .Op.cit. .pp.17-18.

(٢) Ibrahim Abu-Lughod. .Arab Studies Quartely,V7,Nos.2&3.Spring/Summer 1985. pp.xi-xiii

(٣) Arn Olav Brundtland.Lecture, Oslo univerity, 5July 1994 .

(٤) سمير بوتاني . مصدر سابق . ص ٨٥-٨٦ .

(٥) John C. Ausland . **Nordic Security and the Great Powers**.op. cit.p.14.

(٦) Olav F. Knudsen . **Norway: Domestically Driven Foreign Policy**.op. cit.p.101.

(٧) Nils A. Butenschon . **The Oslo Agreement in Norwegian Foreign Policy**. Op. Cit. P.13.

(٨) John C. Ausland . **Nordic Security and the Great Powers**. Op. Cit.p.48.

(٩) Nils A. Butenschon .Op. cit. pp.11,15.

(١٠) Odd Bull. Op.Cit.p.127.

(١١) Ibid.p.125.

(١٢) شحادة موسى . مصدر سابق . ص ٢٧٢.

(١٣) جين كوربن . غزة أولا . مصدر سابق . ص ٢١ .

(١٤) Tor Dagre. **Norway`s Political Parties**. .op.cit .pp.11.

(١٥) Olav F. Knudsen .Op.cit.p.115.

(١٦) Ibid. pp.114-115.

(١٧) Nils A. Butenschon . Op.cit.p15.

ويمكن مراجعة موقف الأحزاب النرويجية من مجمل القضايا التي تهتم بها الأحزاب النرويجية :
Tor Dagre. Norway`s Political Parties. Ministry of Foreign Affairs.1997.

(١٨) شحادة موسى . مصدر سابق . ص ٢٦٩.

(١٩) المصدر نفسه . ص ٢٧٤ .

(٢٠) Nils A. Butenschon .Op. cit. pp.12.

(٢١) Ibrahim Abu-Lughod. .Op. cit.pp.xi-xiii.

" ويوضح د. أبو لغد في افتتاحيته أهمية هذا الحدث (تجربة الأطباء والممرضين النرويجيين في مخيمات لبنان) ، وكيف ساعد في إقامة ندوات دراسية في أوسلو حول القضية الفلسطينية ، شارك فيها عدد من المهتمين والمتعاطفين مع الشعب الفلسطيني . "
Ibid.

(٢٢) نعوم تشومسكي. **الثالوث الخطر : الولايات المتحدة ، إسرائيل ، والفلسطينيون**. ترجمة عبد الهادي عبلة . مصر : الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، ١٩٩٣ . ص ٢٣٣-٢٣٥ .

(٢٣) وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى انه يتواجد في أوسلو حانوت يسمى القدس ، يعمل على نشر وتوضيح قضايا فلسطينية تختص بالتراث والفن الشعبي الفلسطيني والمنتجات الفلسطينية كالصابون النابلسي والثياب الفلسطينية المطرزة ، وغيره من المنتجات اليدوية الفلسطينية . ويدار هذا المحل من قبل مجموعة نرويجية مناصرة للشعب الفلسطيني . من زيارة شخصية للباحث في صيف ١٩٩٤ .

(٢٤) Harald Munthe-Kaas. **50 Years of the United Nations**. Ministry of Foreign Affairs,1997.pp.1-2.

(٢٥) مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي (المجلد الأول) ١٩٤٧-١٩٧٤** ط٣ . بيروت : ١٩٩٣ . ص ٣-٢٣ .

(٢٦) المصدر نفسه . ص ٦٧-٦٨ .

(٢٨) نفس الصدر . ص ٩٢- ١٧٠ .

(٢٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي (المجلد الثاني) ١٩٧٥-١٩٨١** . بيروت : ١٩٩٤ .

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي (المجلد الثالث) ١٩٨٢-١٩٨٦** . بيروت :١٩٩٤ .

بخصوص حملات القمع ضد المؤسسات التعليمية راجع القرار (٦٣/٤١) المتخذ في ٨٦/١٢/٣ .

(٣٢) مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي (المجلد الرابع) ١٩٨٧-١٩٩١** . بيروت : ١٩٩٥ .

(٣٣) المصدر نفسه .

(٣٤) جريدة الأيام . ١٩٩٦/١١/١٤. العدد (٣٢١) / جريدة الأيام . ١٩٩٦/١١/٢٠ .العدد (٣٢٧) .

(٣٥) جريدة الأيام . ١٩٩٧/٤/٢٦. العدد (٤٨٠)

(٣٦) جريدة الأيام . ١٩٩٧/٤/٣٠ . العدد (٤٨٤) .

(٣٧) جريدة الأيام . ١٩٩٧/٥/١ . العدد (٤٨٥)

(٣٨) مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي (المجلد الأول) ١٩٤٧-١٩٧٤** ط٣ . بيروت : ١٩٩٣ . مصدر سابق .

(٣٩) Harald Munthe-Kaas. Op.Cit.pp.1.

(٤٠) Ibid. p. 4.

(٤١) Permanent Mission of Norway to the United Nation.

http://undp.org/missions/norway/kacts/totalpk.htm.1997.

هذا وقد خسرت النرويج خلال ٤٩ سنة الأخيرة ، واثناء مشاركتها في القوات الدولية ، ٣٨ شخصا قتلوا ابان ذلك .

ويشير الجنرال النرويجي بول انه في اثناء خدمته بلبنان ، طلب السفير الأمريكي منه ومن المراقبين الدوليين التعاون معه ومع القوات الأمريكية وفق توجيهات وزير الخارجية الأمريكي انذاك جون فوستر دالاس .

(٤٢) جريدة القدس . ١٩٩٦/٨/٢٤ . هذا وقد أعرب في حينه وزير الخارجية النرويجي عن رغبة بلاده سحب هذه القوات ، على ضوء عدم التزام إسرائيل بجدول إعادة الانتشار على حد قوله .

(٤٣) جريدة الأيام . ١٩٩٧/١/١٦ . العدد (٣٨٤) .

الفصل الخامس

النرويج وإعلان المبادئ " أوسلو "

كان عام ١٩٩٣ بمثابة نقلة نوعية على صعيد العمل الدبلوماسي ، وفي مجال السياسة الخارجية النرويجية . بحيث أمست عاصمة هذه الدولة بعد شهر ايلول من ذلك العام ، اكثر الأسماء ارتباطا واستخداما بما يحدث في عملية السلام ، الخاصة بالصراع العربي الإسرائيلي. واستطاعت هذه الدولة الصغيرة ، والبعيدة عن ساحة الصدام بين الأطراف المتصارعة ، أن تجعل لها موقعا خاصا بها في ساحة العمل الدولي . فقد حققت ما عجزت عنه دول كبرى، وشخصيات سياسية بارزة ، وهيئات دولية نشطت في هذا المجال .

فلم يقتصر البروز على الدولة بشكل خاص فقط ، بل أصبحت اسماءا عديدة من مواطني هذه الدولة ، تذكر في المحافل السياسية الدولية . كونها شخصيات استطاعت بكل ما تتميز به ، من إيجاد موقع لها في سجلات التاريخ الدبلوماسي، بحيث أمست من الشخصيات الدولية . فكيف استطاعت هذه الدولة القيام بالجمع بين طرفي الصراع ، ولماذا هي دون غيرها ؟، رغم أن أطرافا أخرى كانت تعمل في الجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ سنوات عديدة سابقة . وهل استطاعت هذه الدولة إنجاز ما حققته بسبب كونها دولة صغيرة ، لا يوجد لها ارتباطات معقدة مع أطراف الصراع كالدول الكبرى . وهل لكون مصالحها محدودة في المنطقة ، أهلتها لأن تلعب دورا ممكنا في دفع الطرفين لقبول التسوية . وهل صحيح أن الدول الصغيرة " المتوسطة القوى" قادرة على القيام بحل أزمات دولية دون موافقة الدول الكبرى ؟.

إن الإمكانية التي توفرت لدى النرويج من اجل العمل على تحقيق اللقاء التاريخي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، لم يكن في الغالب وليد المحاولة الأولى في هذا السياق على المستوى الدولي. ولكن استطاعت هذه الدولة أن تحقق ذلك ، من خلال عدة قواعد تبنتها في سبيل إنجاز ما سمي بالإنجاز التاريخي ، للسياسة الخارجية والدبلوماسية النرويجية . ولا يمكن إدراك ذلك دون ما أشير إليه في الفصول السابقة ، حتى يمكن فهم موقع هذه الدولة لدى طرفي الصراع ، وهذا ما يمكن أن يعزز التصور العام الذي يبرر سبب نجاح هذه الدولة دون غيرها .

أولا – النرويج في ميزان الطرفين :

قد تستطيع دولة ما إقناع طرفين متنازعين الجلوس من اجل التفاوض حول صراعهما، ولكن ذلك قد لا يحدث دون وجود اعتبارات عدة لهذه الأطراف تجاه بعضها البعض . فالدول الكبرى قد تجبر طرفي صراع على الجلوس والتفاوض ، في حال انعدام تناقض المصالح في ذلك بين هذه القوى . وكذلك قد تستطيع دولة كبرى مهيمنة ومسيطرة على النظام الدولي ، إجبار أطراف صراع على الجلوس والتفاوض وفق القاعدة التي ترتئيها كما كان مع إدارة بوش الأمريكية ومؤتمر مدريد .

ولكن كيف يمكن لدولة صغيرة كالنرويج ، إقناع طرفي أحد اكثر الصراعات الحديثة تعقيدا ، وجعلهما يوقعا على إعلان مبادئ غير وجه المنطقة بشكل ما . وهذا يعتمد بصورة رئيسة على اعتبارات أولها علاقة هذه الدولة مع طرفي الصراع من جهة ، ومن جهة أخرى واقع النظام الدولي الذي يسود. وهنا لا يمكن إغفال ميزان القوى السائد بين الطرفين ، والخيارات المتاحة لكليهما . ولهذا سنحاول الإطلاع على موقع النرويج لدي الطرفين من جهة ، ومن جهة أخرى تفاعل ذلك مع الواقع والظرف الذي تعيشه الأطراف .

١ – إسرائيل :

تحتل النرويج مكانة متميزة لدى إسرائيل ، فهي دولة لم يقتصر دعمها لإسرائيل فقط على القضايا العادية ، بل تجاوز ذلك إلى درجة بلغت أن أحد الصحافيين النرويجيين ، ومحطة نرويجية محلية إبان حرب عام ١٩٦٧ ، صدر عنهما نداء للتطوع لجانب إسرائيل في هذه الحرب. لكن قصر الحرب ، وطبيعتها حرمت النرويجيين من تلبية هذا النداء ، الذي لم يخرج عن الإطار الذي صاغته القيادة العمالية في النرويج، وكذلك المهام التي قام بها (هوكن لي) و(تريغفي لي) وأعداد كثيرة من قيادات النرويج .(١)

فهذه الدولة من وجهة النظر الإسرائيلية تعتبر من الدول الداعمة بشكل مطلق لها دون وجود تجمعات يهودية وصهيونية كبيرة فيها ، ولهذا لن تجد عمليات تحول جذرية في موقفها إزاء إسرائيل . وهذا دائما وفر الثقة لإسرائيل بها ، وعزز العلاقة الثنائية بين الدولتين على قاعدة الموقف التاريخي النرويجي إزاء إسرائيل والصهيونية ، وكذلك علاقة النرويج المتميزة بحليف إسرائيل الاستراتيجي الولايات المتحدة الأمريكية عبر حلف الأطلسي .

وهي بذلك لا تشكل في مساعيها أو تحركاتها ما يهدد الرؤية الإسرائيلية الشاملة للصراع ، وكذلك لن يكون لها قدرة على تغيير الموقف الإسرائيلي من خلال استخدام وسائل الضغط ، أو الإجبار بسبب كون إسرائيل عمليا لا تحتكم إلى أي مصلحة ملحة مع هذه الدولة .(٢)

مكتبة جامعة بيرزيت

إن دولة مثل النرويج قدمت لإسرائيل ما قدمته ، لن تشكل يوما من الأيام حالة من اللاتجانس معها أو مع مصالحها . وهذا يرتبط أحيانا بالبنى الداخلية للدولتين ، فحزب العمال النرويجي يعتبر من الأحزاب والبنى التي تقف مع إسرائيل العمالية ، كما تساند الدول الاسكندنافية ، أو الولايات المتحدة الأمريكية حتى يومنا هذا . فبناء على التجربة التاريخية للقيادة العمالية الإسرائيلية مع النرويج ، فانها تعتبرها في الغالب لجانبها دوليا وإقليميا .

لهذا نجد أن الفرصة النرويجية ، وخاصة حزب العمال وقيادته ذات العلاقة الوثيقة مع إسرائيل كوزير الدفاع والخارجية (هولست) المؤيد لإسرائيل ، وكذلك سكرتير الدولة للشؤون الخارجية (جان ايغلاند) ، استطاعا أن يقوما بفتح نقاشات بين الفلسطينيين والاسرائيلين عن طريق حزب العمل الإسرائيلي فقط. وذلك بعد عودة هذا الحزب إلى الحكم في عام ١٩٩٢ ، ووجود رابين وبيرس على سدة الحكم في إسرائيل ، وهذا لم ينجح حين عاد الليكود إلى الحكم في عام ١٩٩٦ .(٣)

٢ – الفلسطينيون :

لقد تعرض الفلسطينيون إلى اخفاقات عدة على صعيد المكانة الاقليمية والدولية ، في العقد الذي سبق انطلاقة الاتصالات السرية بينهم وبين الإسرائيليين في أوسلو . فقد أدت عملية إخراج القوات الفلسطينية من لبنان عام ١٩٨٢ ، إلى تراجع دورهم في السياسة الاقليمية كمجموعة لها مرتكزات محدودة من القوة ، وكذلك كان لانحسار حدة التنافس بين القطبيين الدوليين اثر على مكانتها الدولية .

وأدى هذا إلى تراجع مكانة فصائل العمل الفلسطيني المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية، وبرزت التيارات الاسلامية بشكل ملحوظ على المستوى الفلسطيني . وقد كان لحرب الخليج ونتائجها تأثير قاطع على التراجع الكلي للمنظمة ، مما اجبرها على الموافقة لذهاب وفد من الأراضي المحتلة ، ليكون ممثل الفلسطينيين إلى مدريد تحت المظلة الأردنية .

وقد تحملت منظمة التحرير الفلسطينية مجمل المسؤولية عن حرب الخليج ، وكان جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية يصر في تحركاته الخاصة بمؤتمر السلام، تأكيد ذلك حتى يستوفي إمكانية جلب الأطراف المختلفة للمؤتمر الذي سعى له . وقد نجح بيكر في ذلك ، وتم استثناء المنظمة من مؤتمر السلام في مدريد ، ومثل الفلسطينيين فقط من قبل وفد الداخل .(٤)

على ضوء الواقع الفلسطيني الذي قيم بناء على الموقف لقيادة المنظمة ، فان التحركات الفلسطينية الرسمية جاءت لتخلق مخرجا لهذه القيادة من المأزق الذي تعانيه ، على ضوء حرب الخليج ومؤتمر مدريد . وقد نشطت المنظمة منذ سنوات سابقة لفتح قنوات اتصال مع إسرائيل ، وخاصة القوى اليسارية والمجموعات الشرقية في المجتمع الصهيوني والجاليات

اليهودية في العالم ، خاصة الولايات المتحدة . ولم ترفض منظمة التحرير الفلسطينية بتيارها الرئيس أية محاولة في هذا المضمار، فقد تجاوبت مع كافة المحاولات لذلك ، كالمحاولة المجرية عام ١٩٨٣ ، حيث التقى أبو اياد مع وفد من " حركة السلام الآن " . (٥)

واعتبر أبو مازن أن هناك ثلاث اجتماعات مهمة جرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين كان لها دور في بناء جسور لما جاء لاحقا من لقاءات. وقد جاءت على شكل لقاء في رومانيا بتاريخ ١٩٨٦/١١/٦ ، ولقاء هنغاريا بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٢ ، ولقاء توليدو (طليطلة) في اسبانيا بتاريخ ١٩٨٩/٧/٥. ويشير أبو مازن أيضا إلى أن الموقف الفلسطيني ، إزاء اختيار النرويج مقرا للحوار واللقاءات ، لم يكن اختيارا فلسطينيا ولا يعتقد انه بالضرورة خيار إسرائيلي ؟.(٦) ولكنه من جهة أخرى يشير أبو مازن إلى انه بالضرورة جرى ترتيب مسبق بين النرويجيين والإسرائيليين فيما يخص هذه المحاولة ، وكان ذلك لتوفير إمكانية النجاح لها .(٧)

ولهذا لم يكن للمنظمة موقف محدد تجاه أي طرف يقوم بخلق الاتصالات بينهم وبين الإسرائيليين ، حيث انهم سعوا لدى الكثير من الدول أن تقوم بهذا الدور . وليس فقط تجاه إسرائيل بل أيضا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة دولة السويد التي لها دور مشهود في محاولاتها لخلق اتصالات بين المنظمة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى .

وكانت النرويج بالنسبة للمنظمة أحد الخيارات التي تجاوبت معها ، دون تحديد موقف معلن منها قائم على أرضية مواقفها وسياستها إزاء الشعب الفلسطيني ، وهذا يؤكد على أن حقيقة الاختيار لم يكن للفلسطينيين ، بحيث لم يراجعوا مواقف النرويج من قضيتهم كما فعلت إسرائيل ذلك . ويشير حسن عصفور(*) أحد أعضاء الوفد المفاوض في قناة أوسلو ، إلى انه لم تتوفر إشكالية فلسطينية إزاء النرويج، أو غيرها من الدول لإقامة الاتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين .(٨)

ثانيا – النرويج والاتصالات السرية الفلسطينية – الإسرائيلية :

في الكتاب الذي قام بوضعه سكرتير الدولة للشؤون الخارجية النرويجية (يوهان ايغلاند) إبان عقد اتفاق إعلان المبادئ ، والذي يناقش فيه قدرة دولة كالنرويج واحتمالات نجاحها في قضايا دولية تفوق احتمالات الدول الكبرى ، والذي صدر عام ١٩٨٨. يقول فيه: " دولة صغيرة كالنرويج ، ليس لها ماض استعماري ، وهي نفسها تعرضت للاحتلال مرات

(*) حسن عصفور عضوا بارز في قناة اوسلو ومقرب من محمود عباس مهندس هذه الاتصالات ، وهو اليوم منسق المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية وعضوا في المجلس التشريعي الفلسطيني .

عدة، لديها الأفضلية للتأثير في القضايا التي تناقش حقوق الإنسان وقضايا أخرى ، على غيرها من الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية " .(٩)

لقد جرت محاولات عدة لإجراء اتصالات بين الفلسطينيين والإسرائيليين من قبل أطراف مختلفة ، إلا أن فرص النجاح كانت دائما محدودة لهذه المحاولات . وقد استطاعت النرويج من خلال ما تميزت به من خصائص ، وما ساد من ظرف أن تحقق ما لم تنجح به غيرها . وبما أن أوسلو أصبحت صاحبة الإنجاز الذي تم ، فان ذلك منح هذه الدولة تجربة وموقعا دوليا لم تحققه من قبل . وهذا جاء شيئا على حساب جارتها السويد ذات التجربة الطويلة في محاولة فتح الحوار بين الفلسطينيين من جهة والأمريكيين والإسرائيليين من جهة أخرى . فكيف تم انتقال ذلك إلى أوسلو بدل استوكهولم ، ولماذا تراجع الدور السويدي في هذا المضمار ؟.

١ - النرويج بدل السويد :

كان للسويد دور سباق في محاولة فتح قنوات اتصال بين المنظمة وإسرائيل واليهود في العالم والولايات المتحدة الأمريكية ، ولم تثمر محاولاتها هذه كما كان لقناة النرويج التي حققت النجاح . وقد كان للسويد دور في الدفع باتجاه قبول المنظمة ومشاركتها في أعمال الاشتراكية الدولية ، وغيرها من المحافل التي كان لها دور رئيس بها . وساهم رئيس الوزراء السويدي (اولف بالمه) أحد زعماء الاشتراكية الدولية بذلك، وبتأثر بموقف برونو كرايسكي اليهودي والزعيم النمساوي الاشتراكي. حيث نشط وزير خارجية السويد (ستين اندرسون) في مجال خلق لقاءات وعلاقات بين يهود الولايات المتحدة والإدارة الأمريكية من جهة ، ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى .(١٠)

وجاء الدور السويدي مع يهود الولايات المتحدة بعد إعلان المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ ، حيث شجعت مواقف المنظمة حينها عددا من يهود الولايات المتحدة على لقاء أعضاء في المنظمة بمساعدة حكومة السويد . وجرى لقاء بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢١ في ستوكهولم ، بين عدد من أعضاء المنظمة برئاسة خالد الحسن ، مع عدد من أعضاء في الحزب الجمهوري والديموقراطي الأمريكي ، وهم أيضا من اليهود البارزين . وصدر عن هذا الاجتماع بيان مشترك ، وتم بحضور وزير الخارجية السويدي الذي حضر افتتاح الجلسة الأولى منه .(١١)

لقد شجع ما تم في اللقاء السابق السويديين على محاولة الاستمرار ، وركزوا جهودهم في مضمار خلق اتصالات فلسطينية - أمريكية في بادئ الأمر . وقد دعي لهذا الشأن إلى السويد ياسر عرفات حيث تمت الزيارة يوم ١٩٨٩/١٢/٦، وناقش مع وزير خارجية السويد مقترحات أرسلها له جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي . وكان مضمون النقاشات سريا ،

وتم الإعلان عن لقاء ستوكهولم السابق ، ليكون محاولة للحفاظ على سرية ما جرى . ويمكن اعتبار فتح الحوار بين منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة في شهر كانون الأول ١٩٨٨ ، كأحد الإنجازات للدور السويدي ، بجانب عوامل أخرى أدت إلى ذلك (١٢)

لقد تراجع الدور السويدي في إطار فتح قنوات الاتصال بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد هذه المرحلة ، وقد يكون ذلك اثر دورها في قضية فتح الحوار الأمريكي الفلسطيني ، الذي تم في فترة حكومة الوحدة الوطنية الإسرائيلية ، التي ردت بشدة على فتح الحوار ، خاصة من قبل رئيس وزرائها شامير . ومن جهة أخرى قد يكون الخطاب الذي ألقاه وزير الخارجية السويدي أمام الجمعية العامة في جنيف عام ١٩٨٨ ، والذي تضامن من خلاله مع خطاب عرفات، قد خلق حاجزا لدى الإسرائيليين أمام محاولات السويد ، كون الخطاب جاء متعاطفا مع القرارات الفلسطينية الأخيرة للمجلس الوطني ، وكذلك عبر عن انحياز للفلسطينيين مما حال دون قبول السويديين كوسطاء إسرائيليا.(١٣)

أما الظرف الذي حكم خروج السويد من كونها لاعبا رئيسيا في إقامة علاقات وقنوات بين المنظمة والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، فكانت الخسارة التي مني بها الحزب الاشتراكي السويدي المتعاطف مع الفلسطينيين في الانتخابات . وذلك في عام ١٩٩١ ، حيث صرح وزير الخارجية السويدي ذو العلاقة المتميزة مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بان تغيير الحكومة السويدية سيؤثر على دورها في التعامل مع الإسرائيليين والفلسطينيين. وأشار اندرسون إلى ايغلاند ان النرويج باستطاعتها القيام بالدور الذي لم تستطع الحكومة الاشتراكية السويدية إكماله أو تحقيقه ، وعليها أن تحل محلها .(١٤)(*)

من جهة أخرى يمكن الاطلاع على مواقف السويد من القضية الفلسطينية ، وهل تشابه ذلك مع النرويج ؟، فمن خلال مراجعة المواقف للسويد ، قد يتوفر انطباع عن أسباب التقبل الإسرائيلي للنرويج ، ولربما كان تفضيلا لها بسبب ذلك عن السويد . ومن خلال التصويت في الأمم المتحدة يظهر أن السويد والنرويج كان بينهما اختلاف في ذلك ، بالرغم من أن الجالية اليهودية في السويد اكبر من نظيرتها في النرويج . وقد امتنعت السويد عن التصويت إزاء قرار قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ .

(*) يؤكد ذلك حسن عصفور ايضا ، الذي قال ان القيادة الاشتراكية السويدية اشارت على النرويجيين بالقيام بوساطة بين الفلسطينيين والاسرائيلين ، خاصة ان النرويج تحكم من قبل حزب العمال النرويجي القريب جدا من الاشتراكين السويديين . وقد كان لذلك اثر في تشجيع النرويج للقيام بما حققته لاحقا .

وقد امتنعت السويد أيضا عن التصويت إزاء القرار الداعي إلى جلسة طارئة عام ١٩٦٧ ، وهذا بخلاف موقف النرويج الرافض لذلك . وبخصوص القرار ٣٢٣٦ لعام ١٩٧٤ ، فقد امتنعت السويد وعارضت النرويج إقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وكذلك الأمر كان إزاء التصويت للقرار الخاص بمنح المنظمة مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.(١٥)

ويمكن أن يكون لموقف السويد الخاص بها في فترة الحرب الباردة وحيادها ، تأثير على إمكانية الثقة بها من قبل إسرائيل كما هي النرويج . فالسويد لم تكن عضوا في حلف شمال الأطلسي ، أما النرويج فهي عضو ملتزم بشكل كبير في هذا التحالف ، مما يجعلها اكثر اقترابا من ثقة إسرائيل . وبجانب ذلك كانت محاولات السويد إبان مرحلة تاريخية تختلف شيئا ما في ظرفها الاقليمي والدولي ، عما ساد من ظروف في المحاولة النرويجية .(*)

٢ - النرويج والبداية غير الرسمية :

تأهلت النرويج لتعلب دور الوسيط بين المنظمة وحزب العمل الإسرائيلي ، كونها أفادت من علاقتها مع طرفي الصراع . وكذلك أفادت من علاقتها في الأصل مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، التي لا تضعها موضع الشك أو التضامن مع الطرف الفلسطيني إزاء المواقف الأمريكية والإسرائيلية. وهذا يمكن اكتشافه ببساطة من خلال ما تم طرحه في الفصول السابقة ، وما تبين من مواقف نرويجية إزاء القضية الفلسطينية حتى بعد إعلان المبادئ عام ١٩٩٣ .

في أثناء الحوار الفلسطيني- الأمريكي الذي قاده السفير الأمريكي (بلليترو) في تونس، أشار هذا الدبلوماسي الأمريكي إلى أن حزب العمل الإسرائيلي الوحيد القادر على فتح حوار مع الفلسطينيين ، وان الليكود لن يكون ذلك الطرف بسبب تشدده وتعنته .(١٦) وكان فعلا ما أشار به السفير الأمريكي ، حيث لم تمض فترة وجيزة على عودة حزب العمل الإسرائيلي إلى سدة الحكم بعد حوالي ١٥ عاما ، إلا وقد أقام اتصالات سرية مع المنظمة عبر النرويج .

(*) يذكر **محمود عباس** " ابو مازن " ان النرويج اختطفت الدور من السويد ، وهذا يغاير الاراء الاخرى التي اشارت الى ان تراجع الدور السويدي نشأ للاعتبارات سابقة الذكر في هذا الفصل . وذكره محمود عباس في مقابلة خاصة مع الباحث في البيرة بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٩ .

وقد بدأ هذه الاتصالات أكاديمي نرويجي متخصص بعلم الاجتماع يدعى (تيري لارسن)[*] ، من خلال صفته الأكاديمية التي بدأها في المنطقة ١٩٨٩-١٩٩٠ . حيث أفاد في ذلك من المنصب الذي تبوأته زوجته (منى جول) كدبلوماسية في السفارة النرويجية في القاهرة ، حيث كان منصبها الدبلوماسي الأول. وخلال تواجدها وزوجها في القاهرة تعرفوا على فتحي عرفات ، الذي اقترح على مدير مركز العلوم الاجتماعية التطبيقية (الفافو) ، إجراء مسح اجتماعي اقتصادي في الأراضي المحتلة .(١٧)

وهنا يتم طرح التساؤلات حول دور (الفافو) في تحقيق إيجاد قناة الاتصال السرية ، والجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين . وهل كان بدء المشروع الدراسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ترتيبا مسبقا من اجل إيجاد القناة التفاوضية التي كانت فيما بعد ؟. ففي هذا الصدد تشير (ريم حمامي)[**] انه لم تظهر أي أبعاد سياسية لعمل المؤسسة ، وقد أصابت المفاجأة كافة العاملين في الدراسة ، خاصة الفلسطينيين منهم حين تم الإعلان عن الاتصالات السرية ودور لارسن في ذلك .

ولكنها أشارت إلى أن لارسن في مرحلة من مراحل المشروع ، اخذ يتغيب كثيرا عن متابعة المشروع ، وذلك بخلاف المراحل الأولى منه . وقد عبر لها مرة عن رغبته في إقامة قناة تفاوضية ، غير تلك التي قائمة في واشنطن ، وذلك في صيف ١٩٩١ .(١٨)

من جهة أخرى يشير (جان ايغلاند) إلى دور مؤسسة (الفافو) في نجاح القناة التفاوضية ، حيث أن هذه المؤسسة وفرت الغطاء المناسب للتحركات الخاصة باللقاءات بين المفاوضيين الفلسطينيين والإسرائيليين . واعتبر هذه التجربة مثالا مهما وجيدا للتعاون بين البنى الرسمية في الدولة والبنى غير الرسمية ، ولولا هذا لما استطاع النرويجيين توفير غطاء مناسب لتحركاتهم ولقاءاتهم بين تونس والدولة العبرية .(١٩) أما محمود عباس فيعتقد انه لا يوجد ترتيب مسبق من قبل النرويج للفافو للعب دور في المفاوضات، وذلك من خلال الدراسة التي ستقوم بها الفافو في الضفة الغربية وقطاع غزة .(٢٠)

لارسن بدوره بعد أن بدأ دراسته عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، قام بفتح قنوات اتصال مع منظمة التحرير في تونس والقدس والأراضي

(*) تيري لارسن (Terje Rod-Larsen) : نشأ في مدينة بيرغن غربي النرويج ، تخصص في علم الاجتماع واصبح مديرا للمعهد الذي اسسه (الفافو) عام ١٩٨١ . ولعب دورا رئيسيا في قناة اوسلو ، واصبح فيما بعد ممثلا للامين العام في قطاع غزة ، وعاد الى بلاده ليتولى منصبا وزاريا يستقيل منه بسبب اثارة البرلمان لقضايا مالية بحقه بعد فترة قصير من توليه المنصب . ويعتبر ابو مازن تيري لارسن شخصية ذكية ولامعة ، وكان خروجه من حلبة العمل السياسي وعودته الى النرويج خسارة للعملية الجارية الان .

(**) ريم حمامي . دكتوراه في علم الانسان ومشاركة رئيسة في المشروع الدراسي الاول للفافو ، حيث كانت مشرفة على البحث التحريبي في قطاع غزة عام ١٩٨٩ . وتعمل حاليا في برنامج دراسات المرأة بجامعة بير زيت .

المحتلة . وكذلك اتصل بيوسي بيلين النائب العمالي حينها في الكنيست ، وذلك بشهر ايار ١٩٩٢ حيث اقترح عليه دورا نرويجيا للجمع بين الطرفين .

وتم ذلك من خلال لقاء سري بين فيصل الحسيني ويوسي بيلين في فندق الاميركان كولوني في القدس ، حيث التقيا في الشهر نفسه وقبل فوز حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات بثلاثة أيام. وجاء اللقاء في غرفة رقم ١٦ ، حيث نوقشت قضيتان ، الأولى إمكانية إقامة مسار ثان للمفاوضات غير واشنطن ، والإمكانية التي قد يقدمها الفلسطينيون لصالح حزب العمل في الانتخابات .(٢١)

حين عاد لارسن إلى النرويج بعد هذا اللقاء التقى وزير الدفاع النرويجي (هولست)(*) ، وتحدث معه عن دور نرويجي في إقامة مسار ثان ، أجاب الوزير إن ذلك يعتمد في الدرجة الأولى على تشكيل حزب العمل الإسرائيلي للحكومة . وبذلك تستطيع النرويج القيام بدور ما ، نتيجة علاقتها المتميزة مع هذا الحزب وقيادته تاريخيا . وقد اهتم هولست بما طرحه لارسن ، وبصفته وزيرا للخارجية فيما بعد ، نجده قد لعب دورا مميزا في ذلك بجانب جان ايغلاند ، ومنى جول زوجة لارسن .(٢٢)

وأعاد لارسن اتصالاته ولكن بدعم نرويجي رسمي من قبل وزير الخارجية (ثورفالد ستولتنبرغ)، الذي أرسل جان ايغلاند إلى تل ابيب في شهر ايلول ، ترافقه منى جول زوجة لارسن . والتقى ايغلاند سرا بعد انتهاء العشاء الرسمي بيوسي بيلين ، وحضر اللقاء لارسن وزوجته واتفقا على البدء بالاتصالات مع الفلسطينيين عبر النرويج ، وكان اختيار يائير هيرشفيلد من قبل بيلين ليقوم بالخطوات الأولى . وهذا بدوره التقى(أبو العلاء) في لندن أثناء انعقاد المحادثات المتعددة الجنسيات المنبثقة عن مؤتمر مدريد ، والذي تدار الطواقم الفلسطينية من قبله ولا يحضرها .

وعملت حنان عشراوي(**) على إجراء اللقاء بين أبو العلاء وهيرشفيلد في ١٩٩٢/١٢/٣، وتواجد لارسن في لندن لحجة ما ، والذي ما لبث أن اصبح وسيطا لترتيب لقاء بين الاثنين . واتفق مع هيرشفيلد ان لا يحضر اللقاء حتى إذا ما فشل لا تنتهي المحاولة النرويجية . وطرح

(*) يوهان هولست (Johan Jorgen Holst) شغل منصب وزير الدفاع منذ سنوات السبعينيات كما اشير الى ذلك سابقا من خلال لقاءاته مع القيادة الفلسطينية في لبنان حين كانت دولته ترسل جنودا وموظفين للقوات الدولية هناك ، وكذلك اصبح وزيرا للخارجية خلفا لتوفالد ستولتنبرغ الذي اصبح ممثل الامين العام للامم المتحدة في يوغسلافيا السابقة وذلك في اذار ١٩٩٣ ، في اثناء مفاوضات اوسلو . وهولست زوج (Marianne Heibrg) التي عملت كباحثة ومشاركة في الدراسة التي اجرتها الفافو في الاراضي المحتلة ، والتي اشرف عليها لارسن . وهذه العلاقة الشخصية كان لها اثر على تعاضد المجموعة في كافة مراحل المفاوضات . وتوفي الوزير في ١٩٩٤/١/١٣ عن عمر يناهز ٥٦ عاما .

(**) ابو مازن يذكر ان كلا من حنان عشراوي وفيصل الحسيني طلبا من (ابو علاء) لقاء الاكاديميين الاسرائيلين ، وليست حنان وحدها من رتبت اللقاء المذكور .

في هذا اللقاء اسم أوسلو لإجراء لقاءات أخرى بين الطرفين من قبل الإسرائيلي ، الذي التقى بدان كيرتز المسؤول الأمريكي في وزارة الخارجية الأمريكية ، وهو مسؤول عن المحادثات المتعددة الجنسيات ، واخبره هيرشفيلد بما يتم مع أبو العلاء في لندن .(٢٣)(*)

من خلال لقاءات القدس ولندن وتل ابيب وأوسلو ، بدأت المفاوضات بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي . ورغم انها كانت ترتيبا نرويجيا إسرائيليا أولا ، إلا ان الإسرائيليين لم يشاركوا بشكل رسمي إلا في مراحل لاحقة . وذلك بعد اختبارات عديدة منحت النرويج من خلالها المصداقية لدورها حين شارك في الجولة السادسة منها مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية اوري سفير وذلك في ١٩٩٣/٥/٢١ . وتبعه في الجولة السابعة ١٩٩٣/٦/١٣ يوئيل زينغر المقرب من رابين ، حيث اعتبر المراقبون حضوره موافقة رابين على القناة.(٢٤)

٣ - الموقف الأمريكي من القناة النرويجية السرية :

بقي البعض يطرح تساؤلا حول معرفة الولايات المتحدة الأمريكية المسبقة بقناة أوسلو السرية بين المنظمة وإسرائيل ، وهل استطاعت النرويج ان تكلل جهودها بالنجاح في حال عدم موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على ما تقوم به . إن الحديث عن معرفة الولايات المتحدة بالقناة السرية يتضح من خلال عدة اشارات تم التطرق لها منذ لقاء لندن ، الذي أشار أحد أقطابه (هيرشفيلد) إلى إعلام الدبلوماسي الأمريكي في وزارة الخارجية المكلف بالمحادثات المتعددة الجنسيات .

وقد اعلم ايغلاند في تشرين الثاني ١٩٩٢ دان كيرتزر وهو الشخص نفسه الذي أشار إليه هيرشفيلد سابقا في لندن ، إلى أن النرويج في وضع يسمح لها بإقامة علاقات بين شخصيات فلسطينية وإسرائيلية . ولم يبد الموظف في الخارجية الأمريكية أية معارضة على ضوء البطء في محادثات واشنطن ، وطلب من ايغلاند ان يبقيه على إطلاع دائم .(٢٥)

وقد اعلم وزير الخارجية النرويجي ستولتنبرغ الأمريكيين بما كان يجري في النرويج، وقد زود الوزير النرويجي وزير الخارجية الأمريكي وثيقة (ساربسبورغ)(**) المقترحة بين

(*) في اشارة لمعرفة الولايات المتحدة بالاتصالات التي تقيمها النرويج ، يساند حسن عصفور الاشارة الى معرفة الولايات المتحدة ، ولم تبد أية تحفظ ازاء هذه الاتصالات . اما ابو مازن في مقابلته مع الباحث يقول ان معرفة الامريكان وبالاخص كريستوفر وكيرتز جاءت بعد اللقاء الاول بين الوفدين في النرويج ، حيث تم الاتفاق بعد هذا اللقاء ابلاغ واشنطن والقاهرة بما يجري . وكانت مهمة ابلاغ واشنطن ملقاة على عاتق الاسرائيليين ، اما القاهرة فقد كانت مهمة الفلسطينيين . ويشير ابو مازن الى ان كريستوفر وكيرتز لم يبلغا احد في واشنطن بما علموه عن قناة اوسلو ، كون الاثنين لم يتوقعا ان تثمر لقاءات النرويج عن شئ جدي ومثمر .

(**) ساربسبورغ مدينة نرويجية تبعد حوالي ١٠٠كم عن اوسلو ، والوثيقة المسماة باسمها عبارة عن مسودة اعلان المبادئ ، وصيغت من قبل ابو علاء وياثير هيرشفيلد ورون بونديك في ٢٠-٢٢ كانون الثاني ١٩٩٣ .

الفلسطينيين والإسرائيليين . وكان ذلك في الثامن والعشرين من شباط ١٩٩٣ ، أثناء اجتماع لحلف شمال الأطلسي . ولم يعلق الوزير الأمريكي بشيء ، وطالب الوزير النرويجي إبقاءه على علم بالأمور التي تجري .

وجرى ذلك مرة أخرى مع دان كيرتزر الذي تلقى معلومات حول الوثيقة والاتصالات أثناء تواجده في القدس في عطلة عيد الفصح ، وذلك من قبل بيلين وهيرشفيلد . وقد اطلع وزير الخارجية النرويجي الجديد هولست ، في الولايات المتحدة وزير خارجيتها كريستوفر حول قناة أوسلو في ١٩٩٣/٣/٢٨ ، والذي بدوره لم يكن يرغب بمعرفة تفاصيل حول ذلك ، كون النرويج أكدت على عدم خروجها عن خط المفاوضات التي ترعاها واشنطن .(٢٦)

من جهة أخرى تم بحث القناة النرويجية أثناء زيارة كريستوفر إلى المنطقة ، وذلك خلال لقائه رابين الذي أشار إلى إمكانية التوصل إلى اتفاق في هذه القناة نظريا . وكان ذلك في نهاية آب ومطلع ايلول ١٩٩٣ ، حيث أدرك كريستوفر أن القناة التي تحدث حولها هولست في ايار الماضي أحرزت تقدما لم تبلغ به الإدارة الأمريكية منذ ذلك التاريخ . ولربما هذا الانطباع الذي ساد لدى الأمريكان أثناء إعلامهم من قبل النرويجيين والإسرائيليين ، حول اللقاءات والدور النرويجي، وكانت ردود فعلهم لا تتعدى الاستماع والتعليق باقتضاب على ما يقال لهم ، كونهم لم يتوقعوا أن تثمر هذه القناة .(٢٧)

لقد تجاوبت الولايات المتحدة الأمريكية مع ما حققته النرويج ، وهذا يعطي انطباعا بانها تبنت النتائج التي أفرزتها هذه القناة بعد طول مفاوضات بين المنظمة وإسرائيل . وفي هذا الصدد يبين محمود عباس ان كريستوفر "صعق" من النتائج التي حققت في قناة أوسلو ، وكان على واشنطن إيجاد التبرير لما حدث دون المس بالدور الأمريكي من خلال فرضه في صيغة الإعلان عن وثيقة إعلان المبادئ التي تمت في آب ١٩٩٣ ، وكان ذلك بصبغ إعلان المبادئ بالصبغة الأمريكية .(٢٨) وقد أكدت الإدارة الأمريكية على ذلك من خلال رعايتها لتوقيع إعلان المبادئ في واشنطن، واغتنمت هذه الفرصة للتأكيد على هيمنتها على مجريات السياسة الدولية وعملية السلام في المنطقة . ورغم من عدم الظهور المتكافئ للنرويج في حفل التوقيع، مع ما بذلته من جهد في إحداث ما عجزت عنه دول كبرى وذات نفوذ لدى الطرفين ، بقيت النرويج حريصة على هذا الاتفاق اكثر من غيرها في بادئ الأمر .

ثالثا - إعلان المبادئ والعلاقة مع أطرافه :

جاء إعلان المبادئ " أوسلو " ليعتبر نقطة التحول في الموقف النرويجي إزاء القضية الفلسطينية ، حيث يمكن اعتباره التعبير عن موقف حقيقي مختلف شيئا ما للنرويج في سياستها تجاه فلسطين . ورغم ذلك لم تحدث النرويج تحولا جذريا في سياستها بما يتناقض وشكل موقفها وعلاقتها مع إسرائيل ، إلا في مجال الحزب الحاكم في إسرائيل . وهذا يظهر في علاقتها مع حزب العمل الإسرائيلي ، وعلاقتها مع حزب الليكود في الحقبة التي يحكم بها .

وجاءت السياسة النرويجية بعد إعلان المبادئ في مجملها لحماية الإعلان ، والعمل على إبقاء الحياة فيه رغم تراجع دورها المباشر لصالح الولايات المتحدة الأمريكية . فهي لم تؤل جهدا من اجل ذلك ، ولم تتراجع حتى إبان تغيير الحكم في إسرائيل . وقد ركزت وزارة الخارجية النرويجية جهودها في محاولة منها لحماية الاتفاق ، اكثر من تركيزها على سياستها في المنطقة بشكل عام ، وهذا كان مثار جدل في النرويج .(٢٩)

لقد ارتبطت علاقة النرويج بعد عام ١٩٩٣ بما حققته من نجاح في سياستها الخارجية، وهي لم تغادر الحالة التي أفرزتها التجربة التي مرت بها سياستها الخارجية . حيث عانت السياسة النرويجية الخارجية من ما يمكن الإطلاق عليه أزمة الإنجاز الوحيد " أوسلو "، الذي شكل الشغل الشاغل لوزارة الخارجية وكل مؤسسات الحكومة . وكانت علاقتها مع طرفي الاتفاق على الشكل التالي :-

١ - إسرائيل :

استمرت العلاقة مع إسرائيل كما كانت سابقا ، ولم يطرأ تغير يذكر ، كون الحزبين الحاكمين في الدولتين لهما تاريخ طويل ، ومسار مستقر في هذا السياق . ولم تتبدل العلاقة إلا في حالة تغيير الحكومة الإسرائيلية ، نتيجة الانتخابات التي جرت في ايار ١٩٩٦ . حيث جاء فوز الليكود ليحد من الحركة الدبلوماسية النشطة للنرويج على صعيد المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، رغم من ان هذه الدولة حاولت خلق قنوات اتصال مع هذه الحكومة .

إن الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة لم تكن مستعدة لتقبل إعلان المبادئ " أوسلو " ، حيث تشكلت كتحالف يميني معارض له . فالوضع الحالي يستلزم طرفا ثالثا ذا مقدرة تؤهله لاستخدام وسائل تختلف عن النموذج النرويجي ، الذي استخدم في القناة السرية بين حزب العمل الإسرائيلي والمنظمة . وتم التوصل إلى هذه النتيجة بعد المحاولة التي قام بها رجل القناة السابقة (تيري لارسن) وزوجته الدبلوماسية مع حكومة الليكود في آب ١٩٩٦، حيث عمل على إجراء لقاءات سرية مع مستشار نتنياهو السياسي (دوري غولد) في تل ابيب .(٣٠)

ولم تلعب النرويج دورا في اللقاء الذي تم بين عرفات ونتنياهو في ايرز ، بتاريخ ٤ ايلول ١٩٩٦ ، بل كانت الفاعلية في ذلك للولايات المتحدة الأمريكية ، التي تلائم اكثر كوسيط من النرويج وفق الصيغة السائدة . وهذا أيضا ما كان في الاتفاق الخاص بالخليل ، الذي تم في منتصف كانون الثاني ١٩٩٧ ، حيث اقتصر دور النرويج على إرسال قوات مراقبة لها إلى المدينة الفلسطينية .(٣١)

بذلك يمكن القول أن الدور النرويجي تراجع إلى النقطة التي سبقت اتفاق إعلان المبادئ " أوسلو " في مستوى علاقتها مع إسرائيل ، وهذا ارتبط كما تبين من خلال التغيير الذي جرى على حكومة إسرائيل . وكذلك أيضا بسبب قوة الدفع الأمريكية التي تعتبر المهيمنة على المفاوضات بين الأطراف المختلفة، وذلك ضمن رؤيتها الخاصة لهذه الأطراف . إلا أن علاقة النرويج مع إسرائيل لم تطرأ عليها ردود فعل سلبية ، على اثر موقف الليكود من محاولات النرويج . بل استمرت النرويج في سياستها ، ويظهر ذلك في التصويت بالأمم المتحدة حول الاستيطان في القدس في نيسان ١٩٩٧ ، حيث امتنعت عن التصويت لإدانة حكومة إسرائيل .(٣٢)

وكذلك الأمر بخصوص التصويت على قرار يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، صدر عن الجمعية العامة في ١٩٩٦/١١/١٨ ، حيث امتنعت النرويج عن التصويت إزاء ذلك. ونجدها من خلال ذلك تتمسك بسياستها العامة والتاريخية تجاه القضية الفلسطينية ، وتخضع هذه السياسة إلى الاعتبارات الإسرائيلية التي طالما سادت لديها اكثر منها إلى اعتبارات الموقف المطلوب دبلوماسيا على ضوء دورها التاريخي في إعلان المبادئ .

٢ – الفلسطينيون :

لقد اختلفت العلاقة النرويجية مع الفلسطينين عما ساد قبل إعلان المبادئ ، ولكن هذا الاختلاف ارتبط بقضايا تخص الإعلان نفسه ، وهي من خلال هذا الاختلاف حاولت حماية وابقاء إنجازها على قيد الحياة . فسياسيا لم يحدث تغيير جذري على سياستها العامة إزاء فلسطين كما اشير إليه سابقا ، ولكنها اتبعت سياسة داعمة للسلطة الفلسطينية الوليدة جراء إعلان المبادئ في القضايا المالية والمساعدات .

وهي لم تقم على المستوى الدبلوماسي سوى بافتتاح مكتب تمثيلي لها في غزة ، يكون تابعا للسفارة النرويجية في تل ابيب ، حيث تدار كافة الشؤون المتعلقة بالفلسطينيين . أما بخصوص مكتب المنظمة في أوسلو ، فهو لم يتحول إلى مفوضية عامة كما جرى مع مكتب المنظمة في كوبنهاغن ١٩٩٧/٤/٢١، الذي لم يمض على افتتاحه سوى عام كمكتب للمنظمة في الدنمارك .(٣٣)

لقد حدث تطور ملحوظ في موقف النرويج من قضية الاستيطان ، وذلك في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي عقدت في تموز ١٩٩٧ . حيث اقتربت النرويج بتصويتها على مشروع القرار الخاص بإدانة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الموقف الأوروبي العام ، باستثناء المانيا التي امتنعت عن التصويت . فقد صوتت النرويج لصالح القرار ، بخلاف موقفها في نيسان ١٩٩٧ ، وتشرين الثاني وكانون الأول ١٩٩٦ .

واعتبر البعض كما أشير إليه سابقا ، ان تغيير النرويج لموقفها من هذه القضية جاء بناء على الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها من قبل الفلسطينيين ، خاصة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات. حيث اصدر تعليماته بوقف رحلة وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى أوسلو ، بعد أن اتخذت موقف الممتنع عن التصويت بخصوص الاستيطان في القدس ، وذلك في نيسان ١٩٩٧.(٣٤)

لكن النرويج أحدثت تغييرا ما بخصوص العلاقة مع السلطة الفلسطينية ، من خلال الاتصالات المباشرة بينها وبين رئاسة السلطة الفلسطينية والرسميين في السلطة . وكان ذلك في اغلبه من قبل وزير الخارجية النرويجي ، الذي قابل رئيس السلطة ووزراء السلطة أثناء اغلب زياراته العديدة إلى المنطقة أثناء حكم حزب العمل في إسرائيل . ومن هذه اللقاءات ما تم في رام الله في ١٩٩٧/٥/١٤ خلال مؤتمر الاشتراكية الدولية ، حيث شاركت النرويج في هذا المؤتمر بشكل فاعل. وكان هذا المؤتمر بمثابة تضامن مع السلطة الفلسطينية في مواجهة حكومة نتنياهو .(٣٥)

لقد تميزت العلاقة النرويجية مع الفلسطينيين بتوجه آخر فاقت حدوده الإطار السياسي الرسمي والمباشر ، حيث سعت هذه الدولة بعد إعلان المبادئ إلى توفير المتطلبات المالية للسلطة الناشئة . فقد عملت النرويج على تشكيل مجموعة الدول المانحة ، وبقيت عضوا فاعلا بها حتى الآن ، حيث دعمت السلطة في طلباتها واحتياجاتها . وذلك من اجل خدمة عملية السلام ودعم الوضع الاقتصادي الفلسطيني في مجالات عدة تقنية وإدارية ، وعلى مستوى البنية التحتية الفلسطينية .

وساعدت النرويج في تمويل الشرطة الفلسطينية وتوفير مخصصاتها الشهرية ، حين تمتنع الدول المانحة عن إرسال أموال ومنح ومساعدات للسلطة . وكذلك تمويل قواتها في الخليل ، وتشارك في المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه واللاجئين . وتقوم مؤسسة نرويجية تابعة بوزارة الخارجية النرويجية ، بتقديم مساعدات للفلسطينيين في مجالات التنمية ، حيث نشطت في هذا الخصوص بعد الاتفاق ويطلق عليها (NORAD) .(٣٦)

وتمول النرويج اليوم العديد من البرامج والمشاريع في مجال المياه ، والتعليم ، والبنية التحتية وترسل عددا من المختصين النرويجيين لديها لتكون مشاركة في ذلك . ويوجد في مضمار التبادل الأكاديمي أيضا عدة اتفاقيات مع جامعات فلسطين كالنجاح وبيرزيت ، حيث غادر فلسطين عدد من الطلبة للالتحاق ببرامج دراسات ماجستير في جامعة بيرغن النرويجية.

وتمول النرويج برامج شبابية مختلفة لفلسطينيين وإسرائيليين ، حيث تعقد اللقاءات بين الطرفين في النرويج وفي الأراضي المحتلة برعاية نرويجية ،وخاصة حزب العمال النرويجي الذي نشط في هذا الإطار بعد إعلان المبادئ .(٣٧)

ويمكن فهم شكل آخر من الموقف النرويجي إزاء القضية الفلسطينية بصورة ما ، من خلال موقف عضو اللجنة المشرفة على منح جائزة نوبل للسلام . النرويجي (Kaare Kristiansen)(*) الذي استقال من اللجنة، وتواجد في إسرائيل كتعبير عن موقفه ، إبان منح هذه الجائزة لياسر عرفات ، وهو بذلك يشير إلى آراء أخرى نرويجية تختلف مع الحكومة النرويجية .(٣٨)

ومن المعروف اليوم أن الحكومة النرويجية تشكلت بقيادة الحزب الديموقراطي المسيحي ، الذي هو من الأحزاب المؤيدة بشكل كبير لإسرائيل ، وكذلك ممن يدعموا التوجه الأطلسي للسياسة الخارجية النرويجية . وأشار رئيس الحكومة النرويجي الجديد (بوندفيك)(*) الى انه يجب عدم المبالغة في تقدير امكانيات النرويج في هذا الوقت، ونحن نرحب بالدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في عملية السلام .(٣٩)

ويتفق كل من أبو مازن وحسن عصفور في أن تغير الحكومة النرويجية لن يؤدي بالضرورة إلى تغير في سياستها إزاء الفلسطينيين ، وان مصلحة النرويج تتطلب منها استمرارا في الخطوات التي قامت بها حكومة العمال السابقة . فأبو مازن يشير إلى أهمية موظفي وزارة الخارجية النرويجية ، وخاصة منى جول التي تدير قسم شؤون الشرق الأوسط في هذه الوزارة أما حسن عصفور فلم يعط أهمية لتصريحات رئيس الوزراء النرويجي بخصوص دور النرويج، وكذلك لما هو مقترح من قبل رئيس الحكومة النرويجية حول احتمالية نقل السفارة النرويجية من تل ابيب إلى القدس على غرار الموقف الأمريكي من ذلك .(٤٠)

(*) Kaare Kristiansen: زعيم سابق للحزب الديموقراطي المسيحي ، وهذا الحزب يقود الحكومة النرويجية اليوم بعد انتخابات ١٩٩٧ .

(*) كيل مالي بوندفيك رئيس الوزراء النرويجي الحالي وزعيم الحزب الديمقراطي المسيحي ، وهو رجل دين لوثري ، وعمل وزيرا للخارجية في الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ حيث صرح آنذاك " باعتباري مسيحيا اؤمن بان يد الله مع شعب اسرائيل ولذلك فانه سيحمي حقه في الارض " . وقال ايضا ان انتقادات العرب لاسرائيل متحاملة .

خلاصه

استطاعت النرويج أن تحقق لها موقعا على الخارطة الدولية ، في مجال الوساطة بين أطراف الصراع ، بجانب مكانتها الدولية في إنتاج النفط والغاز والماء الثقيل . وكذلك عززت دورها في مجال العمل الدولي داخل الأمم المتحدة ، ليس فقط من كونها دولة ذات مساهمة كبيرة وثابتة في مساهمتها المالية للبرامج الخاصة بتنمية ومساعدة البلدان النامية ، أو من خلال مشاركتها في قوات الطوارئ وحفظ السلام . فهذه الدولة الصغيرة ، استطاعت ان تجمع بين طرفين من أطراف الصراع على فلسطين ، وهذا لم يكن وليد المصادفة أو الرغبة المنفردة لها .

لقد تميزت النرويج عن غيرها في كونها صاحبة تحقيق ما أخفقت دول وهيئات أخرى فيه، كونها ذات تميز وخصائص تتلاءم مع الطرف الأقوى في معادلة الصراع . فالنرويج ، ربما ، لم يكتب لها النجاح في محاولتها ، لو ان علاقتها مع إسرائيل تشوبها أية شائبة . وكذلك لو انها عبرت عن تضامنها مع الشعب الفلسطيني ، بشكل يشابه ما قام به وزير خارجية السويد عام ١٩٨٨ . ولم تستطع النرويج تحقيق إعلان المبادئ ، والجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، لو أن الليكود واليمين الإسرائيلي في الحكم .
وتوفر للنرويج ما لم يتوفر لغيرها من الدول والهيئات الأخرى في هذا السياق ، حيث الواقع الدولي وانحسار الحرب الباردة ، وكذلك العلاقة المتميزة بشكل يفوق علاقات باقي الدول الأوروبية مع الولايات المتحدة الأمريكية . فهي منذ الحرب العالمية الثانية ، تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعتمد عليها اعتمادا كليا ومباشرا في توفير الأمن لها . وهذا مكنها من تجاوز محاولات الإفشال لجهودها من قبل الولايات المتحدة ، التي لربما لم تتوقع أن هذه القناة السرية ، ستحقق ما عجزت عنه واشنطن في المفاوضات المشرفة عليها . ورغم كل شيء فالنرويج حاولت إشعار واشنطن بما تقوم به ، منذ البدايات الأولى لتتجاوز إشكالية ردة الفعل للولايات المتحدة الأمريكية .

وبالنسبة لإعلان المبادئ وأثره على العلاقة بين النرويج وطرفي الإعلان ، فان الموقف النرويجي والعلاقة مع إسرائيل ، لم يطرأ عليها جديد سوى تعزيز علاقات الحزبين العماليين التاريخية ، والتي لولا توفرها لما استطاعت النرويج تحقيق الإعلان . وهذا اتضح بشكل جلي في المرحلتين اللتين بدأت فيهما الاتصالات وانتهائها، فبداية الاتصالات كانت مع حزب العمل الإسرائيلي ، وحين غادر الحزب مقاعد الحكومة ، تجمد الدور النرويجي .

أما بالنسبة للفلسطينيين ، فلم يطرأ ما يمكن الإطلاق عليه انطلاقة جديدة للمواقف والسياسة النرويجية إزاء القضية الفلسطينية . رغم من الممارسات النرويجية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية ، من حيث المساعدات المالية ، واللقاءات السياسية الرسمية بين القيادتين ، وغيرها من العلاقات مع هيئات وبنى فلسطينية ونرويجية . ولكن يعتقد أن ذلك حدث بسبب كون النرويج سعت وتسعى لبقاء ما افرزه إعلان المبادئ ، بحيث تنظر لوجود السلطة كدلالة لدورها ومكانتها في تحقيق السلام . وكذلك تسعى من خلال توفير الدعم المالي للسلطة ، تغيير صورة إسرائيل لدى الفلسطينيين بإظهارها مزايا السلام من جهة، وإقامة علاقات مباشرة بين الشبان الإسرائيليين والفلسطينيين من جهة أخرى .

إن النرويج كانت وستبقى دولة أوروبية غربية دعمت الحركة الصهيونية ، وإسرائيل منذ قبل إعلانها حتى يومنا هذا ، فهي قد تنظر إلى ما جرى كونه يتوافق ومصلحة إسرائيل وبقائها. ولكن لن تقدم النرويج على إحداث تغيير جذري في سياستها إزاء الشعب الفلسطيني وقضيته ، طالما ان ذلك لا يكون مقبولا لدى الإسرائيليين ، أو أن تقتنع القيادة النرويجية بان ما تتخذه من مواقف هو لمصلحة إسرائيل وفق رؤيتها .

هوامش الفصل الخامس

(١) آندرز ساندفنج . المنبوذ : صحفي وراء الشمس . (تعريب تيسير حماد)، جريدة القدس ، العدد (١٠٠٧٠) ١٩٩٧/٩/٧.
وقد كان هذا الصحافي قد رغب في التطوع لمساندة إسرائيل في حربها ضد العرب عام ١٩٦٧ ، رغم ذلك تعرض لإجراءات قاسية جدا من قبل الصحافة النرويجية والهيئات الرسمية لها حين أراد عرض آراء عربية وفلسطينية في الصحافة النرويجية في مطلع السبعينيات .

(٢) جين كوربن . غزة أولا : لقاءات النرويج السرية بين إسرائيل و " م ت ف " . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤ . ص ٣٥ .

(٣) Nils A. Butenschon. **The Oslo Agreement in Norwegian Foreign Policy** .Op.cit.p.6.

(٤) Mark Perry. **A Fire in Zion : the Israeli-Palestinian Search for Peace**.(New York: William Morrow and company,INC).pp.90-91.

(٥) محمود عباس . **طريق أوسلو** . بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩٤ . ص ١٥ .

(٦)المصدر نفسه . ص ٣٢ ، ١٦٣ . وقد قام بترتيب اللقاء في اسبانيا السيدة سيمون بيتون وهي يهودية مغربية عاشت زمنا في إسرائيل وثم انتقلت إلى فرنسا .

(٧) مقابلة للباحث مع محمود عباس " أبو مازن " . البيرة ، فلسطين . الأربعاء ١٩٩٧/١١/١٩ . الساعة ١,٣٠ ظهرا .

(٨) مقابلة مع حسن عصفور . البيرة ، فلسطين . الاثنين ١٩٩٧/١١/١٧ . الساعة ١٢ ظهرا .

(٩) Nils A. Butenschon. Op.cit.p.10.

(١٠) Ibid.pp.16-17.

(١١) محمود عباس . مصدر سابق . ص ٤٢،٤٤-٤٥ .

(١٢) المصدر نفسه . ص ٤٧-٤٨،٥٥-٥٦ .

(١٣) نفس المصدر . ص ٥٣ .

(١٤) جين كوربن . مصدر سابق . ص ٤١ .

(١٥) قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي – الإسرائيلي . المجلدات الأربعة ، مؤسسة الدراسات العربية .مصدر سابق .
ويمكن ملاحظة اختلاف اتجاهات التصويت بين النرويج والسويد في الأمم المتحدة إزاء القضية الفلسطينية ، وكيف طرأ التحول على ذلك بعد حرب عام ١٩٦٧ ، و١٩٨٢ والانتفاضة . وفي السنوات الحالية تبنت السويد موقف الاتحاد الأوروبي .

(١٦) محمود عباس . مصدر سابق . ص ١٠ .

(١٧) جين كوربن . مصدر سابق . ص ١٣-١٦ .

(١٨) مقابلة شخصية مع ريم حمامي . جامعة بير زيت ١٩٩٧/١١/٤ . واشارت ايضا الى ان الفلسطينين العاملين في المشروع رفضوا رفضا قاطعا التعامل المباشر مع الاسرائيليين في أية مرحلة من مراحل المشروع .

(١٩) Jan Egeland. Norway`s Middle East Peace Channel -an Insider`s View. Security Dialogue,Vol.25(3)1994.pp.350.

(٢٠) مصدر سابق . مقابلة للباحث مع محمود عباس .

(٢١) جين كوربن . مصدر سابق . ص ٢٤-٢٥ .

(٢٢) Mark Perry.Op.cit.pp.247-248.

(٢٣) جين كوربن . مصدر سابق . ص ٢٥-٢٦ ، ٣٢-٣٥ .

(٢٤) محمود عباس . مصدر سابق . ص ٢٢٦-٢٢٩ .
يشير أبو مازن الى ان اقتراح النرويج قد تم نقاشه بين النرويجيين والاسرائيليين قبل لقاء لندن ، الذي اعتبر نقطة حس النبض للموقف الفلسطيني ازاء القناة المقترحة .

(٢٥) جين كوربن . مصدر سابق . ص ٤١-٤٢ .

(٢٦) المصدر نفسه . ص ٦٨-٦٩ ، ٩٥ .

(٢٧) نفس المصدر . ص ١٣٤-١٤٤ .

(٢٨) مصدر سابق . مقابلة للباحث مع محمود عباس .

(٢٩) Nils A. Butenschon. Op.cit.p.7.

(٣٠) Ibid.p.5-6.

" يقتبس الكاتب في هذا السياق من ديفيد ماكوفسكي الصحافي الإسرائيلي في صحيفة جروسلم بوست " ... لارسن لا يمثل دولة كبرى أو عظمى ليستطيع جعل نتنياهو ليوافق على وساطته " .

(٣١) جريدة الأيام . ١٩٩٧/١/١٦ . العدد(٣٨٤) .

(٣٢) جريدة الأيام . ١٩٩٧/٤/٢٦ . العدد(٤٨٠) .

(٣٣) جريدة الأيام . ١٩٩٧/٤/٢٢ . العدد(٤٧٦) .

(٣٤) جريدة الأيام . ١٩٩٧/٧/١٧ . العدد(٥٦٢) .

وقد انتقد موقفها السابق هذا عدد من الأكاديميين الفلسطينيين الذين حضروا مؤتمرا أكاديميا في أوسلو في حزيران ١٩٩٧ ، وكذلك عدد من الشخصيات الفلسطينية في الصحف المحلية الفلسطينية . يمكن مراجعة المقالة المنشورة بهذا الخصوص في جريدة الأيام الفلسطينية بتاريخ ١٩٩٧/٤/٣٠ وهو ذات اليوم الذي ألغيت فيه زيارة شعث للنرويج اثر موقفها في الأمم المتحدة بناء على أوامر رئيس السلطة الفلسطينية .

(٣٥) جريدة الأيام . ١٩٩٧/٥/١٥ . العدد(٤٩٩) . وقد يكون لهذا اللقاء اثر في دفع النرويج الى التصويت الإيجابي في شهر تموز . وهذا وقد التقى عرفات رئيس وزراء النرويج في وقت سابق من العام نفسه في روما أثناء انعقاد مؤتمر الاشتراكية الدولية هناك في كانون الثاني ١٩٩٧ . وقد كانت زيارات السياسيين النرويجيين عديدة الى المنطقة في الفترة اللاحقة لإعلان المبادئ ، ولكنها تقلصت نوعا ما على ضوء تغيير الحكومة الإسرائيلية وفشل المحاولة النرويجية للتقريب بين الطرفين وسيطرة الولايات المتحدة على المفاوضات .

(٣٦) Nils A. Butenschon. Op.cit.pp.4-5.

The Norwegian Agency for Development and Cooperation (**NORAD**)

(٣٧) ساعدت النرويج بمشاريع في غزة (القدس ١٩٩٧/٥/٢٤) بالبنية التحتية . وكذلك في إقامة حديقة باسم " حديقة الصداقة النرويجية الفلسطينية " (الأيام ١٩٩٧/٦/١٨) . مشروع مدرسة ابوديس (الايام١٩٩٧/٦/١١). وتتعهد النرويج بدفع ٥٦ مليون دولار للسلطة الوطنية (الأيام ١٩٩٧/٩/١٩) . وتوقع اتفاقية للتعاون مع وزارة التربية والتعليم بالتعاون بين مؤسستين نوريجية وسويدية (الأيام ١٩٩٧/٢/٢١) . وكذلك تستقبل النرويج سنويا ومنذ توقيع الاتفاق فرقا رياضية فلسطينية للاطفال لتشارك في بطولة دولية هناك (الأيام ١٩٩٧/٧/٣٠). وتم احراء لقاءات متعددة ومختلفة بين هيئات ومؤسسات وجمعيات فلسطينية ونرويجية بشكل كثيف جدا ، لم يسبق له مثيل على مستوى النرويج وفلسطين . وتهتم هذه الدولة ومؤسساتها وهيئاتها بتعزيز العلاقات الاسرائيلية – الفلسطينية خاصة على المستوى الشبابي ، ببرامج مختلفة تلقى الدعم والتشجيع منها في محاولة لخلق حالة تطبيعية تتوافق وسياستها تجاه المنطقة ، التي تولي من خلالها الاولوية لاسرائيل ، ومن ثم الحفاظ على دور لها متميز .

(٣٨) Jerusalem Post International Weekly. December 17,1994.

(٣٩) جريدة الأيام . ١٩٩٧/١٠/٢٩ . العدد(٦٦٦)

(٤٠) مصدر سابق .محمود عباس وحسن عصفور .

الخاتمة

قد لا توفر هذه الأطروحة كل ما يتعلق بالسياسة النرويجية تجاه فلسطين ، ولكن لربما ساعدت في تحقيق جزء من ذلك ، كمحاولة أولى لسبر غور سياسة وموقف النرويج من القضية الفلسطينية . وبما أن هذه الدولة لعبت دورا تاريخيا في إيصال طرفي الصراع الرئيسيين إلى توقيع إعلان مبادئ ، فأن ذلك منحها تميزا على غيرها في خلق الاجواء المغايرة لما ساد المرحلة السابقة ، وذلك من خلال ما قامت هذه الدولة بتحقيقه .

وما كان لهذه الدولة " الوسيط " النجاح في ذلك ، لولا أن لها خصوصية محددة لدى طرفي الصراع ، ونخص بذلك الدولة اليهودية . فمن خلال ما تمت مراجعته من موقف للنرويج وسياستها تجاه القضية الفلسطينية ، استطاعت هذه الدولة توفير متطلبات موافقة وقبول من جانب إسرائيل لتلعب دور الوسيط . فالنرويج ساندت إسرائيل منذ قيامها أو قبل ذلك ، دون الآخذ بعين الاعتبار لما سيؤدي موقفها من إجحاف بحق الشعب الفلسطيني . وجاءت مساندة النرويج لإسرائيل بشتى الأشكال والوسائل، تجاوزت من خلالها أحيانا طابع المساندة الغربية التقليدية لإسرائيل ، والتي في النهاية أدت إلى تفضيلها عن غيرها من الدول لتكون الوسيط لدى القيادة الصهيونية .

ومن خلال المراجعة لفهم مكونات ومحددات الموقف النرويجي حيال القضية الفلسطينية ، نجد أن للبنى الداخلية ومعطياتها اثر في تحديد سياستها . وكذلك أيضا بالنسبة للعوامل الموضوعية ، التي شكلت في النهاية المواقف الرسمية وغير الرسمية في النرويج . ومن خلال هذه المعطيات يمكن القول : إن النرويج تاريخيا ، لم تستطع أن تؤكد صفة الحيادية على نفسها ، بناء على سياستها إزاء القضية الفلسطينية .

فعلى سبيل المثال لا يمكن تجاوز عامل البعد الجغرافي للنرويج عن فلسطين في تحديد سياستها نحو القضية الفلسطينية ، كما انه لا يمكن إغفال الجوانب المختلفة التي ميزت النرويج ذاتيا ، كالطبيعة الجغرافية والمكون المجتمعي والموارد التي تمتلكها . فهي ليست بحاجة ماسة للمواد النفطية حتى يؤثر ذلك على سياستها نحو العرب، وكذلك تاريخيا وثقافيا لا ترتبط شيئا مع منطقة المتوسط حتى يخلق ذلك تداخلا مع العرب بشكل عام أو شعب فلسطين بشكل خاص.

أما البنى السياسية والمدنية فهي لا تتقاطع مع العرب والفلسطينيين ، في كافة المجالات ومنها النخبوية ، وهذا باستثناء الأحزاب اليسارية النرويجية التي تلتقي فكريا مع عدد من الحركات والأحزاب العربية والفلسطينية . وهذه الأحزاب والحركات النرويجية محدودة التأثير والعدد

في دولة النرويج ، فلهذا كان الالتقاء اكثر مع الأحزاب والحركات الصهيونية والإسـرائيلية ، التي في مجملها شكلت توجهات أدت إلى صياغة السياسة النرويجية لصالح إسرائيل .

لقد استطاعت النرويج من خلال دورها في الجمع بين الفلسطينيين والاسرائيليين ، من إيجاد موقع لها متميز في الحلبة الدولية ، خاصة على ضوء بقائها خارج الاتحـاد الأوروبـي بخلاف جاراتها الاسكندنافية . وجاءت سياستها بعد إعلان المبادئ (أوسلو) لتحافظ على مـا أنجزته ، اكثر منها سياسة متغيرة إزاء طرفي الإعلان . وقد يلاحظ ان النرويج سياسـيا لـم تغير مواقفها، بشكل جذري ازاء عدد من القضايا التي تمس صلب القضية الفلسطينية . وهـي بذلك تؤكد ان سياستها وموقفها من القضية الفلسطينية ، يعبران فـي الدرجـة الأولـى عـن مساندتها ودعمها لإسرائيل ، بجانب محاولاتها الحفاظ على إنجازها الذاتي .

ويمكن فهم اثر الظرف الداخلي في النرويج ، ودوره في إفساح المجال لأن تلعب هذه الدولـة دور الوسيط ، من خلال الانتخابات النرويجية الأخيرة التي جرت في منتصف ايلول ١٩٩٧ . حيث خسر حزب العمال النرويجي قدرته على تشكيل الحكومة ،الامر الذي سيؤدي في الغالب إلى انحسار دور هذه الدولة في المنطقة، وخاصة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي . وقـد ظهر اثر وجود حزب العمال النرويجي في الحكم من جهة ، وحزب العمل الإسـرائيلي فـي الحكم من جهة أخرى ، على تحقيق إعلان المبادئ . حيث لم تستطع حكومـة العمـال فـي النرويج ممارسة وساطتها بين الفلسطينيين وحكومة الليكود الإسرائيلية، وهذا بين اثر العلاقـة بين الحزبيين العماليين على إنجاز الاتفاق .

واليوم وكنتيجة للتغيير الحاصل في النرويج ، من حيث فوز أحـزاب الوسـط واليميـن فـي الانتخابات الأخيرة ، نجد أن هناك أصواتا واراءا تنادي بمحاكاة الولايات المتحدة الأمريكيـة بخصوص نقل السفارة النرويجية من " تل ابيب " إلى القدس المحتلة . وبهذا يمكن ادراك مدى اقتراب الموقف النرويجي إزاء فلسطين من الموقف الأمريكي ، اكثر منه موقفا متقاربـا مـن أوروبا أو وسطيا بينهما . وهذا يؤكد على ان النرويج ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، تبنت السياسة الاطلسية الأمريكية على غيرها من السياسات الأوروبية أو الاسكندنافية .

بناء على ما طرح يتضح أن إسرائيل كطرف رئيس هي التي أقرت قبولها أو عدمـه، بدور النرويج كوسيط وغيرها من الأطراف . وهذا يمكن التأكد منه من خلال المبـادرة فـي إقامة القناة ، أو من خلال موقفي حزب العمل الإسرائيلي من جهة وحزب الليكود مـن جهـة أخرى. فالتراجع الذي أصاب وساطة النرويج بعد أن فاز الليكود ، يبرز ان إسرائيل صاحبـة المبادرة في قبول أو عدم قبول الوساطة .

وهنا أشارت الدراسات التي تناولت السياسة النرويجية بعد إعلان المبادئ ، ان جـدلا حادا ظهر في النرويج حول أولويات السياسة الخارجية النرويجية في المرحلة الراهنة . حيث

جوبهت حكومة العمال في النرويج بنقد شديد ، كونها تركز في سياستها الخارجية على حماية إعلان المبادئ ، دون الاهتمام بمصالح النرويج الحيوية في المنطقة العربيـــة (النفـط) ، أو التمسك بمواقفها التاريخية إزاء إسرائيل . وجاء هذا النقد والجدل فـــي اغلبـــه مـــن أحـــزاب المعارضة ابان حكم العمال ، والتي هي اليوم تشكل الحكومة الجديدة للنرويج أو تدعمها مـــن خارج الحكومة .

إن السياسة النرويجية بعد إعلان المبادئ (أوسلو) بقيت في اغلبها اسيرة محدداتها التقليديـــة، باستثناء ما لا يتعارض وقبول إسرائيل لذلك . فالنرويج لم تتبن مواقف وسياسات تجعل مـــن موقفها اقرب إلى الموقف الأوروبي منه إلى الموقف الأمريكي . وكذلك لم تحـــدث الـــنرويج تغيرا حادا بخصوص الحقوق الفلسطينية ، باستثناء ما سمى بمحاولة الحفاظ علـــى انجازهـــا التاريخي في عهد حزب العمال النرويجي ، وما يخدم ذلك فقط وبما لا يتعـــارض ومصلحـــة إسرائيل أولا .

قائمة المراجع

١ : العربية .

أ : كتب :

ابـراش ، ابراهـيـم . **الـبـحـث الاجـتـمـاعـي : قضـايـاه ، منـاهجـه ، إجـراءاته** . مراكش : كلية العلـوم القـانونية والاقتصـادية والاجتماعية،١٩٩٤.

الازعر ، محمد خالد . **الجماعة الاوروبية والقضية الفلسطينية** . عمان : دار الجليل للنشر ، ١٩٩١ .

بوتاني ، سمير . **الدول الاسكندنافية واسرائيل** . بيروت : مركز ابحـاث منظمـة التحريـر الفلسطينية ، ١٩٦٩ .

تشومسكي ، نعوم. **الثالوث الخطر : الولايات المتحدة ، اسرائيل ، والفلسطينيون**. ترجمة عبدالهادي عبلة . مصر : الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، ١٩٩٣ .

الحريري ، فاروق . **حملات الحرب العالمية الثانية** . بغداد : ١٩٨٣ .

خضر ، بشارة. **اوروبا والوطن العربي : القرابة والجوار** . بيروت : مركز دراسات الوحـدة العربية ، ١٩٩٣ .

دافينبورت ، ايلين . **عملية بلومبات** . دار الكلمة للنشر ،١٩٧٩ .

سترونج ، جيمس أ. . **الديمقراطية في النرويج** . ترجمة علي ابراهيم السـيد . نيويـورك : ١٩٦٣ .

سعيد ، ادوارد. **الاستشراق** ط٤. ترجمة كمال ابو ديب ، بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٩٥ .

عباس ، محمود . **طريق اوسلو** . بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٩٤ .

كوربن ، جين . **غزة اولا : لقاءات النرويج السرية بين اسرائيل و " م . ت .ف ."** . ترجمة محمود برهوم . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،١٩٩٤ .

مقلد ، اسماعيل صبري . **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريـــات** ط٥. الكويت : منشورات ذات السلاسل ، ١٩٩٣ .

موسى ، شحادة . **علاقات اسرائيل مع دول العالم ١٩٦٧-١٩٧٠** . بيروت : مركز ابحاث م ت ف .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي (المجلد الاول) ١٩٤٧-١٩٧٤** ط٣ . بيروت : ١٩٩٣ .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي (المجلد الثاني)١٩٧٥-١٩٨١** . بيروت : ١٩٩٤ .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي (المجلد الثالث) ١٩٨٢-١٩٨٦** . بيروت :١٩٩٤ .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية . **قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الاسرائيلي (المجلد الرابع) ١٩٨٧-١٩٩١** . بيروت : ١٩٩٥ .

ب : الدوريات :

احمد ، احمد يوسف . تحليل العلاقات الدولية . **السياسة الدولية** ٣٣ ، (١٩٧٣) .

زهران ، جمال . صنع قرار السياسة الخارجية في العالم الثالث . **السياسة الدولية** ٩٩ (١٩٩٠) .

سليم ، محمد السيد . التحليل العلمي للسياسة الخارجية : اطار نظري . **الفكر الاستراتيجي العربي** ٤٠ ، (١٩٩٢) . بيروت : معهد الانماء العربي .

عثمان ، فتحي . تحليل السياسات الخارجية . **السياسة الدولية** ٢٦ ، (١٩٧١) .

مصطفى ، نادية محمود . نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة الى منظور جديد . **السياسة الدولية** ٨٢ ، (١٩٨٥) .

جـ : صحف :

جريدة الايام . ١٩٩٦/١٠/٢٢ . " الملحق ".

جريدة الايام . ١٩٩٦/١١/١٤.

جريدة الايام . ١٩٩٦/١١/٢٠ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/١/١٦ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٢/٢١ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٤/٢٢ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٤/٢٦.

جريدة الايام . ١٩٩٧/٤/٣٠ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٥/١ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٥/١٥ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٦/١١ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٦/١٨ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٧/١٧ .

جريدة الايام . ١٩٩٧/٧/٣٠ .
جريدة الايام . ١٩٩٧/٩/١٩ .
جريدة الايام . ١٩٩٧/١٠/٢٩ .
جريدة الايام . ١٩٩٧/١١/٢٠ .
جريدة القدس . ١٩٩٦/١١/٨ .
جريدة القدس . ١٩٩٧/٥/٢٤ .
جريدة القدس . ١٩٩٦/٨/٢٤ .
جريدة القدس . ١٩٩٧/٩/٧ .

د . مقابلات .

أ : حسن عصفور . البيرة ، ١٩٩٧/١١/١٧ .
ب : ريم حمامي . جامعة بير زيت ، ١٩٩٧/١١/٤ .
جـ : محمود عباس " ابو مازن " . البيرة ، ١٩٩٧/١١/١٩ .

٢ : الأجنبية .

أ : كتب :

Books:

Arntzen, Jon Gunnar and Bard Bredrup Knudsen. **Political Life and Institutions in Norway**. (Oslo University ,1980) .

Ausland, Johan C. . **Norway, Oil, and Foreign Policy** .(Colorado, Westview Press, ,1979).

Ausland, John C.. **Nordic Security and the Great Powers**.(Colorado,USA, Westview press, inc.,1986).

Bull , Odd . **War and Peace in the Middle East** .(London, Leo Cooper LTD, 1976) .

Neack ,Laura . Jeanne A.K. Hey,and Patrick J. Haney, eds. **Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation**. (New Jersy: Prentice- Hall,1995).

Perry, Mark. **A Fire in Zion : the Israeli-Palestinian Search for Peace**.(New York: William Morrow and company,INC).

Statistical Abstract of Israael,1996.

Sundelius, Bengt "editedor". **Foreign Policies of Northern Europe**, (Colorado,U.S.A ,Westview Press,Inc, 1982) .

Periodicals: ب : دوريات :

Abu-Lughod, Ibrahim. .Arab Studies Quartely,V7,Nos.2&3.Spring/Summer 1985.

Brundtland, Arn Olav . **Nordic Security at the End of Cold War: Legacis and New Challinges**. Baltic and Nordic Security Conference, Oslo, 1993.

Butenschon, Nils A.. **The Oslo Agreement in Norwegian Foreign Policy**. University of Durham,1995.

Egeland,Ian. Norway`s Middle East Peace Channel -an Insider`s View. Security Dialogue,Vol.25(3)1994..

Fosse, Erik. **The Question of Palestine and the Eurpean Concience** .Arab Studies Quartely,V7,Nos.2&3.Spring/Summer 1985.

Gourevitch, Peter. **The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics**, International Organization. 1976.

Jerusalem Post International Weekly. December 17,1994.

Knudsen, Olav F.. **Norway: Domestically Driven Foreign Policy**. Annala of the American Academy of Political and Scial Scince ,Vol.512, Nov. 1990.

Publications: جـ : اصدارات ونشرات :

A : The Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs,(Produced by Nytt fra Norge).

Dagre , Tor. **Norway's Political Parties**. 1995.

Dager , Tor . **The History of Norway** . 1996.

Helle , Egil. **Norway as an Oil Producer**. 1993.

Morkhagen , Pernille. **The Position of Women in Norway** . 1996.

Munthe-Kaas , Harald. **50 Years of the United Nations**. 1997.

Nilson , Sten Sparre. **Use of the Referendum in Norway** . 1995.

Valen , Henry. **The 1993 Election in Norway** . 1994 .

The Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs. **Questions regarding Norwegian Foreign Policy**. 1995.

The Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs. **The Norwegian Government** .1996.

The Royal Norwegian Ministry of Foreign Affairs .**The World Factbook Page on Norway** . 1997.

B :

Permanent Mission of Norway to the United Nation.
http://undp.org/missions/norway/kacts/totalpk.htm.1997.

C :

Prime Minister Thorbj rn Jagland. **Address to the Executive Meeting of the World Jewish Congress.** The Office of the Prime Minister.ODIN . 1997.

D :

Israel Ministry of Foreign Affairs. **Israel`s Diplomatic Missions Abroad**. 1997.
Http://www.israel.org/mfa/diplist.html

E :

Arn Olav Brundtland.Lecture, (**Lecture**) , Oslo University, 5July 1994 .

F :

Map and Fact , Computer Program, 1991 .

مكتبة جامعة بير زيت